الجلسة الخامسة بعد المائة

- **التاريخ** : الخميس 23 ربيع الأول 1420(1999/06/17)
- **الرئاسة** : السيد محمد جلال السعيد
  رئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ست ساعات وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وخمسين دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** :
  - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية
  - دراسة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية والتصويت عليه.
  - التصويت على مشروع قانون المالية برمته.
  - تفسير التصويت.

* * *

*** السيد الرئيس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نخصص هذه الجلسة كما هو معلوم للاستماع إلى تدخلات الفرق حول مناقشة ميزانية وزارة الداخلية، ثم ننتقل بعد ذلك إلى استكمال الدراسة والتصويت على مواد الجزء الثاني المتعلق بالنفقات، في مشروع القانون المالي ثم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على مشروع القانون المالي برمته، وفي النهاية ستكون عملية تفسير التصويت كالعادة، نستهل هذه الجلسة بمناقشة ميزانية وزارة الداخلية وأعطي الكلمة للسيد مقرر لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، المقرر السيد المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح فليتفضل.

*** المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح مقرر لجنة الداخلية :**

بسم الله الرحمن الرحيم

الصلاة والسلام على الرسول الأمين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

عقدت لجنة الداخلية والجماعات المحلية والجهات لمجلس المستشارين برئاسة السيد بريكا الزروالي، وبحضور السيد وزير الدولة وزير الداخلية أربع جلسات خصصت للمناقشة والتصديق على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 1999-2000 واستمعت اللجنة في بداية أشغالها إلى عرض السيد وزير الدولة وزير الداخلية الذي أبرز من خلاله الخطوط العريضة لبرنامج عمل الوزارة والمصالح التابعة لها، وما هو منتظر منها في مجالات تدعيم مؤسسات اللامركزية وتطوير أدائها لتلبية حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بها إلى مستوى طموحات رعايا جلالة الملك نصره الله وأيده، وأكد السيد وزير الدولة وزير الداخلية لأعضاء اللجنة الموقرة عزم الوزارة على تقديم مشروع مدونة جديدة للامركزية تجمع كل المقتضيات القانونية والاجرائية لعرضها أمام البرلمان، وإشراك كافة الأطراف في صياغة التصورات والاقتراحات لجعل مختلف مقتضياتها تساير التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت إليها المملكة وهي على أعتاب الألفية الثالثة، كما أكد سيادته على أن قوانين الحريات العامة ستعرف تعديلات تتلاءم والتطورات التي تشهدها المرحلة على كافة المستويات، وأعلن السيد وزير الدولة على ضرورة تعبئة كافة المتدخلين والمنتخبين محليا، جهويا ومركزيا لتذليل الصعاب المادية والمعنوية كي تتمكن المؤسسات اللامركزية من أداء الرسالة المنوطة بها كأداة لتعميق

الديمقراطية المحلية وتوسيع مشاركة السكان وتحسين الخدمات والمرافق.

السيد الرئيس،

لقد تميزت مداخلات ومناقشات السادة المستشارون المحترمون بإثارة عدد من القضايا التي تهم مجال اللامركزية والجماعات المحلية والجهات والضريبة على القيمة المضافة والأمن الوطني والوقاية المدنية والتشغيل وأراضي الجموع والاستثمارات المحلية وغيرها من المواضيع التي تشغل بال المنتخبين، كما أجمعت التدخلات على ضعف الاعتمادات المرصدة لوزارة الداخلية والمصالح التابعة لها واعتبرتها لا تساير حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها.

وأشاد السادة المستشارون الحاضرون بالعمل الدؤوب الذي تقوم كافة مصالح وزارة الداخلية وعلى رأسها السيد وزير الدولة وزير الداخلية عملا بالتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله وأيده، وأثنت اللجنة على جو الحوار الصريح وتبادل الآراء والأفكار الذي طبع أعمالها الشيء الذي يعزز روح الحوار الديمقراطي ويثري النقاش والأفكار حول القضايا التي تشغل بال المواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

استمعت اللجنة كذلك إلى رد السيد وزير الدولة وزير الداخلية حول الأسئلة المطروحة حيث أكد سيادته أن الجهة ستعرف وثبة تنموية كبيرة خلال السنوات المقبلة ذلك أن الجهة كمؤسسة دستورية جديدة لابد لها أن تأخذ حيزا من الوقت لترتقي بالتدريج إلى المكانة التي أرادها لها جلالة الملك نصره الله وأيده، كما أوضح السيد وزير الدولة أنه ستتم مراجعة الميثاق الجماعي ضمن مدونة اللامركزية بناء على توصيات المناظرات وخصوصا المناظرة الجماعية لمسايرة التحولات والتطورات التي تعرفها البلاد وجعل المسؤولين في الجماعات المحلية يمارسون مهامهم ومسؤوليتهم بشكل أكثر وضوحا وشفافية، وأخبر السيد وزير الدولة في الداخلية أعضاء اللجنة أن جلالة الملك أعزه الله، بارك مشروع المدونة التي سيكون الجميع متاحا إلى مقتضياتها لأن اللامركزية تهم كافة شرائح الشعب المغربي من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين وغيرهم، وتطرق السيد وزير الدولة وزير الداخلية أيضا في موضوع التشغيل الذي يوليه العاهل الكريم نصره الله أهمية بالغة ويضعه في الرتبة الثانية بعد قضيتنا الوطنية الأولى، مشيرا إلى وجود عدة تدابير اتخذتها الحكومة بأمر من جلالة الملك لمعالجة مشكل تشغيل الشباب، كما تضمنت أجوبة السيد وزير الدولة الرد على تساؤلات أخرى تجدونها في التقرير المفصل المقدم إليكم.

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتوجه باسم كافة أعضاء اللجنة، لجنة الداخلية والجماعات المحلية والجهات لمجلس المستشارين بالشكر الجزيل للسيد وزير الدولة وزير الداخلية ومن خلال كذلك السيد الكاتب العام للوزارة والأطر المرافقة لهم على ما قدموه من إيضاحات ودراسات ووثائق ساعدت بالفعل اللجنة على إنجاز أعمالها في ظروف حسنة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أسفرت عملية التصويت على مشروع الميزانية، أي ميزانية وزارة الداخلية داخل اللجنة بالنتيجة التالية :

- الموافقون : 25
- المعارضون : 4
- الممتنعون : 3

وهكذا تكون لجنة الداخلية والجماعات المحلية والجهات بمجلس المستشارين قد صادقت بالأغلبية على ميزانية وزارة الداخلية والمصالح التابعة لها، شكرا لكم والسلام عليكم.

* **السيد الرئيس :**

شكرا للسيد مقرر لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية.

قبل الشروع في المناقشة أريد أن أخبر المجلس أن السيد وزير الدولة وزير الداخلية يعتذر عن عدم الحضور في هذه الجلسة،

لأنه يوجد حاليا في مهمة خارج الوطن، وقد أناب عنه السيد وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي، وبطبيعة الحال السيد وزير الدولة يرغب في أن تتم الإجابة على تساؤلات وملاحظات السادة المستشارين، وبطبيعة الحال أطر وزارة الداخلية يتتبعون جميع التدخلات ولهذا وبإذنكم نشرع في المناقشة ونعطي الكلمة لأول مستشار مسجل في اللائحة، وهو المستشار السيد محمد بوهريز عن التجمع الوطني للأحرار.

وأطلب من الجميع احترام الحصص المخصصة لكل فريق سواء كان التدخل لمستشار واحد أو تعددت التدخلات، في جميع الأحوال الحصة معروفة بالنسبة لجميع الفرق، فرجائي اللالتزام بها، حتى نتمكن إنهاء الجلسات لأنها متعددة حتى نتمكن من إنهائها في وقت ملائم.

الكلمة للسيد المستشار. تفضلوا.

<u>المستشار السيد محمد بوهريز</u> :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة ،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أتناول الكلمة أمام مجلسنا الموقر، في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، برسم السنة المالية 1999-2000، وأول ما يثير الإنتباه في هذه الميزانية هو الهزالة والتقليص الذي تتسم بها مقابل المسؤوليات العديدة التي تتطلع بها في نطاق المسؤوليات الحكومية، وتتجلى هاته المسؤوليات في العمل الجاد والمتواصل الذي يعمل به السيد الوزير ومساعدوه من أجل إرساء دولة الحق والقانون، ومن أجل ترسيخ تركيز اللامركزية واللاتمركز وهو عمل يستحق التنويه، إن المسؤوليات التي تتحملها الوزارة من تسيير للإدارة الترابية وإعدادها إلى المحافظة على الأمن العام إلى الوقاية من الأحداث والحوادث، تحتم علينا جميعا أن نفكر في إعطائها الأولوية فن الميزانية حتى تتكمن من إتمام مهامها بواسطة الإمكانات المادية والمالية والبشرية الضرورية والمتطورة.

إننا إذ نسجل هذه الملاحظة نرى من جديد أن هذه الوزارة أخذت على عاتقها المساهمة في إيجاد حل لمعضلة كبيرة وجسيمة ألا وهي مشكل التشغيل والحد من البطالة، وبالأخص تشغيل حاملي الشهادات، إن إشراك وزارة الداخلية مع وزارة التشغيل في عملية برامج تشغيل الشباب وخلق فرص الشغل لهم، كما يريد ذلك جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، أمر يدعو إلى الارتياح ويسمح بالتفاؤل ويبشر بالخير. إن معضلة التشغيل واسمحوا لي أن أتحدث في هذا الباب لأنه يرتبط بهذه الوزارة بشكل غير مباشر، نظرا للدور الذي يقوم به السادة العمال والولاة في هذا الباب، إن هذه المعضلة لا يمكن حلها إلا عن طريق جلب الاستثمار وليس عن طريق التوظيف وتكديس أعداد العاملين في المؤسسات العامة والإدارات العمومية كما سبق وأن كان الشأن في الماضي، إن إيجاد مناصب للشغل لن يتأتى إلا عن طريق تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، وهذا التشجيع يجب أن يرتكز على تأهيل المناخ العام لجعله مناسبا لاستقبال المستثمر، وإن كانت بلادنا تتوفر على عدة معايير لتحقيق هذا المناخ لأنها والحمد لله تتوفر على استقرار سياسي وعلى نوع من الاستقرار الاجتماعي وعلى نسبة لابأس بها من التجهيزات الأساسية كمناطق صناعية وطرق إلى غير ذلك، وعلى عدد من التحفيزات جاء بها ميثاق الاستثمار.

فإننا نبقي مدعوون إلي تدعيم هذه المعايير وتقويتها وذلك عبر الاهتمام بالتكوين في مختلف المستويات والأصعدة لتوفير يد عاملة مؤهلة وسهلة التأقلم مع مستجدات التكنولوجيا والإنتاج، وأيضا عبر إعادة النظر في التمويل من طرف المؤسسات البنكية التي لا تساير بتاتا سياسة الدولة في تدعيم الاستثمار لتطبيقها على أسعار الفائدة، مقارنة على ما هو جاري به العمل في الدول المتقدمة وكذا بعض الدول المشابهة لوضعنا، إن على هذه المؤسسات أن تغير سياستها وتعمل علي دعم مجهودات الدولة في هذا الباب، وكذلك يجب العمل على تحسين البيئة التي تحيط بهذه

الاستثمارات في مدننا وقرانا وهذا المعيار الأخير لا توفره كل الدول المستقبلة لرؤوس الأموال، وهذا معيار يمكن أن يجعل من المغرب قبلة للرأسمال الخارجي.

إن تحقيق جودة البيئة من مسؤوليات الجماعات المحلية والتي ينبغي أن تركز عملها اليومي على ضمان بيئة سليمة وحمايتها والرفع من مستواها في جماعتنا، ولتحقيق ذلك يجب توفير الأطر المختصة والمكونة، وهنا أتوجه إلى وزارة الداخلية وعبرها إلى مديرية تكوين الأطر بها لنشد على يدها فيما تحققه من نتائج هامة في ميدان تكوين الأطر التي تضعها رهن إشارة الجماعات لتكون الدعم والمساعدة على التدبير اليومي للشأن العام، وأيضا التكثيف من برامج تكوين المنتخبين سواء عبر الدورات التدريبية أو عبر الزيارات التي تنظمها لفائدة المنتخبين الجماعيين على كل المستويات لعدد من الدول الصديقة والشقيقة للتعرف عن قرب على طرق وكيفية إدارتها وتدبيرها للعمل الجماعي.

لقد استبشرنا خيرا لما جاء على لسان السيد وزير الداخلية وهو يجيب أعضاء اللجنة حين أكد بأن الحكومة ستتقدم في الدورة المقبلة بتعديلات حول الميثاق الجماعي، ولكم طالبنا بذلك لأن الجماعات عرفت منذ انطلاق التجربة سنة 76 طفرة هامة وقفزة نوعية أدت إلى تمدرس المنتخب وفتح أمامه أبواب العمل من أجل تحقيق تنمية محلية هادفة لصالح مواطنيه، واليوم هو مطالب بمزيد من العمل عبر مزيد من المسؤوليات لتحقيق اللامركزية واللاتمركز، وهو ما عبر عنه المنتخبون في المناظرات الجماعية وكذا من أعلى هذا المنبر.

لذا فإننا متفائلون أمام هذه التعديلات التي ستقدمها الحكومة ونأمل أن تكون في اتجاه تعزيز دور الجماعة ورفع الحضانة عليها، والعمل بالمراقبة البعدية الحقيقية والميدانية لا القبلية لإبعاد المعوقات التي تقف حاجزا أما التقدم والتطور لهذه الجماعات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن تجربة الجهات التي دخلناها منذ سنتين تمر في نفق يكاد يكون مظلما لأنها لازالت عاجزة عن القيام بدورها، إن الجهات التي يكلفها قانون بالبحث عن التنمية وخلق فرص الشغل والاهتمام بالتكوين والعمل على إعداد تراب منطقتها تجد نفسها اليوم عاجزة عن القيام بأي تحرك أو عمل لأنها أمام إشكالية انعدام وجود المراسيم التطبيقية لقانونها، هذه المراسيم التي تمكنها من القيام بدورها كاملا وتساهم بذلك في تقدم وازدهار منطقتها.

لذا فإننا نناشد الحكومة من أعلى هذا المنبر بأن تضع حدا لهذه الفترة الانتقالية التي طالت أكثر من المحتمل، وأن تسارع إلى إصدار هذه النصوص حتى تتمكن الجهات من الاطلاع بمسؤولياتها كاملة، إذ لا يعقل أن تكون هناك ميزانيات مرصودة لهذه الجهات والأمر بالصرف لا يستطيع صرفها لأن المراسيم التي توضح الطرق والميادين التي تصرف فيها غير موجودة.

سيدي الرئيس،

إن هناك أمر خطير جدا يزيد الطين بلة بالنسبة للتشغيل والبطالة، إن الأمر يتعلق بالتعمير، إن المستثمرين في هذا الميدان يتخوفون جدا من عدم التنسيق بين الإدارات التي لها علاقة بالموضوع، ومنها وزارة التكنى والتعمير ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، فبالبرغم من المجهود الذي أبانت عنه وزارة التعمير عند إصدارها الدونية 254 فإن اللغة السائدة في هذا الميدان ليست موحدة، فكل طرف لا زال يتمشى ويطبق ما كان عليه من قبل.

إننا نناشد هذه الوزارات والجماعات التنسيق بينها وتوحيد لغتها وطمأنة المستثمرين، وإلا فإن العلاقة ستكون جد وخيمة، وسيزيد ذلك في تفاهم المشكل.

السيد الرئيس،

إن ما سبق وقلناه في السنة الماضية وكررناه أمام اللجنة، عن الاعتمادات الهزيلة التي رصدت في ميزانية 99-2000 إلى وزارة

الداخلية يبقى دائما قائما، إن المهام الجسام الذي تطلع بهذه الوزارة جد ضخمة، وهي بالتالي تحتاج إلى إمكانيات مادية ومالية وآليات وبشرية في مستوى هذه المسؤوليات، فهناك مثلا جهاز الأمن الوطني هذه الفئات من العاملين المخلصين الذين يقومون بالسهر على المواطنين في حياتهم وأسرهم ومتاعهم ويوفرون للبلاد الهدوء والطمانينية، يشتغلون في ظروف صعبة، ولولا روح الوطنية والتفاني الذي يتصفون به لا ما كنا نرى مثل هذه الإنجازات في ميدان الأمن، فهؤلاء الرجال يستحقون التنويه ولكن في نفس الوقت يجب على الحكومة التعجيل بتحسين أوضاعهم المعيشية، وتوفير حاجياتهم من آليات وتجهيزات وبناءات ليتمكنوا من تعزيز هذه المكاسب الهامة التي حصلت عليها بلادنا وهي الأمن، وإلى جانب هؤلاء لا ننسى رجالات الوقاية المدنية الذين يحمون الوطن والمواطنين من الحوادث والكوارث.

إننا نناشد الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة عاجلا وتحسين حالات هؤلاء الرجال في الوقاية المدنية، إنني أغتنم هذه الفرصة لأطلب من السيد الوزيرالاهتمام بالمجتمع المدني عبر الجمعيات الغير الحكومية المتخصصة ودعمها وتأطيرها لتلعب دور الديبلوماسية وبالأخص بالنسبة لقضيتنا الأولى :

<u>الوحدة الترابية</u>، إننا في الشمال - وبحكم تتبعنا للإعلام الإسباني - نشاهد الحملات المصعورة والاتهامات الرخيصة والتصرفات المعادية التي تقوم بها بعض الجمعيات الغير حكومية المؤطرة من بعض الهيآت والنقابات، وهي تصرفات تمس وحدتنا الترابية وتشوه بوطننا وتصوره وكأنه المغتصب المعتدي، إن جمعياتنا يمكن لها بشيء من التوجيه والتأطير أن تقتحم صفوف هؤلاء المغردين وتقنعهم أو تفند ادعاءاتهم بالحجة والحوار والنقاش.

سيدي الرئيس،

وقبل أن أختم، لابد لي هنا أن أتوجه بتنويه خاص إلى السيد الوزير ومساعديه وإلى السلطات الجهوية والإقليمية في كل من طنجة وتطوان على العناية الفائقة والاهتمام البالغ الذي أولاه إلى مشكل التطهير بهذه المناطق حيث أن انتقاء الشركات التي ستدخل المنافسة للترخيص لها بدأت الترخيص لها بتدبيربمسالة التطهير قد انتهت، ونحن الآن في مرحلة تقبل العروض التي ستطرحها هاته الشركات قبل أن يتم فتح الأظرفة واختيار الشركة التي تحظى بتدبير هذا القطاع الهام في حياة المواطنين، وهذا أمر يثلج الصدر نظرا للمشاكل العويصة التي عاشتها وتعيشها هاتين الولايتين وطنجة على وجه الخصوص قاست الأمرين على هذه الوضعية وهي بوابة المغرب نحو أوربا ومعبر الكل نحو البحر الأبيض المتوسط نظرا لموقعها الاستراتيجي وسمعتها الدولية وتواجد شخصيات عالمية من رجالات الفكر والفن والاقتصاد والنجومية بها، إن مشكل طنجة هذا ومشاكل أخرى ليست مشاكل محلية وإنما هي مشاكل وطنية يتطلب تجند الجميع من أجل الإسراع بحلها وبالتالي تحسين واجهة بلادنا وتنظيف باب دارنا ألا وهي طنجة.

أيها السادة،

هذه ملاحظة فريقي فريق التجمع الوطني للأحرار حول الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية التي نصوت لصالحها لأننا في موقع المسؤولية وهذا لا ينسينا أن ننبه الحكومة إلى مثل هذه الملاحظات لأخذها ٥٥عتبار والعمل على تطبيقها حالا أو آجلا وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

<u>السيد الرئيس :</u>

شكرا للسيد المستشار الذي التزم بالحصة، بل وفر للمجلس دقيقة و10 ثواني الكلمة للمستشار السيد الحاج الطاهري عن فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية فليتفضل،

<u>المستشار السيد الحاج الطاهري :</u>

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 99-2000، وهي مناسبة سانحة لكي نبرز مواقفنا ونعرض آراءنا إزاء هذا القطاع الحيوي الهام، والذي يعتبر المحور الذي تدور حوله التنمية بمختلف أشكالها والقطب الأساسي الذي يحدد ملامح الأمن واستتبابه في البلاد ويحمي ممتلكات المواطنين وأرواحهم .

وقبل الشروع والوقوف عند اختصاصات هذه الوزارة قصد إبداء رأينا من أجل تفعيل وتدعيم هذه الاختصاصات وجب بادئ دي بدء أن تقدم بتشكراتنا الحارة وتحياتنا الصادقة إلى السيد وزير الدولة وزير الداخلية على الخطوات الحثيثة والمجهودات الجبارة التي يبذلها من أجل الحفاظ على أمن هذا البلد من كيد الكائدين وطمع الطامعين وحساد استقرر هذا البلد الأمين، وفق التعليمات السامية لمولانا صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، هذا دون أن ننسى تقديم الشكر الجزيل للأطر العليا لوزارة الداخلية على ما يبذلونه وما يقومون به من أعمال جبارة في سبيل خدمة قضايا هذا الوطن العزيز.

السيد الرئيس،

إن وزارة الداخلية تملك اختصاصات واسعة وميادين تدخلاتها متنوعة وشاسعة، فلا غرو إذا أن يكون لأي تقصير أو تقزيم يمس ميزانية هذا القطاع آثارا سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وكذلك على مجال ضمان الأمن والاستقرار ولأن وزارة الداخلية واعية تمام الوعي بالأهمية القصوى للأمن ودوره في الاستقرار والحرص على راحة المواطنين وسلامتهم، فإنها بذلت مجهودات جبارة من أجل غاية نبيلة وهي توفير الأمن والطمأنينة للمواطنين، بيد أنه للأسف الشديد وحسب ما تمنحه هاته الميزانية لقطاع الداخلية في عهد حكومة التناوب، فإن الوزارة تجد أمامها إكراهات لا يستهان بها فيما يخص عمل أجهزة الأمن والإدارة وغيرها، والوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والأمنية، وارتباطا بهذا الموضوع، نود أن نشير إلى الأحوال المادية لرجال الأمن التي تبعث على الاهتمام أكثر بحالهم، إذ يلزم الرفع من أجورهم وتوفير السكن لهم وإحداث مختلف الخدمات الاجتماعية والثقافية لفائدة أسرهم وذلك لأن رجال الأمن هم جنود يعملون في الخفاء وفي العلن مجندون دائما لخدمة المواطنين، وإذا ذكرنا رجال الأمن فإننا أيضا لا ننسى أوضاع رجال القوات المساعدة التي ليست بأحسن حال من أوضاع رجال الأمن، إن الأمن الحقيقي هو الذي يعمل من أجل الحفاظ على الاستقرار في البلاد ويزرع الثقة في نفوس المواطنين، وهذا الهدف السامي لن يتأتى طبعا إلا بالمحافظة على المكتسبات التي يحظى بها المغرب حاليا في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان بفضل التوجه الملكي السامي الحامي وضامن الحريات العامة جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله في هذا الباب والذي أمر بطي ملف حقوق الإنسان بصفة لا رجعة فيها.

كما لن نغفل الإشارة بعمق إلى رجال الوقاية المدنية وأحوالهم التي لا تبعث على الإطمئنان، هؤلاء الأبطال يعانون من أوضاع مادية واجتماعية غير مريحة رغم كل الشهامة التي نعرفها عنهم والدور الذين يقومون به والتضحيات التي يسدونها لخدمة الوطن والمواطنين والحفاظ على سلامة أرواحهم وأموالهم، رغم ذلك فإن الميزانيات التي خصصت لهذا القطاع لم ترقى إلى ما كان منتظرا منها والصندوق الخاص لدعم إنعاش الوقاية المدنية والذي سيمول من التعويضات عن الخدمات التي يقوم بها لن يلبي حاجيات هذه المؤسسة من حيث إمدادها بالمعدات المتطورة، وهكذا فالصندوق الخاص بدعم الوقاية المدنية وحده لن يستجيب لمتطلبات ولحاجيات هذا القطاع، ومن تم وجب التفكير في مصادر أخرى لتمويل هذه المؤسسة الهامة والحساسة.

وبخصوص الإنعاش الوطني الذي يلعب دورا هاما في كل عملية تنموية جهوية وجب التركيز على بعده الاقتصادي الإنمائي وتجاوز بعده الاجتماعي المحض، لكن ينبغي أن يتحقق هذا البعد الاقتصادي حسب أولويات الجهات ومتطلباتها وهكذا فكان لزاما على الميزانية المتخصصة لهذا القطاع أن توجه اعتماداتها بالنسبة للإنعاش الوطني إلى تشغيل العاطلين في المناطق الجنوبية العزيزة

على قلوبنا جميعا، وفي الجماعات المحلية والقروية التي تستقبل آلاف طلبات التشغيل فالمطلوب إذا هو مراجعة جدرية للاعتمادات المخصصة للإنعاش الوطني.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نعي تمام الوعي وندرك تمام الإدراك دور الجماعات المحلية في دعم المسيرة الديمقراطية المحلية التي انتهجها المغرب في تطوير مفهوم تقريب الإدارة من المواطنين، لكننا نرى بالمقابل ضرورة تفعيل الظهير المنظم للجماعات المحلية عن طريق مراجعة بعض البنود حتى يعطي لعملها الحركية المطلوبة والمنشودة، كما أنه يلزم العمل على تحسين آليات الاستخلاص الجبائي للجماعات المحلية والهدف من هذا العمل هو بلوغ تطوير مواردها حتى تحقق الاستقلال الذاتي، ومن تم تكون هذه الجماعات قد ساهمت بشكل فعال في إثراء تجربة الديمقراطية المحلية واللامركزية كما أرادها الملك الحسن الثاني نصره الله لشعبه الوفي.

كما نغتنم الفرصة للمطالبة بالإسراع في تنفيذ التوصيات المهمة الصادرة عن المناظرات الوطنية الأخيرة للجماعات المحلية والتي كانت ناجحة بكل المقاييس.

حضرات السادة،

بالنسبة للجهات فإننا نعلم على أنها تضطلع بدور حاسم في تحقيق تنمية جهوية متوازنة، اقتصادية واجتماعية، فمن أجل هذا الهدف أقيمت هياكل الجهة لكن الحكومة الحالية ما تزال قاصرة عن فهم ضرورة قيام الجهات بدورها ووظيفتها التنموية المنشودة، متجاوزة دورها الإداري والسياسي التقليدي وهذا يتضح لنا بجلاء وضوح الشمس في كبد السماء من خلال الميزانية المتخصصة لها والتي لا توفر لها الشروط اللازمة للقيام بالمهام والأدوار المنوطة بها، وهي متنوعة ومختلفة لكننا مع ذلك متفائلون بتصريحات السيد وزير الدولة وزير الداخلية في اللجنة على أن الوزارة سترصد للجهة مبالغ لتنطلق في أشغالها ومهامها، كما نبارك المجهودات الجبارة التي يقوم بها وزير الدولة وزير الداخلية لحل مشكلة البطالة من خلال الاجتماعات المهمة التي يعقدها في كل الجهات من أجل إيجاد بدائل عملية لحل هذه المعضلة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السادة الوزراء،

إن قضية وحدتنا الترابية قضية وطنية أولى تحظى بإجماع كل المغاربة والتفافهم حول حامي الحمى وموحد البلاد جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، لكنها أيضا قضية تمر حاليا بأجواء خاصة تتعلق بالمسلسل الحالي الذي سيفضي قريبا إلى الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء والتي لا يمكن أن يجادل بخصوصها أحد فالكل إذا واع بمسؤولياته وجميع مكونات الشعب المغربي متلاحمة فيما بينها ومستعدة تمام الاستعداد للتضحية بالغالي والنفيس من أجل قضيتنا الأولى. والجميع أيضا متأكد من نتيجة أضحت بالنسبة لنا أمرا بديهيا ومسلما به وهو أن ثقتنا كبيرة في كسب الرهان، فالإيمان العادل الصادق بقضية وحدتنا الترابية الذي لم يتزحزح من مكانه في قلوبنا قيد أنملة. ومع كل هذا نشير إلى الجهود التي يبذلها السيد وزير الدولة في الداخلية والزيارات الاستطلاعية والاتصالات التي يعقدها مع سكان الأقاليم الجنوبية في إطار التعبئة الوطنية والتي تستحق الثناء والتقدير، علما أن الظرفية الراهنة التي تمر منها قضيتنا الأولى هي ظرفية جد دقيقة وتتطلب أعلى درجات التعبئة الوطنية.

إجمالا نلمس أن حجم الميزانية المخصصة لقطاع وزارة الداخلية هو حجم لا يرقى إلى مستوى المتطلبات الملحة والمتنامية لهذه الوزارة وإلى تنوع وكثافة مهامها وشساعة مجالاتها، إنه قطاع يتنامى يوما يتطور يوما عن يوم وهو لا يعرف التراجع، والميزانيات التي رصدت له لم تراعي هذه الحيثيات الأساسية ولأنها عنوان دال على صورة الميزانية العامة التي تفتقر إلى التجديد ولم تأت بشيء واعد مبتكر، ونتمنى أن تعمل الحكومة في المستقبل على تدارك هذا النقص بالنسبة لوزارة في حجم وزارة الدولة في الداخلية نظرا

للمهام الجسيمة والمتنوعة التي تتحملها إلى جانب وزارة أخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، (مع نفس التنويه).

الكلمة للمستشار السيد الحسين الحداوي الذي يتقاسم 15 دقيقة مع المستشار السيد الحبيب الزويني.

المستشار السيد الحسين الحداوي :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

أيها الحضور الكريم،

إن تحديد الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية يوضح أهمية ميادين تدخلات هذه الوزارة، وتشعب اختصاصاتها بشكل يجعلها في اتصال مباشر مع الحياة اليومية للمواطنين ومن كونها سلطة مركزية وصية على الجماعات المحلية التي تعتبر أداة للتنمية.

السيد الرئيس،

إن المغرب اختار الحرية مبدأ وعقيدة وسلوكا والحوار أسلوبا حضريا والديمقراطية شرعت نهجا لرقي المواطن المغربي. إن المغرب معتز باستقراره طيلة أربعة عشر قرنا وبقوة إرادته وتشبثه العميق بمبادئ العدل والإنصاف، استمر في نهج وتعميق الديمقراطية المحلية كخيار استراتيجي وتثبيت قواعدها وترسيخ مكانتها وتكريس ممارستها خدمة للوطن وللمواطنين وضمانا للحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفقا للنهج القوي الذي رسمه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده الذي قال في إحدى خطبه: «إن العرش يضمن الوحدة واللامركزية يضمن الفطية والاطمئنان»، ولقد شكل المسلسل الديمقراطي منعطفا جديدا وتطورا إيجابيا لمسلسل بناء المغرب عصري بفضل السياسة الرشيدة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، وأبرز تحولا نوعيا في النظام اللامركزي في بلادنا يهدف ضمان مشاركة واسعة للسكان في الحياة العامة، وفي تدبير الشؤون المحلية، إن النظام اللامركزي تعترضه عدة مشاكل وصعوبات تحول دون تطور هذه التجربة.

السيد الرئيس،

الجماعات المحلية : لقد بين من خلال تطور تجربة الجماعات المحلية وتوسيع تدخلاتها واختصاصاتها أن ظهير 30 شتنبر 1976 لم يعد يساير تطور هذه الوحدة الترابية، وأصبح من الضروري إخراج توصيات المناظرات الوطنية للجماعات المحلية إلى حيز التطبيق، بمراجعة بعض بنود الظهير المنظم للجماعات المحلية وخاصة البنود المتعلقة بإقالة الرئيس والحساب الإداري بشكل يجعل الجماعات المحلية وحدات مستقرة لتنفيذ البرامج والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا المساهمة في توسيع اختصاصات المجالس الجماعية وفي نفس السياق يجب العمل على تطوير مالية الجماعات المحلية بسبب تزايد حاجيات السكان وتطور حجم تدخلات الجماعات كما ينبغي إعادة النظر في توزيع حصص الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة وإعادة رصدها للجزء الثاني من الميزانية، بشكل يدعم اعتماد التجهيز، ويمكنها من إنجاز المشاريع التنموية، وإسهاما في إحداث التوازن بين الجماعات الفقيرة والجماعات الغنية، يتعين إحداث نظام للتكافل والتضامن يحقق توازنا تنمويا حقيقيا بين الجماعات .

مجلس العمالات والأقاليم : لقد شكل مجالس العمالات والأقاليم مكسبا على حد ذاته يهدف إلى إحداث مستوى محلي ثاني في النظام اللامركزي، ونحن إذ نثمن المجهودات المبذولة في إحداث أقاليم وعمالات جديدة، نؤكد أن كسب تحديات المغرب المقبل يقتضي في الواقع تطوير اختصاصات هذه المجالس وتوسيع إمكانياتها المالية والبشرية للقوم بدور فعال في مجال التنسيق والتنمية والتعاون، كما يتعين إعادة النظر في التقسيم الإداري لبعض العمالات للتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على مساعدة بعض العمالات والأقاليم من أجل بناء مقراتها الإدارية.

الجهات : إن التقييم الموضوعي لبداية تجربة نظام الجهة بالمغرب يوضح بجلاء إخفاق انطلاق هذه الوحدات الترابية التي أحدثت مجردة من الوسائل المادية والبشرية.

إن تطوير الجهات لا يمكن أن يتم بدون إرادة حكومية توفر الشروط الضرورية لتفويت بعض إمكانيات الدولة من الجهات.

إن الحكومة فشلت في هذه الإرتقاء من جهة إلى المستوى المنشود الذي كان يطمح إليه جلالة الملك، فأخرجت هذه الوحدات الترابية مقصوصة الجناح هزيلة الموارد.

إن تخصيص الحكومة نسبة 1%من حصيلة الشراكة لفائدة الجهة يكرس هزالة الرصيد المالي المخصص للجهات، وكان حريا بالسيد الوزير الأول والسيد وزير الاقتصاد والمالية والاقتصادية ترجمة طموح صاحب الجلالة بالرقي بالجهة إلى مستوى تطلعات جلالته وآمال الشعب المغربي إذ كان على الحكومة أن تعي إلى انطلاقة الجهات في هذه المرحلة لا يمكن أن يتم إلا بتوفر الشروط المادية والوسائل المالية الضرورية وذلك بتخصيص على الأقل 100 مليار سنتيم كاعتماد أولي يوزع بين الجهات قصد ضمان موازنة تسيير هذه وتوظيف أطرها وبرمجة مشاريعها التنموية، لقد أبان تهييء مخطط التنمية الاقتصادي والاجتماعي الجهوي 1999 - 2000 على الدور الرمزي لإسهام الجهات في بلورة تصور واضح حول هذا المخطط بسبب افتقادها إلى الإمكانيات والوسائل المادية. ولقد بات من الضروري تطوير الجهات لتحقيق التنمية الجهوية المبرمجة والمتوازنة والانتقال بها من الوظيفة السياسية إلى الوظيفة التنموية والاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من الاطلاع بالأدوار المنوطة بها والاختصاصات المخولة لها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أنتم على علم بالظروف التي تجتازها منذ إنشائها وذلك بسبب عدم إصدار المراسيم التطبيقية التي تمكنها من ضمان مداخيلها وتوظيف أطرها وشكرا. والسلام.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، معذرة للفريق الديمقراطي، وقع ارتباك في قراءة اللائحة، يمكن لممثل الفريق أن يتدخل فورا، وإلا لكي لا يكون تداخل بالنسبة للفرق، إذن بإذنكم، بإذن الفريق الديمقراطي نستمع إلى التدخل الثاني لفريق الاتحاد الدستوري، الكلمة للمستشار السيد الحبيب الزويكي، في حدود سبعة دقائق و 15 ثانية.

المستشار السيد الحبيب الزويكي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون،

لي عظيم الشرف أن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري، لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 99-2000. وفي البداية أود أن أشير إلى كون السيد وزير الداخلية لم يعد في حاجة إلى شكر لأن هناك إجماع من قبل المعارضة الحالية والأغلبية للحكومة على تمتين مجهوداته، إننا لم نعد نعيش وضع الأمس، الذي كانت فيه المعارضة السابقة تشين الحملات تلو الأخرى ضد هذه الوزارة التي تعظمت اختصاصاتها وتوسعت ميدان تدخلاتها، إلى مستوى لم يعد يسمح بتحجيم ميزانيتها أو تقليصها، بل وحتى استقرارها، إلا أنها تحتاج باستمرار إلى مضاعفة مخصصاتها من الميزانية العامة للدولة، نظرا للدور الذي تضطلع به الوزارة، والذي يمس في العمق عوامل ضمان الاستقرار والأمن وتحقيق جو الطمأنينة والسكينة، ومن هنا نتوخى المزيد من العمل في هذا الاتجاه، وبنفس الحماس والجدية الذي يطبع سير عمل أجهزة الأمن والسلطة العمومية غير أنه في ظل ما توفره هذه الميزانية، في إطار حكومة التناوب، لا يستجيب لحاجيات القطاع بما يضمنه تغطية كافة الدوائر في بلادنا ولا تمكينه من الوسائل الضرورية لتحديث عمله حتى يستطيع القيام بدوره على أكمل وجه، موازاة مع النمو الديمغرافي وتفشي البطالة، أيضا إلى انتشار ظواهر إجرامية تثير

بين الفينة والأخرى مشاكل أمنية لدى المواطنين، ولذلك نرى ضرورة الرفع من الغلاف المالي المرصود للأمن الوطني، بل الاهتمام بالوضعية المالية والاجتماعية لهذه الفئة التي تتحدى الصعاب وتواجه المخاطر، من أجل أن ينعم المغاربة بالأمن والهدن، وأن الحديث عن الأمن يوازيه حديث آخر لا يقل أهمية وهو الذي تقوم به الوقاية المدنية، إذ أن هذا القطاع لا زال يعاني من عوائق مادية تحول دون حصوله على كل التجهيزات الحديثة والمتطورة التي تمكنه من القيام بمهامه على أحسن ما يرام، ولهذا فإننا لا نرى في الصندوق الذي تم رصده لدعم الوقاية المدنية والذي سيؤمن التعويضات عن الخدمات التي تؤديها الوقاية المدنية، مما يستجيب لطموح هذه المؤسسة من حيث ثروة مدها بالوسائل المتطورة، لذا ينبغي البحث عن مصادر تمويله حتى تمكنه من القيام بدوره، ودرعا وقائية من المخاطر، وهي مناسبة ساخنة لنا لنؤكد على ضرورة العناية بالأحوال المادية والاجتماعية لقطاع الوقاية المدنية.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

إخواني المستشارون،

إن وزارة الداخلية لعبت دورا طلائعيا في تعزيز اللامركزية وإعداد التراب الوطني والتقسيم الإداري للمملكة التي وضعها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، ذلك أن التراكمات الحاصلة في الممارسة الديمقراطية المحلية، ببلادنا والتطلع إلى اللامركزية يتطلب منا إعادة النظر في المعايير المتبعة في توزيع حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة، لتعزيز موارد الجماعة الفقيرة... التكافل والتآزر بين الجماعات، كما أن الصعوبات العقارية التي تتعرض لطموح مجموعة من الجماعات الحضرية في تحقيق مشاريع إنمائية واستثمارية بهدف تحسين مداخيلها وتنشيط الاقتصاد المحلي، وإحداث مناصب للشغل جديدة، التي تعتبر بحق مشكلة حقيقية، يجب العمل على تجاوزها وتمكين الجماعات من الرصيد العقاري الضروري، ذلك أن بعض الجماعات لم يعد لها رصيد عقاري يمكنها من التوسع بمحدودية نفوذها الترابي، أولا نفوذها الترابي المحاصر بالعقارات الحبوسية أو الكيش، مما يحد من مجال تدخلها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد انتقل المشروع بالجهة في إطار استراتيجية إلى جماعة محلية، وذلك بمقتضى الإصلاح الدستوري لسنة 92-96، وتم تجسيد هذا الإصلاح الدستوري، بمقتضى القانون 47-96، المتعلق بالجهة ونظرا لما تمثله الجهة في تدعيم اللامركزية الإدارية والاقتصادية، ذلك أن الجهة هي الكفيلة بمواجهة الاختلالات بين الجهات وكذلك للتوازن التنموي الذي يطبع نفوذها الترابي، وعلى هذا الأساس فإن اختيار الجهوية يعتبر استراتيجيا في عمل التنمية الوطنية ويشكل الإطار العلمي لتحقيق التنمية المحلية المستديمة ووسيلة فعالة لتدعيم الديمقراطية وتوفير عناصر التنمية المحلية المندمجة، كما أن خلق وتطوير الاقتصاد الجهوي أصبح يفرض نفسه للتغلب على الفرق التنموية بين الجهات، إلا أن التعامل الحكومي مع هذه الإرادة لا يجب أن يكون مطبوعا بالحذر والتردد، فأمام هزالة الرصيد المالي المخصص للجهة ميزانية 98-99، تأتي الحكومة في المشروع الحالي بتخصيص نسبة 1% من حصيلة الضريبة على الشركات وفقا للتوزيع التالي : 50% من الموارد توزع على الجهة بالتساوي و50% المتبقية توزع حسب عدد سكان الجهة، فهل ستضطلع الجهة بدورها أم لا، فقط جماعة ثانوية إلى آخر ذلك، لقد كان الجميع ينتظر من الحكومة مبادرة فعالة وإيجابية لفائدة اللامركزية، وبالخصوص لفائدة الجهة بعد مرور سنة في صمت رهيب وغير مجدي، مما أصاب المنتخب الجهوي بالملل والركود، مما يهدد التجربة بالجهة، إذا كان على الحكومة أن تعلن بنيتها الحقيقية اتجاه الجهة، حيث لم يجسد القانون المالي الحالي رغبة الحكومة في تفعيل دور الجهة، وهذه المبادرة الحالية ظلت محتشمة ولا تمكن الجهة من الوسائل المادية والبشرية والقانونية للقيام بدورها في التنمية، إن نقل بعض واجبات الدولة للجهة دون إعطاءها الوسائل، يعني أن الحكومة تريد أن تبني ديمقراطية جهوية ومحلية دون رصيد

وتمكين الجهة من الانتقال من الوظيفة السياسية إلى الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية، وتركيزها بحسب الأولويات وحاجيات كل جهة، ونتعقد أنه بالنظر إلى الظرفية الخاصة في أقاليمنا الصحراوية ينبغي توجيه اعتمادات تتطلع بما يخضع التشغيل في هذه المناطق خاصة على ضوء الجفاف الذي تعاني منه بلادنا مؤخرا، والذي تضرر منه العالم القروي، واستجابته لملف طلبات التشغيل الملحة التي تنهال على الجماعات المحلية والقروية..

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير الأول،

إخواني المستشارين،

لما كانت وحدة البلاد فوق كل الحسابات وترفع عن كل القضايا واجب وضعها وتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية لها، نظرا للمنعطف الكبير الذي تمر منه، من خلال المسلسل التحضيري للاستفتاء المترقب، وإذا كنا نؤمن إيمانا بأن الراهن لصالح المغرب، إلا أن القضية عادلة، والثقة متوفرة كبيرة في أبناء هذه الأقاليم العزيزة، ونظرا لأنكم السيد وزير الدولة المحترم، لم تدخروا جهدا في متابعة ملف قضايانا الترابية، فإن الميزانية الحالية لا تتوفر على ما يدل حقيقة على استشعر دقة الظرفية وشروط خلق التعبئة لمواجهة الاستحقاق المنتظر.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

باعتباري أحد من أبناء الصحراء، على علم بما يصرف بالأقاليم الصحراوية من اعتمادات مالية، إلا أنه بالرغم من ذلك، فإن الميزانية الفرعية لهذه السنة الحالية لوزارة الداخلية، هي دون المستوى، الذي يرقى إلى المواجهة الكلية للملف المصيري، الذي يخص استكمال وحدتنا الترابية من خلال الاستفتاء المرتقب، ولا يسعني إلا أن أنتهز هذه الفرصة لأنوه السيد الوزير بمجهوداتكم الجبارة التي تبدلونها لأجل تنمية أقاليمنا الصحراوية كما لا يسعني إلا أن أنوه بالثقة الموضوعة من طرف سكان الأقاليم الصحراوية لما تتحلون به من سعة الصدر وطيب الخاطر، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على إخلاصكم الدائم والمستمر لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، وعليه فبما أن هذه الميزانية هي جزء من الميزانية العامة التي قدمتها الحكومة وعيا منا بأهمية هذه القطاعات ودورها في تدعيم الاقتصاد، ونظرا لكون هذه الميزانية لا تفي بتلبية الحاجيات الضرورية المنوطة بهذه الوزارة، فإن الاتحاد الدستوري نصوت ضد هذه الميزانية، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد علي الخضروي، ومعذرة مرة أخرى له وللفريق الذي يمثله، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد علي الخضروي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني الستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، ومن السمات البارزة التي يتسم بها القطاع ارتباطه الوثيق بالشأن العام اليومي للمواطنين على كافة الأصعدة، وفي مختلف المجالات وعلى المستوى المحلي والإقليمي والجهوي والوطني، وقد شكل قطاع الداخلية دوما الإدارة الوطنية التي يلجأ إليها المواطن في كل وقت وحين وكلما تعرض إلى أدنى نازلة في ممارسة أعماله لأنها بمثابة الحارس على سلامة وأمن المواطنين في الحواضر والبوادي، والساهر الأمين على الحفاظ على الممتلكات، وظل هذا القطاع في تاريخ المملكة همزة وصل بين الإدارة والمواطنين والجهاز المشرف على ضمان الطمأنينة والسكينة لهم عبر تواجده الدائم في القرى والحواضر والمداشر، ليل نهار، بدون ملل ولا كل، ومن خلال المنجزات التي تم استعراضها أثناء دراسة القانون الدولي الحالي والتفاصيل والبيانات التي أدلى بها سيادة وزير الدولة وزري الداخلية على

مستوى اللجنة المختصة تبين بوضوح أن العنصر البشري يشكل إحدى المرتكزات التي ينبني عليها نجاح هذه الوزارة في أداء المأمورية الموكولة إليها وفق التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، الساهر الأمين على راحة وأمن واستقرار رعاياه الأوفياء، وإذا كنا نتفهم الدواعي والأسباب التي تبرر سياسة التقشف التي تنهجها حكومة التغيير فإننا لا نزكي موقفنا في هذا الشأن بالنسبة لقطاع حيوي مثل قطاع الداخلية الذي لا بد أن توفر له الإمكانيات الضرورية لمواجهة الحاجة اليومية المحلية للمواطنين خصوصا وأن بعض المرافق لهذه الوزارة لازالت تفتقر إلى أبسط الضروريات للعمل، كما يلاحظ ذلك في بعض دوائر الأمن الوطني في مختلف مدن المملكة مثل ما هو الشأن بالنسبة للمقاطعة الحضرية التي لا زالت تشتغل بتجهيزات مكتبية أقل ما يمكن القول عنها أنها أصبحت متجاوزة بالمقارنة مع حجم الملفات والقضايا التي تعرض عليها يوميا.

سيدي الرئيس،

لقد استأثر الاهتمام خلال مناقشة ميزانية هذه الوزارة موضوع الهيكلة لهذه الوزارة التي تضم مديريات هامة تضطلع كل واحدة منها باختصاصات واسعة وبمهام جسيمة، يشكل فيها العنصر البشري كما سبقت الإشارة إلى ذلك الركيزة الأساسية لنجاحها في المهام الموكولة إليها، ففيما يتعلق بمجال الإدارة الترابية نعلم جميعا المجهودات المشكورة التي تبذلها لتوفير البنيات الأساسية لإدارة التراب الوطني تتجلى أساسا في بناء مقرات الولايات والعمالات والمراكز الحضرية والقروية والمناطق التابعة لها، مع تجهيزها بالمعدات اللازمة وفي هذا الإطار لابد من الملاحظة الاهتمام كثيرا ما يبقى مركزا على تشييد بنايات فخمة بالنسبة لمقر الولايات والعمالات، مما جعلها تحظى بالسبق في الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع على حساب المراكز والمقاطعات التي تعتبر قبلة للمواطنين، أكثر من غيرها وفي هذا السياق نأمل أن ينصب الاهتمام مستقبلا على هذه المرافق ليشعر المواطن بارتياح كلما ولج المصالح المختصة لهذه الوحدات الإدارية التي ينبغي أن تعكس الصورة المشرفة لبلادنا، لما نتوق إليه من تقدم ورخاء بالنسبة للألفية المقبلة، ولا يمكن الحديث عن الدور الهام لهذه المديريات دون الإشادة برجال السلطة الشرفاء الذين يؤدون دورهم بتفان وإخلاص ومشجبين في ذات الوقت، تصرفات من تسول له نفسه أن يتخذ المسؤولية مطية لإرتكاب تجاوزات في حق المواطنين لا تقبلها بلادنا التي انخرطت في سلك الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال حقوق الإنسان، والتمسك بدولة الحق والقانون.

سيدي الرئيس،

إن الحديث عن دولة الحق والقانون يقضي بنا إلى الحديث على إحدى مكونات الدفاع عن مقدسات البلاد، إنه الأمن الوطني، إن المديرية العامة للأمن الوطني تضطلع بمسؤوليات جسام في حظيرة الوطن ونلمس جميعا دورها الطلائعي في التدخل السريع كلما تعرض أي مواطن لأي شكل من أشكال الخطر، بالرغم من الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها المفوضيات سواء على المستوى البشري أو التجهيز، وإذا كان من ملاحظة في هذا الشأن فبلادنا من تسجيل أن عدد المناصب المالية المخصصة للإدارة العامة للأمن الوطني برسم الميزانية الحالية جد ضئيل إذا أخذنا بعين الاعتبار الخصاص الكبير الذي تعاني منه جل مفوضيات الشرطة داخل المدار الحضري للمدن الكبرى، حيث يشجع ذلك تنامي ظاهر الجريمة والنهب والسرقة وغيرها من أشكال الانحراف، وإذا كان هناك مجال لتشغيل الشباب، فإن الأسبقية يجب أن تعطى لهذا القطاع الذي يعتبر فيه التوظيف استمرار وطني لأننا أصبحنا في حاجة ماسة وفي أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من رجال الأمن للسهر على هيبة الدولة في مجال احترام الحقوق والواجبات.

سيدي الرئيس،

إذا كان دور الأمن الوطني يؤدي دوره بالرغم من كل ضآلة الإمكانيات، فإن القوات المساعدة لها دور وظيفي مكمل ومساعد لدور رجال الشرطة والدرك الملكي على المستوين الحضري والقروي، ولا يسعنا في هذه المناسبة إلا أن نقدم تحية إكبار وتقدير لهذه القوات التي تعمل في سياق الحفاظ على الأمن والاستقرار والتصدي لكل من يحاول الإخلاء بالأمن العمومي، وموازاة مع دور

الوزارة في مجال الأمن، فإن دورها الاجتماعي والاقتصادي يبقى حاضرا في عملها اليومي الدؤوب من خلال الأوراش الخاصة بالإنعاش الوطني الذي يتدخل في إنجاز مشاريع ذات طابع اقتصادي واجتماعي في فضاءات متعددة مثل إحداث مساحات خضراء أو صيانتها وأعمال التطهير والنظافة للملك العام، والمساهمة في المحافظة على البيئة، وفي هذا الإطار نرى ضرورة إعطاء الأسبقية لهذه الأوراش إلى الجهات والأقاليم الفقيرة والنائية قصد امتصاص البطالة المحلية وخلق توازن بين الجهات والأقاليم الميسورة والجهات ولأقاليم الفقيرة.

سيدي الرئيس،

أود أن أتطرق إلى الوقاية المدنية التي شكلت دوما وحدة أمنية يقضة معبأة ليلا ونهارا من أجل الإغاثة والإنقاذ، كلما وقعت كارثة وطنية في المدن والبوادي، ولابد من الإشادة ببسالة وشجاعة أفراد الوقاية المدنية، راجيا أن تتخذ الوزارة الإجراءات الناسبة لتوفير التجهيزات الضرورية والفعالة لوحدات الوقاية المدنية التي كثيرا ما تجد نفسها عاجزة عن مواجهة حجم الكارثة وتطويقها بسبب رداءة التجهيزات التي تتوفر عليها، وكم من حريق نشب في مدن الصفيح أو في القطاع الغابوي تصدت الوقاية المدنية بعزم رجالها وبسالتهم وبوسائل جد محدودة، إن المباغتة في الكوارث تحتم على الجهات المسؤولة أن تولي للوقاية المدنية أقصى ما يمكن من العناية والاهتمام حتى تتمكن من أداء واجبها في أحسن الظروف وأيسرها وبالسرعة المطلوبة.

سيدي الرئيس،

يمكن القول أن وزارة الداخلية في طليعة الوزارات التي سعت دوما لتطبيق اللامركزية واللاتمركز، كانت ولازالت الساهر الأمين على تطبيق التعليمات الملكية السامية في هذا الباب، وهي صاحبة المبادرة الطيبة في تنظيم سلسلة من المناظرات الوطنية حول الجماعات المحلية التي أتاحت لفعاليات وطنية بلورة الفكر المستقبلي لتدبير الشأن العام من طرف المنتخبين.

سيدي الرئيس،

لن أختم كلمتي دون أن أنوه بالتعبئة الدائمة واليقضة لوزارة الداخلية وتجندها وراء صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، في عمله الدؤوب لتحقيق وحدتنا الترابية، معربين في ذات الوقت عن فخرنا لمساهمتنا في ما تحققه بلادنا في مجال حقوق الإنسان بفضل الإرادة الملكية السامية، وتظافر جهود ذوي النوايا الحسنة، مما أهل بلادنا أن تكون مثالا يقتدى به في هذا المضمار.

تلكم سيدي الرئيس، بعض الملاحظات والإرتسامات التي ساهم بها الفريق الديمقراطي في إطار النقاش حول هذا القطاع الذي نرجو أن يبقى دائما في مستوى طموحات أبناء هذا البلد البررة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار عن فريق الحركة الشعبية، الكلمة للمستشار السيد إدريس مرون الذي يتقاسم 15 دقيقة مع المستشار السيد الحاج امبارك السباعي، المستشار السيد إدريس مرون يتدخل بالنسبة لقطاع الداخلية.

المستشار السيد إدريس مرون :

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

انطلاقا من الدور الأساسي الذي تلعبه وزارة الداخلية في الحياة الاجتماعية والأمنية والاقتصادية للبلاد، يشرفني أن أسجل موقف فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية من هذا القطاع، مقتصرا على ثلاث محاور أعتبرها ذات أهمية ولم تنل حظها من عناية الحكومة، وقبل هذا نريد أن نؤكد على حرص فريقنا على البناء الديمقراطي من خلال مؤسسات البلاد خدمة للشعب المغربي تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، الساهر على ضمان وحدتنا الترابية وبهذه المناسبة لابد من احتضار الجهود التي تواصلها هذه الإدارة في إطار معركة

تحديد الهوية والتحضير لإجراء الاستفتاء التأكيدي، هذه العملية التي تمر في جو من التأطير المحكم والحذر واليقظة تصدية لكل محاولات التلاعب والمناورة التي يهدف الانفصاليون بها عرقلة السير العادي لعملية تحديد الهوية، فإلى جميع الأجهزة الساهرة في الليل والنهار بأقاليمنا الجنوبية تحية تقدير وإكبار وعلى رأسها القوات المسلحة الملكية وقوات الدرك وقوات الأمن والقوات المساعدة.

السيد الرئيس،

لقد انكب فريقنا على دراسة هذه الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية والمرافق التابعة لها، من منطلقات عديدة ترتبط بحجم ومسؤولية هاته الوزارة وتنوع اختصاصاتها لاسيما ما تتطلبه الظروف من موارد بشرية للسهر على سلامة وأمن المواطنين في كل أنحاء البلاد شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

لاحظنا السيد الرئيس، أنه تم التقليص من ميزانية هذه السنة كما حصل في السنة الماضية خاصة على مستوى الوسائل والتي لا تتناسب والوظيفة التي يقوم بها رجال الأمن من أجل الحفاظ على سلامة وأمن واستقرار المواطنين، خاصة وأن العالم المنفتح اليوم يعيش موجة من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية التي أصبحت تمثل الأحداث المستمرة الوجود في المجتمع إلى أن شكلت هاجسا ملازما للمواطنين والأسر ولهم كامل الحق في ذلك نظرا لانتشار وتفشي ظاهرة الإجرام والسطو لأسباب متعددة وعلى رأسها البطالة، التي تزداد تفشيا من جراء عدم نجاعة حلول حكومة التناوب، فكلنا يعرف ما هي المجهودات الكبرى التي يبذلها رجال الأمن من أجل الاستجابة لمختلف التدخلات، وما يحتمه مفهوم الأمن لدى المغاربة من اطمئنان وحرية ورغم ذلك فالحكومة لم توليه حظه المفروض، لذا نتساءل عن البديل الذي ستطمئن به الحكومة المواطنين عن أرواحهم وممتلكاتهم في غياب رصد الاعتمادات اللازمة، رغم إجماع جميع المستشارين على ضرورة جعل الأمن من أولوية الأولويات.

وضعية موظفي الإدارة الترابية والجماعات المحلية :

لابد من الإشارة إلى الوضعية الغير المرضية التي يعيشها موظفو الجماعات المحلية والإدارة المركزية التي أصبحت تتطلب إجراءات استعجالية لتسوية وضعيتهم الإدارية وتحفيزهم من أجل القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم في أحسن الظروف، ذلك أن العديد منهم لم يتمكن من الحصول على ترقيتهم بالرغم من أنهم اجتازوا المراحل القانونية التي تمكنهم من هذا الحق وأن قوانين الوظيفة العمومية، لا تطبق في وقتها إذ يحرم موظفو هذه الوزارة من إجراء المباريات والامتحانات المهنية طبقا لما هو معمول به، مما أثر على مردوديتهم ومعنوياتهم، لذلك نؤكد على ضرورة فتح هذا الملف والأخذ بعين الاعتبار الوضعية الإدارية والمادية لهؤلاء الموظفين الذين هم جنود يعملون في الخفاء.

وضع قانون ينظم النقل الحضري بأصنافه :

حاليا النقل الحضري يعتمد على ثلاثة أصناف داخل المدن : الحافلات منهم ما هو خاص ومنهم ما هو تابع لوكالات النقل الحضري، سيارة الأجرة من الصنف الأول : طاكسي كبير، سيارة أجرة من الصنف الثاني : طاكسي صغير، هذه الأصناف الثلاثة تعمل في تداخل مستمر من حيث اختصاصاتها ولا يوجد أي قانون ينظم هذا القطاع مما يتسبب يوميا في عدة مشاكل خطيرة إلى عراكات مستمرة نتائجها متفاوتة الخطورة تستدعي في أكثر الأحيان تدخل رجال الأمن ورجال السلطة، وهذا أمر لا يمكن أن يستمر على هذا الحال.

نطلب بهذه المناسبة أن يتخذ السيد وزير الدولة وزير الداخلية كل الإجراءات الضرورية من أجل وضع قانون يمكن من تنظيم وتحسين هذا القطاع وفي نفس الوقت تخفيف عبئ زائد على رجال الأمن والسلام عليكم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، دائما من فريق الحركة الشعبية، التدخل الثاني يتولاه المستشار السيد الحاج امبارك السباعي في قطاع الجماعات المحلية في حدود ثماني دقائق و30 ثانية.

المستشار الحاج امبارك السباعي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتدخل اليوم لأعرض موقف فريقي من مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2000-99وسأركز تدخلي على قطاع الجماعات المحلية، وبهذه المناسبة فإننا في فريق الحركة الشعبية نسجل بكل فخر واعتزاز أن سياسة الامركزية التي أسسها صاحب الجلالة نصره الله لحكمته وبعد نظرة، تمكنت بلادنا فعلا من قطع أشواط كبيرة في مجال توسيع الحريات العامة، وخطوات جبارة على درب إرساء ديمقراطية منسجمة ونموذجية، نمت في أحضانها المؤسسات التمثيلية نموا متكاملا ومتطورا حيث أصبح ينظر إلى التجربة المغربية كتجربة رائدة ومدرسة يحتدى بها على مستوى العديد من الدول التي لازالت تتخبط في مشاكل اجتماعية عويصة وصعبة، إن الريادة التي أصبحت تحتلها التجربة المغربية في ميدان الديمقراطية المحلية والامركزية تفرض اليوم ضرورة إغنائها بأبعاد اقتصادية واجتماعية من أجل تحقيق مجتمع مندمج تشارك فيه كل الطاقات والفعاليات المحلية من أجل بناء وخدمة هذا الوطن، ولن يتأتى هذا الإغناء إلا من خلال مراجعة مقتضيات الظهير 1976 المنظم للجماعات المحلية الذي نعتبره بحق أحد الأدوات الأساسية التي ستساعد على بلوغ هذا الهدف.

إن التطورات التي لحقت المجتمع المدني في جل مكوناته، أصبحت تفرض اليوم إدخال تعديلات عميقة على هذا القانون علما أن الجماعات المحلية تضطلع اليوم بصلاحيات واسعة في كل مجالات الحياة العامة، غير أن ممارسة هذه الاختصاصات والصلاحيات أصبحت رهينة بتوسيع الاختصاصات وتوفير الوسائل الضرورية لهذه الجماعات، إن الممارسات الجماعية أبانت على العديد من السلبيات وأماكن الضعف، وقد كنا ننتظر من الحكومة أن تعي بهذه الوضعية وأن تدعم المجهودات الجبارة التي تقوم بها وزارة الداخلية الوصية على هذا القطاع، وأن توفر كل الإمكانيات الضرورية من أجل دعم المسلسل الديمقراطي المحلي، لكن الحكومة عوض أن تذهب في هذا التوجه عمدت إلى تقليص حصص الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 4% دون أدنى تفكير أو اهتمام بمآل العديد من المجالس القروية التي تعيش اليوم وتدبر شأنها المحلي بحصتها من هذه الضريبة.

وبناء على ما سبق فإن فريقي يعتبر أن دعم الديمقراطية المحلية وتدبير الشأن العام يفرضان التدابير التالية :

- توفير الموارد البشرية الضرورية للجماعات المحلية وملاءمتها مع الحاجيات الحقيقية ومع قدراتها المالية علما أن تطوير قطاع التكوين المهني والتكوين الأساسي والتكوين المستمر يبقى من المطالب المحلية التي يجب تحقيقها من أجل تحديث معلومات الموظفين وتنمية مهاراتهم.
- تحسيس المنتخبين بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقهم وتكوينهم تكوينا ينسجم مع الدور المنوط بهم، خصوصا رؤساء الجماعات الذين يجب تهييئهم لممارسة مهامهم .
- إنعاش دور الجماعات المحلية في المجال الاجتماعي المتعلق بفتح الطرق والمسالك وتوفير الماء الصالح للشرب والكهرباء، خاصة بالعالم القروي ومباشرة دراسات متعلقة بتهييء المساحات الخضراء والإنتاج النباتي، وقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة.
- ضرورة الإسراع بتحيين كل التشريعات المتعلقة بالممتلكات العامة للجماعات المحلية وبتبسيط المساطر المتعلقة بتدبير ممتلكاتها واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتنفيذ وإنجاح عمليات تخفيض الممتلكات العقارة للجماعة.
- تمكين الجماعات المحلية خاصة الفقيرة منها بالحصول على قروض بفوائد تقديرية من صندوق التجهيز الجماعي تمكنها من تطوير بنياتها التحتية لتطهير السائل ومن تدبير النفايات الصلبة التي أصبحت تشكل خطرا على بيئتنا وصحة المواطنين.
- دعم التنسيق بين مختلف الجماعات المحلية والمؤسسات الممركزة بالإقليم أو العمالة باستشراف الحاجيات الأساسية

للسكان والقضاء على المشاكل المطروحة علما أن التعاون بين الجماعات المحلية في إطار النقابات،نعتبره أساس التنمية المحلية خاصة فيما يخص صيانة الطرق وتوفير الماء الصالح للشرب، وتنشيط القطاع السياحي المحلي.

- دعم برامج الكهرباء القروية وتمكين مختلف مناطق المملكة خاصة منها النائية من الكهرباء علما أن مشكل تزويد الجماعات الفقيرة بالكهرباء يبقى مطروحا بحدة مما يستوجب تعميق التفكير في كيفية تدارك هذا الوضع الذي سيتضرر منه بالدرجة الأولى سكان المناطق النائية والجبلية والخارجة على المحاور المعروفة.

- تمكين الجماعات المحلية من الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريعها الاستثمارية والاجتماعية والثقافية علما أن هناك العديد من الأراضي والعقارات المتواجدة في المدار الخاص بهذه الجماعات التي لم يتم استغلالها من طرف الدولة والتي تشكل عائقا أمام التنمية المحلية وعلى الدولة أن تفوتها للجماعات نذكر منها على الخصوص أراضي الأحباس والأراضي التابعة للملك الخاص للدولة.

- تركيز المجهودات لإنعاش دور الجهة وتمكينها من الوسائل القانونية وتحويل الاختصاصات التي ينص عليها التشريع لفائدتها ضبط الوسائل القانونية وأدوات التخطيط والتهيئة،لتهيئة المجالات وإقرار التضامن الجهوي الذي نعتبره العمود الفقري للسياسة الجهوية الجديدة بالمغرب.

ونسجل بكل أسف الاعتمادات المرصودة برسم هذه السنة تبقى ضئيلة جدا ولم تلبي حتى أبسط حاجيات التسيير.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

إن مردودية اللامركزية وفعالية الجماعات المحلية يبقى رهين بقدرة الإدارة المركزية على نهج سياسة دعم التمركز وتطور الجماعات المحلية وتوسيع مسوولياتها وتمكين الجهة من اختصاصاتها الواسعة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ويجعل من عدم التمركز واللامركزية عنصرين لا ينفصلان وتعتبر الإصلاحات التي يجب نهجها في هذا الصدد شرطا أساسيا لإنجاح المؤسسات اللامركزية وتحقيق فعالية الإدارة الترابية المحلية.

وإذا كان فريقي يسجل بارتياح كبير الحوار البناء والمسؤول الذي دار داخل اللجنة بين السيد وزير الدولة وزير الداخلية والسادة المستشارين من أجل إغناء تجربة الجماعات المحلية، فإنه على العكس يتأف لأن الاعتمادات التي رصدتها الحكومة لهذا القطاع الهام تبقى بعيدة كل البعد عن حاجياتها الحقيقية الآنية والمستقبلية وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، عن الفريق الاستقلالي الكلمة للمستشار السيد عبد اللطيف أبدوح.

المستشار عبد الطيف أبدوح :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية وزارة الداخلية، يشرعني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح الأفكار وتقديم المقترحات التي يرى الفريق الاستقلالي ضرورة إبدائها بهذه المناسبة، وأولا وقبل كل شيء وباسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أريد أن أسجل ترحابنا بإحداث عمالة جديدة بأقاليمنا الجنوبية العزيزة وهي عمالة أوسرت، مؤكدين على ضرورة الإسراع بإيصال التجهيزات الأساسية إليها وبصفة خاصة الماء الصالح للشرب، نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها هذه العمالة الجديدة وخصوصا في مسيرة النماء والتقدم والإزدهار التي أرادها جلالة الملك نصره الله لأقاليمنا الجنوبية.

وبخصوص مناقشة ميزانية وزارة الداخلية أن حجم المهام والمسوؤليات المنوطة بوزارة الداخلية تجعلها تسمو وتفوق مستوى مناقشة أو دراسة الأرقام أو الاعتمادات لأن وزارة الداخلية تعد العمود الفقري والأساسي لعمل الدولة بكاملها، فهي مركزا ومحيطا، إنها الوزارة الأكثر التصاقا بالمواطنين لذا فإننا لن نتعامل مع الأرقام والاعتمادات المرصدة لأنها مهما كان حجمها فإنها ستبقى قليلة ومتواضعة بالمقارنة مع حجم المهام والتطلعات المطلوبة، ولكننا سوف نتعامل مع المناسبة أي مناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية لإبداء مجموعة من الآراء والأفكار والملاحظات لتطوير عمل هذا القطاع خدمة لهذا البلد الأمين.

وإن حزب الاستقلال يؤمن بأن الاختيار الديمقراطي هو اختيار استراتيجي وأن الديمقراطية السياسية كأساس بناء دولة الحق والقانون وأن تشييد الصرف لدولة الديمقراطية الحقة لا يمكن أن يتحقق إلا بإقرار الديمقراطية المحلية وترسيخها تعزيز الامركزية بشكل يضمن للسكان المساهمة الفعالة والفعلية في تسيير شوونهم المحلية على أساس ديمقراطية وتدبير أمورهم وتطوير مستواهم وتحسين شروط عيشهم من خلال الرفع من مستوى القرية والمدينة والإقليم والجهة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

لقد أصبح تطور اللامركزية رهينة بتحقيق موارد مالية ذاتية للجماعات المحلية بشكل تتمكن معه هذه المؤسسات التمثيلية المحلية من تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها وخاصة وأن هذه المؤسسات مدعوة بأن تلعب دورا طلائعيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الدولة والقطاع الخاص مما جعل حاجة الجماعات المحلية المتزايدة إلى الوسائل المادية والبشرية القادرة على إحداث ترشيد وتوجيه المبادرات والمخططات مادام دورالجماعات المحلية لم يعد يمتد إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية من خلال البحث عن الوسائل التي تحقق التنمية وازدهار الجماعات وتقدمها وتلبية حاجيات السكان الأمر الذي أدى إلى أن حصتها من الضريبة على القيمة المضافة ترصد جلها إن لم نقل كلها لتغطيتها وتغطية نفقاتها المترتبة عن التحملات الجديدة التي تحولت إليها في ميدان الصحة والتعليم والفلاحة وازدهار الجماعات وتقدمها وتلبية حاجيات السكان الأمر الذي أدى إلى حصتها من الضريبة على القيمة المضافة تصدرجلها إن لم نقل كلها لموازنة ميزانيتها وتغطة نفقاتها المترتبة عن التحملات الجديدة التي تحولت إليها في ميدان الصحة والتعمير والفلاحة.

وفي إطار هذا المنظور يؤكد فريق الاستقلال الوحدة والتعادلية طرح بعض الاقتراحات التي يعتبرها بمثابة أسس متينة لتعزيز اللامركزية على ضوء الممارسة التي عرفتها التجاريب على المستوى الديمقراطية المحلية ابتداء من الجماعة المحلية إلى المجلس الإقليمي إلى الجهة باعتبارها مؤسسات تمثيلية محلية أصبحت واقعا قائم الذات فرض وجوده عن جدارة واستحقاق وذلك بإعادة النظر في ميثاق الجماعات المحلية، من خلال إخراج مشروع القانون المتعلق بتعديل ظهير 30 شتنبر 1976 إلى حيز الوجود خاصة وأنه كان موضوع دراسة ومناقشة عميقة في المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية.

وبهذه المناسبة كذلك لابد من التاكيد على ضرورة إخراج التوصيات الصادرة عن هذه المناظرة وبلورتها في إطار العمل الجملعي حتى تأخذ طريقها نحو التنفيذ بدل أن تظل فوق الرفوف، وفي نفس السياق لابد من إعادة النظر في ظهير 12 شتنبر 1993 المتعلق بتنظيم مجالس العمالات والأقاليم حتى لا يبقى دورها استشاريا فقط وكذلك الشأن بالنسبة لظهير 25 فبراير 1977 المتعلق باختصاصات العامل حيث أن تطور المسار الديمقراطي المحلي على مستوى الممارسة الديمقراطية يفرض ضرورة تعديل هذا الظهير في أفق تحقيق التعاون والتكامل بين السلطة المحلية الممثلة في العامل والسلطة المنتخبة الممثلة في المجالس الجماعية وإعطاء الفصل 102 من الدستور بعده الحقيقي وخصوصا في الإقرار والممارسة للسلطة بمفهومها العام المنتخبة والمعينة.

كما أن التقسيم الجماعي والإداري الأخير خلق عدة وحدات ترابية جديدة على مستوى تراب المملكة أبانت التجربة عن عدة اختلالات وتباينات مجالية أثرت سلبا على نمو وتطور العديد من الجماعات خصوصا بعد إقحام العديد من الدواوير بالجماعات الحضرية مما يصعب معه التدخل المركز والممنهج ويظهر التنازع العام والواضح بين مشاكل البادية والحاضرة داخل مجال ترابي واحد لذا لابد من إعادة النظر من الآن في التقطيع والتقسيم الجماعي ليتلاءم والتصورات بل والتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي خدمة للتنمية المطلوبة وتحقيق الديمقراطية التي يريدها جلالة الملك نصره الله وأيده.

ومن جهة أخرى نعتقد جازمين أنه آن الآوان للنظر في الجماعات المحلية كطرف ثالث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة إلى جانب الدولة والقطاع الخاص وذلك بتمكينها بالوسائل المالية والبشرية اللازمة التي تضطلع بدورها كاملا في التدبير الشأن المحلي وتستجيب لحاجيات السكان في حياتهم اليومية وعلى مستوى التجهيزات الأساسية وإنجاز البرامج التنموية التي ترسمها في إطار المخطط الوطني العام.

إن ميزانيات المعتمدة لتدبير وتجهيز الجماعات المحلية تعد جد متواضعة أمام حجم وتنوع المشاكل والمطالب المعروضة على المنتخبين المحليين مما يدفع أغلب الجماعات إلي الإقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية والخضوع لنسب الفائدة المرتفعة التي يفرضها المقرضون، لذا يعد من اللازم إعادة النظر في نسب الفائدة التي يفرضها صندوق التجهيز الجماعي وكذلك يجب اعتماد المراقبة والتتبع وتقديم المساعدة كأسلوب لإنجاح هذه المشاريع وإخراجها إلى حيز الوجود لتبقى تكلفتها معقولة وملائمة، وحتى لا تتحول إلى عائق سلبي للتنمية كما هو الحال مثلا للسوق المتعدد الخدمات بگليز بمدينة مراكش الذي تراكمت ديونه لتصل إلى حوالي 2 ملايير سنتم في حين أن المشروع لم ينجز وعداد الفائدة لفائدة صندوق القرض العقاري والسياحي مازال يحسب الفائدة.

سيدي الرئيس،

إذا كانت الجماعات المحلية قد فرضت نفسها كمؤسسات تمثلية في المجتمع المغربي فإن الجهة بدورها قد أخذت طريقها تدريجيا لترسيخ الديمقراطية المحلية وتعميقها وتوسيع مجالها رغم المشاكل والنواقص التي يعرفها النظام الجهوي سواء على مستوى الثغرات القانونية التي تضمنها القانون المحدث للجهة بتاريخ 2 أبريل 1997 أو على مستوى العجز المالي الذي عرفته الجهات منذ إحداثها أو على مستوى التأطير بالنظر إلى قلة الموظفين الموضوعين رهن إشارة المجالس الجهوية.

وإذا كان مشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته الآن قد جاء بحل بديل لسد العجز المالي الذي عانته الجهات في ممارستها والمتمثل في تخصيص 1% من الضريبة على الدخل و1% من حصيلة الضريبة على الشركات لصالح الجهات وهي اعتمادات من شأنها التخفيف من هذا العجز المالي ويعطيها الفرصة والتحرك للخروج من الضائقة المالية التي عاشتها لحد الآن لتنطلق في اتجاه تحقيق الأهداف المتوخاة منها كمنطلق ديمقراطي تنموي اقتصادي اجتماعي وأداة لتنفيذ البرامج التنموية حسب الحاجيات في إطار التخطيط الجهوي للعمل التنموي لتحقيق التوازن الجهوي المنشود وتدارك التخلف الذي تعاني منه بعض الجهات والتخفيف من الفوارق الجهوية والاستعداد لمواجهة التحديات العالمية كما هو الشأن بالنسبة لمثيلاتها في الدول المتقدمة.

السيد الرئيس،

من بين التحديات المستعجلة المطلوبة من الحكومة مواجهتها هذه السنة الآثار المترتبة عن الجفاف والمتمثلة أساسا في انخفاض قاعدة التشغيل وتقلص فرص العمل خاصة في العالم القروي وهي مهمة عادة يقوم بها الإنعاش الوطني الذي يجب أن تتسع وظيفته الإنمائية ويتقوى دوره للتخفيف من الانعكاسات السلبية الناتجة عن مخلفات الجفاف وهذا يعني ضرورة الزيادة في الاعتمادات المخصصة له بشكل يضمن لهذا القطاع توسيع قاعدة التشغيل لمواجهة الوضعية الصعبة التي تجتازها البلاد في هذا المجال وخاصة نقول في العالم القروي من خلال فتح أوراش عمل كفيلة باستيعاب كل الحاجيات التي تفرضها ظروف واقعنا الملموس في

إطار التضامن الوطني والتكافل الاجتماعي باعتبار أن الجفاف كارثة وطنية يجب أن يساهم الجميع في مواجهة آثارها الاقتصادية والاجتماعية خاصة عندما يتعلق الأمر بالقوت اليومي للسكان على أساس أن يتم توزيع الأوراش في الإنعاش الوطني حسب حاجيات كل منطقة على حدة بشكل يضمن تحقيق نوع من التوازن الجهوي في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إذا كان العنصر البشري يشكل ركيزة أساسية في أي عمل تنموي فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة العناية بكل الشرائح العاملة بهذا القطاع التي ظلت تعاني التهميش والإهمال على مستوى وضعيتها الإدارية والمادية رغم الدور الكبير المنوط بها والمسؤولية الملقاة على عاتقها والمخاطر التي تتعرض لها وأعني بذلك رجال الشرطة والقوات المساعدة والشيوخ والمقدمين ورجال الوقاية المدنية، هؤلاء الجنود الذين ما يزالون يتقاضون أجورا هزيلة لم تعد تتناسب ومستوى المعيشة الذي لا يزداد إلا ارتفاعا وذلك على الرغم من المهام الخطيرة الموكولة إليهم والمتمثلة أساسا في حماية المواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم وتقديم الخدمات اللازمة للسكان حيث مازال الشيوخ والمقدمون في البادية يضطلعون بدور ساعي البريد ويقومون بإجراءات البحوث والتحقيقات التي تطلبها العدالة إلى غير ذلك من المهام والخدمات الحكومية.

السيد الرئيس،

إننا نحيي المجهودات التي يقوم بها رجال الأمن في الحفاظ على الأمن ولاستتبابه، لذا يجب أن نعطي لهذا القطاع الأهمية والوسائل الكفيلة لمواجهة التحولات التي يعرفها المغرب خصوصا على المستوى النمو الديمغرافي والحالة الاقتصادية والاجتماعية والعمل على رفع من مستوى وضعية العاملين في هذا القطاع كما أن عائدات الصندوق الخاص لدعم الإنعاش والوقاية المدنية والمجهودات المبذولة في هذا الإتجاه تعد غير كافية لتوفير الوسائل والإمكانيات لسد النقص الحاصل وتعميم خدمة الوقاية المدنية وتطويرها لتشمل كافة أرجاء المملكة السعيدة.

السيد الرئيس،

لابد بهذه المناسبة أن نلفت الانتباه، نقول أن نلفت الانتباه إلى جنود الخفاء عمال النظافة والمجهودات المتواصلة التي يقومون بها يوميا للحفاظ على البيئة وحماية المجال الأمر الذي يستلزم العناية الفورية بهؤلاء العمال والرفع من مستواهم المعاشي والوقائي وخلق الأساليب التي تمكنهم من الرفع من مردوديتهم وإنصافهم.

السيد الرئيس،

إننا نسجل بكل ارتياح الأجوبة المسؤولة والمتفائلة للسيد وزير الدولة ووزير الداخلية أثناء دراسة مشروع ميزانية الفرعية لوزارة الداخلية بلجنة الداخلية والجماعات المحلية، والجهات بمجلس المستشارين والتي أبانت عن الاهتمام والجهود المبذولة من طرف هذه الوزارة للاستجابة لمطالب الفرقاء السياسيين وطموحات الشعب المغربي، حيث تلقينا بارتياح كبير نبأ عزم حكومة صاحب الجلالة نصره الله على إعادة النظر في قوانين الحريات العامة لتأهيلها وجعلها تستجيب للمرحلة الراهنة بالإضافة إلى موضوع وحدة المدينة واعتماد البعد الشمولي في التعامل مع القضايا التنموية والبيئية والمجالية للمدينة الوحيدة بالإضافة إلى التعجيل بإصدار مدونة اللامركزية بناء على نتائج المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية والتي ستمكن من جمع كافة المقتضيات القانونية والإجرائية التي تهم تسيير الشأن المحلي وقد سجل كذلك تدخله عمق التفهم والتجاوب المسؤول الذي تحلى به سيادته أمام القضايا والطروحات والتساؤلات التي طرحت في اللجنة والتي كانت بحق تشخص الطموح والرغبة في النماء النابعة عن حس وطني مسؤول.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تلكم باختصار الأفكار والاقتراحات التي أراد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن يؤكد عليها بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة الداخلية التي سيوصوت عليها فريقي بالإيجاب وشكرا على حسن تتبعكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار عن فريق الحركة الوطنية، الكلمة للمستشار السيد لحسن بوعود فليتفضل.

المستشار السيد لحسن بوعود :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتدخل نيابة على الإخوةأعضاء فريق الحركة الوطنية في إطار مناقشة مشروع الميزانيةالفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 1999-2000.

السيد وزير الدولة المحترم، أود في البداية أن أعرب لكم عن تشكراتنا بالاهتمام البالغ الذي أوليتموه لجميع التدخلات والاقتراحات والملاحظات التي أبداها السادة المستشارون أثناء مناقشة الميزانيةالفرعية للوزارة داخل اللجنة كما لا يفوتنا أن ننوه بالأطر المتعاونة معكم والبيانات والوثائق التي تم تسليمها على أعضاء اللجنة موازاة مع العرض القيم والشامل الذي أثرانا به السيد وزير الدولة ومن خلالنا جميع الفرقاء السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين وكل فعاليات مجلس المستشارين الذي أصبح لبنة أساسية من لبنات الصرح الديمقراطية التي يمتاز بها المغرب من بين عدة دول وذلك بفضل عبقرية وبعد نظر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

السيد الرئيس :

لقد أشاد الإخوة المستشارون أعضاء اللجنة بالمجهودات التي يبذلها أطر وزارة الداخلية لتطبيق تعليمات السيد وزير الدولة وحرصه على استتباب الأمن وإرساء أسس الديمقراطية عبر التراب الوطني، وذلك من خلال رجال الأمن والقوات المساعدة وكل المصالح التابعة لها، وحرصهم الدائم للمحافظة على أمن وسلامة رعايا صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وحماية ممتلكات الأفراد والجماعات وحرية التعبير والتنقل، وتوفيرهم كل أسباب الطمأنينة والأمن والاستقرار التي ينعم بها بلدنا من طنجة إلى الكويرة، والتي أصبحت متداولة في جميع المحافل الدولية، وهذا وضع متميز نحسد عليه، وذلك لأنه أصبح من المؤشرات القوية والأساسية للتنمية الاقتصادية والذي تعتبره الدول المتقدمة من الضمانات الكبرى للتعامل والاستثمار.

كل هذه المعطيات تجعلنا نجدد إلحاحنا على ضرورة إيلاء الوضعية المادية والاجتماعية لأسرة الداخلية من أمن ووقاية مدنية وقوات مساعدة ورجال وأعوان السلطة العناية اللازمة لما لهذا الطاقم من أهمية قصوى في ضمان وتسيير الآليات الإدارية لقضاء شؤون ومصالح المواطنين على أحسن وجه، وإلحاحنا منطلق من الواقع اليومي الذي نعيشه نحن رؤساء الجماعات وتعاملنا مع هذه الشريحة الأمنية التي لها وقع كبير على مردودية قطاع الداخلية، وعلى الدوالي الديمقراطية المحلية والإقليمية والجهوية بترابطها بالجماعات المحلية بحكم الوصاية القانونية، وعلى ذكر الجماعات المحلية التي تعتبر تطبيقا فعليا وواقعيا للديمقراطية بحيث تعبر علي المغرب الحقيقي بما يخوله لها ظهير 1976 من اختصاصات وخصوصا بعد أن يعدل انطلاقا من المناظرة السابعة للجماعات حيث تقوم بتسيير شؤون السكان سواء بالمدن أو بالبادية، وفي هذا الصدد نسجل بارتياح عمق النقاشات الهامة والحوار البناء لكل السادة المستشارين علىاختلاف مشاربهم والمسؤوليات التي يتحملونها وكذلك الصراحة التي يتعامل بها السيد وزير الدولة مع كل الإشكاليات والتساؤلات المطروحة متأكدين مسبقا من خلال تجربتنا أن الوزارة ستتعامل مع كل الاقتراحات البناءة والآراء السديدة التي عبرنا عنها داخل اللجنة بكل موضوعية وبصياغة الإجراءات العملية لتنفيذها في أقرب الآجال وقد تجلى ذلك في الحضور المكثف لأعضاء اللجنة كما هي العادة كلما تعلق الأمر بالذود على المصلحة العامة والدفع بمسلسل الديمقراطية والتنمية إلى الأمام.

ولن تفوتنا الفرصة هنا دون أن نثير انتباه السيد وزير الدولة وزير الداخلية للوضعية المزرية لموظفي الجماعات المحلية باعتبارهم أداة تنفيذ الفعلية للبرامج المسطرة والسهر على إعدادها

وإنجازها، لذا من واجب وزارة الداخلية السلطة الوصية على الجماعات المحلية أخذ بعين الاعتبار هذه الحالة وتمكينهم من التكوين المستمر بغية تحسين وضعيتهم المادية والمعنوية.

إننا في الحركة الوطنية نؤمن إيمانا قويا بأن الجماعات المحلية هي النهج الصحيح بتعاون مع مجالس الجهة والمجالس الإقليمية خير سبيل للنهوض ببلادنا اجتماعيا واقتصاديا، ولهذه الغاية لابد من اتخاذ تدابير منها منح كل الدعم للمجالس الحضارية لتمكينها من الاهتمام بالأحياء الشعبية وإعطائها الأسبقية في التجهيز، تزويد الجماعات القروية بالأطر المؤهلة والإمكانيات وخصوصا الفقيرة منها.

السيد الرئيس،

إننا نناقش الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية والتي نتعامل معها في منظورها الشمولي وليس من خلال حجم الاعتمادات المرصودة لها نظرا لكون اختصاصاتها واسعة ومتداخلة فيما بينها وتعاملنا المباشر مع المواطنين من خلال السلطات المحلية والجماعات المحلية لكونها وصية عنها ولتكامل مصالحها مع مصالح الوزارات الأخرى متعددة، ونحن نعتقد أن المبادرات التي قامت بها الدولة في هذا الميدان جد مهمة ولكن لا يمكن أن تعطي ثمارها إلا إذا واكبتها خطوات أخرى تتجلى بالخصوص في وضع تقسيم إداري يأخذ بعين الاعتبار والملائمة البيئية والعلاقات الاجتماعة والثقافية والسلالية، وكذلك إحداث عمالات وولايات جديدة لتقريب الإدارة من المواطنين ولإبداء روح المنافسة خصوصا وأن المغرب أصبح عدد سكانه يفوق 30 مليون نسمة الأمر الذي يتطلب توفير مواقف وخدمات تلبي حاجياتهم كما لا يفوتنا أن ندكر بالدور الفعال الذي يمكن للجهات أن تلعبه في ميدان التنمية الاقتصادية وميدان التشغيل الجهويين وتعزيز اللامركز وإدماج برامج هذه الجهات في التصاميم الوطنية المقبلة لخلق توازن بين البوادي والحواضر وإعطاء فرص متكافئة لجميع الجهات.

كما نطالب بإعداة النظر في سياسة صندوق التجهيز الجماعي بتخصيص نسبة هامة من قروضه للجماعات القروية النائية لتمكينها من التجهيزات الأساسية وفك العزلة عنها وإنعاش الشغل بها، كما نلتمس من الوزارة الوصية العمل على تفويت الأراضي التي تتواجد بداخل هذه الجماعات المحلية حتى يتسنى لها إنجاز مشاريع ستساهم ولاشك في تنميتها وإنعاش الشغل داخلها.

السيد الرئيس،

لن نعود إلى إثارة مشاكل العالم القروي والمناطق الشمالية، وكل المناطق المهمشة لأن ذلك راجع إلى اعتبارات التي ذكرناها من قبل وكذلك لأننا كمسؤولين في الجماعات المحلية والغرف المهنية والمنظمات النقابية نتقاسم الرهان على تخطي كل الإكراهات وتجاوز كل الصعوبات وخصوصا لكوننا مستشارين برلمانيين دورنا التشريع الملائم والاستقامة الحسنة وحسن تدبير المال العمومي وتلبية متطلبات المواطنين الذين منحونا ثقتهم ونمثلهم داخل هذه القبة البرلمانية..

السيد الرئيس،

نكتفي إذا بتسجيل بعض الملاحظات العامة دون الدخول في التفاصيل لما ذكر وقيل سواء داخل اللجنة أو خلال مداخلات الإخوة الذين سبقوني وتناولوا الكلمة من قبلي ويأتي في مقدمتها الأمن والاستقرار اللذين ينعم بهما المغرب من طنجة إلى الكويرة، ويقظة الشعب المغربي في الحفاظ على وحدته الترابية والخطوات العملاقة التي قطعها المغرب في مجال الحقوق الإنسان تكريسا لدولة الحق والقانون وكذا التغيير الملموس الذي لمسناه منذ أن تسلمت حكومة التناوب زمام الأمور والتي نعتبرها من صنع وعبقرية مبدع المسيرة الخضراء عاهلنا المفدى صاحب الجلالة نصره الله.

إننا نسجل بكل افتخار واعتزاز مشاركتنا في هذه الحكومة العازمة على تحقيق غد أفضل والسير بهذا الوطن العزيز إلى شط الأمان والعيش الرغيد وهذا ما أدركنا عمقه من خلال منهجية ومقاربة التصريح الحكومي ومشروع القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته لأننا نعي كل الوعي بأن الحكومة رغم الإكراهات والعراقيل منكبة على متطلبات المواطنين وتعرف تمام المعرفة حدود إمكانياتها وطرق تطويرها والاستجابة لها إنصافا للمواطن المغربي

المعتز بوطنيته ومواطنته، إذا كنا بطبعنا في الحركة الوطنية متفائلين في نظرتنا إلى المستقبل بعدين عن الخوض في المشاكل الهامشية فإننا نؤمن بأن الحق والقانون والديمقراطة الذين بوءا المغرب مكانة مرموقة بين الدول العريقة من خلال المؤسسات التمثيلية التي نسيرها والتعددية والسياسية والنقابية والثقافية التي صنفتنا ضمن الدول المحترمة والمقدرة في المحافل الدولية، وهذه المكتسبات والسمعة الطيبة التي يتمتع بها بلدنا راجعة إلى متنكة وتبصر وبعد النظر رمز وحدتنا الوطنية حامي الديمقراطية أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، والتجاوب الدائم والتلقائي للشعب المغربي مع توجيهات جلالته النيرة وفي الختام نؤكد بأننا سنصوت إيجابا على ميزانية وزارة الداخلية انسجاما مع موقف إخواننا ضمن الأغلبية الحكومية. والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين وراء ملكنا الهمام حتى يحقق لشعبه الوفي كل سبل التقدم والازدهار، وشكرا سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد الستشار.

الكلمة للسيد المستشار عبد الفتاح سباطة عن الفريق الاشتراكي، فليتفضل.

السيد المستشار :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي في إطار دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، والحديث عن وزارة الداخلية يعني أولا الحديث عن تاريخ المغرب وعن المسلسل الديمقراطي والنضالات التي عاشها المغرب منذ الاستقلال من أجل الديمقراطية، وفي كل تلك الحالات كانت وزارة الداخلية حاضرة بثقلها كما هي اليوم، ولهذا يتعين الانتباه إلى هذه الخاصية.

إننا انطلاقا من هذا الواقع جد متفائلون لأن هذه الإدارة الغنية بأطرها أصحاب الكفاءات والإخلاص عبرت عن فعالية كبيرة في جميع المراحل ولذلك فهي اليوم مطالبة بتعامل يروم الولوج إلى عالم اللامركزية والحكم المحلي مما يقتضي حسب رأينا التقليص التدريجي لسلطات الوصاية.

السيد الرئيس،

أحيانا تثير المعارضة مقولة عداء الحكومة الحالية لمشروع الجهوية بدعوى ضآلة الميزانية المخصصة لها،

غير أن وزير الدولة وزيرالداخلية نفسه عزا هذا إلى رغبة الجميع وإلى رغبة جلالة الملك أساسا في السير تدريجيا نحو تحقيق هذا المشروع.

نحن نتفهم هذا ولكن المسألة أنه إذا كانت الجماعات المحلية الحلقة الأساسية في مشروع اللامركزية تعاني ما تعاني رغم المناظرات السبع ورغم التوصيات العديدة فإن المثبطات ترجع في اعتقادنا لأسباب أخرى غير الاعتمادات المالية.

السيد الرئيس،

أود التذكير باختصار ببعض المواضيع الرئيسية التي أثرتها سابقا في اجتماع لجنة الداخلية والجماعات المحلية وتتعلق أولا بالميكانيزمات التي تتحكم في العلاقة بين سلطات الوصاية والمؤسسات المنتخبة والخلل الناجم عن العقلية المسيطرة على كثير من أصحاب القرار من رجال سلطات الوصاية مما ينتج عنه التأخير المسجل في المصادقة على الميزانيات المحلية.

ثانيا : ويتعلق الموضوع بوحدة المدينة التي تمزقت نتيجة إحداث جماعات عديدة وإحداث مجموعة حضرية لا تراب لها، سيطرت على عقارات المدينة بشكل عشوائي وتعسفي ولا تساهم أبدا في التسيير المنسجم المتكامل للمدينة.

إننا نطالب بسلطة واحدة في المدينة لها كل الوسائل التي تمكنها بشكل مباشر من تنفيذ قراراتها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

لقد عرف المغرف منذ 1976 منعطفا تاريخيا هاما يتجلى في نهج النظام اللامركزي في إطار من الشمولية والإصلاح بما حمله ميثاق التنظيم الجماعي من تحولات في كافة المجالات على الصعيد المحلي، مما جعله حقيقة بمثابة إحدى كبريات منجزات المغرب المعاصر ومنذ هذه السنة انشغل المغاربة باللامركزية وساندوها بعد المبادرة الملكية حكومة وبرلمانا ومجتمعا مدنيا، حيث تم إثرائها بمجموعة من الأفكار والأعمال مكنت من إدخال تحولات أساسية على هذه التجربة بجميع مقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهكذا أخذت اللامركزية تحتل تدريجيا مكانا هاما في تفكير أصحاب القرار على المستويين الوطني والمحلي انطلاقا من إنجاز الدراسات إلى تمهيد المشاريع، إن ميثاق التنظيم الجماعي قد خول الجماعات المحلية اختصاصات واسعة في شتى ميادين التدبير المحلي سواء تعلق الأمر بخلق وتنظيم المرافق العمومية المحلية أو التعمير أو إعداد التراب الوطني أو النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأيضا في المجال الضريبي ورغم المجهودات التي تم تحقيقها في إطار اللامركزية يبقى على الجماعات أن تتغلب على مجموعة من المعوقات التي تعترض نموها وأن تتحرر من التبعية واللجوء في كل شيء إلى المصالح المركزية للدولة مع ما يفرض ذلك من ضغوطات وصعوبات بهدف ترسيخ الاستقلالية في تدبير الشؤون العامة على المستوى المحلي.

السيد الرئيس،

لمواجهة المشاكل التي تقف في وجه الجماعات المحلية من الناحية الواقعية ومن خلال ممارسة التطبيق الفعلي للاختصاصات المخولة لها كان بودنا لولا ضيق الوقت أن نستعرض بعضا منها مقترحين الحلول الممكنة لتجاوزها والعمل على خلق إطار من التدبير يستجيب للتطورات التي عرفتها بلادنا في مختلف المجالات وتهيئ الظروف الملائمة لتطوير هذه التجربة وتحديد آفاقها المستقبلية، غير أنني سأتناول في هذه المناسبة موضوعا واحدا لضيق الوقت ويتعلق بالمالية المحلية ونظرا للمكانة التي يحتلها الجانب المالي في إطار تدعيم اللامركزية الترابية فإنه يجب العمل على تطوير أساليب استخلاص الموارد الجبائية للجماعات المحلية عبر مراجعة النصوص والمساطير الخاصة لتحصيل الإرادات الممولة للجماعات ومدها بحصصها في الوقت المناسب خاصة بعد العمل بالأنظمة الجديدة والمتعلقة بتغيير السنة المالية وأيضا وضع معايير موضوعية لتوزيع منتوج الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات تحقيقا للأهداف التي توخاها المشرع من إحداثها والممثلة في توسيع نطاق التنمية المحلية، وهكذا يجب إيلاء عناية خاصة لتطوير وسائل تحصيل الضرائب والرسوم المحلية لأن من شأن تفعيل المؤسسات العاملة في هذا المجال خلق إطار فعال للتحكم في وضعية الموارد.

فعلى صعيد الممارسة يلاحظ قصور واضح في عملية تحصيل الموارد المحلية مرده إلى مجموعة من العوامل منها ضعف الموارد البشرية من حيث الكم والكفاءة وإسناد مهمة استخلاص هذه الموارد إلى جهات متعددة وغياب هيكل تنظيمي نموذجيللمصالح الجبائية المحلية وغياب مشروع متكامل في هذا المجال. إذ يجب إيجاد صيغة جديدة للتعامل بين الجماعة والقباضة لتجاوز الصعوبات الناتجة عن الطابع المسطري المعقد الذي يطغى في أغلب الأحيان على عمليات التسيير المالي، ومثالا على ذلك صرف الاعتمادات المتعلقة ببرامج المخيمات الصيفية بعد تغيير السنة المالية.

ونشير مرة أخرى إلى ضرورة التعجيل بالمصادقة على الميزانية من طرف السلطات الوصية حتى تتمكن الجماعة من مباشرة أشغالها في مجال التجهيزات الأساسية مع بداية السنة، وأيضا أشير إلي ضرورة التعجيل بالمصادقة على صفقات الأشغال التي تبعث إلى الوزارة الوصية.

كما ينبغي مساعدة الجماعة على تنمية رصيدها العقاري وذلك عن طريق تفويت الأملاك العمومية داخل التراب الجماعي بأثمان رمزية لتشجيع هذه الأخيرة على اتخاذ مبادرات في مجال الاستثمار، ولتجاوز الصعوبات التي تواجه مصادر التمويل ميزانيات الجماعات المحلية لابد من التفكير في طرق ناجعة لوسائل الاقتراض وذلك لاتخاذ ترتيبات تهم تنويع مصادر الاقتراض

بإشراك المؤسسات الوطنية في تمويل مشاريعها وإعادة النظر في نسبة الفائدة لصندوق التجهيز الجماعي.

وفي مجال المراقبة لابد من الإشارة إلى أنه آن الأوان لاعتماد طرق جديدة في مراقبة عمل المجالس المحلية ومراقبة تنفيذ ميزانيتها وذلك بالعمل على الأخذ بمفهوم المراقبة اللاحقة وتقليص المراقبة المسبقة، تشجيعا للمبادرات المحلية وتفعيل استقلالية اللامركزية المحلية، ولابد من كلمة في موضوع هام أعني به الموارد البشرية، إذا كان الموظفون والأعوان هم الدعامة الأساسية للعمل الجماعي فإنه يجب إيجاد الصيغ العملية التي تحثهم على الاستقرار وتوقيف هجرتهم للقطاع الخاص الذي يستقطبهم بعد حصولهم على الخبرة والتجربة من عملهم بالجماعة إن من شأن هذه الاقتراحات وغيرها ضمان تعزيز قدرة الجماعات المحلية على التكيف مع التحولات المستقبلية التي تتصل بالعمل الجماعي بهدف جعل الجماعة إدارة فعالة قادرة على الرفع من مستوى مردوديتها وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساهمة بالتالي في إغناء الديمقراطية المحلية والدفع بها نحو آفاق أرحب وأوسع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن تدبير المدن سوف يكون هو الرهان الأكبر في القرن القادم ففي سنة 2020 سوف يكون نصف سكان العالم الساكنين في المدن وسيكون أضخم هذه المدن موجودا في عالم الجنوب الذي ينتمي إليه، إن توفير التجهيزات الأساسية والخدمات الضرورية في هذه المدن وترقية نوعية الحياة بها وضبط الأمن ستكون هذه رهانات سوف يتوقف عليها تماسك المجتمع واستقرار الدولة وينبغي الاعتراف بأن الدولة وحدها لن تستطيع توفير هذا كله فلابد من تنمية التنظيمات الأهلية بالمجتمع المدني وتأهيل الحكم المحلي بسلطاته المحلية وهيئاته المنتخبة لكي تتحمل في تناغم مع الدول تدبير الشأن العام لذلك فإن اللامركزية ليست مجرد خيار نأخذه أولا نأخذ بل هو ضرورة يفرضها تضخم المدن والخلل في التوازن بينها وبين الأرياف والبوادي وتعاظم الطلب الاجتماعي لكن المركزية لا ينبغي أن تكون مبررة لمجرد أن الدولة لم تعد قادرة على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات الضرورية للجميع أو نهاية دولة الرعايةقد تلقي بهذه الأعباء على كاهل الجماعات المحلية والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، إنه لابد للامركزية من شرطين: التمويل والديمقراطية ولابد من قدرة مالية على تمويل الخدمات والمشاريع ولابد من ديمقراطية تضمن الشفافية والمحاسبة وقدرة اتخاذ القرار وتنفيذه في كل ما يخص الشأن المحلي.

السيد الرئيس،

إننا حين نتحدث عن آفاق اللامركزية في إطار دولة وطنية فإن تاريخنا عريق في تجربة الانسجام بين المركزية واللامركزية، فالمغرب بلد عريق في نظام الدولة وتقاليدها ومؤسساتها ولكنه أيضا عريق في كون المجتمع بتنظيماته الحرفية وبنياته القبلية، وتقاليده في تدبير شؤونه المحلية هو مجتمع عريق في التوفيق بين المركزية واللامركزية وإذا كان هذا هو رهان المستقبل فإننا نواجهه ونحن مسلحون بتجربة قل نظيرها في التاريخ.

في الأخير سيدي الرئيس نعلن موافقتنا على مشروع ميزانية وزارة الداخلية والسلام عليكم وشكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد عبد الرفيع مهليل عن فريق التجديد والتقدم فليتفضل.

أصحح، فريق التجديد والتقدم الديمقراطي

<u>السيد المستشار :</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد المستشار.

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي للمساهمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، لن أتناول هذا القطاع انطلاقا من لغة الأرقام ولن أناقش الاعتمادات المرصودة له لا بالزيادة ولا بالنقصان، فالأرقام ومهما ارتفعت أو ضعف حجمها لم تكن ولن تكون وحدها المحدد الأساسي في تنفيذ أية سياسة عمومية فهي فقط عامل من ضمن العوامل الأخرى التي تساعد على هذا التنفيذ لذلك سنستغل مناسبة مناقشة هذه الميزانية لتسليط الضوء على بعض المظاهر التي تميز هذا القطاع ومحاولة تلمس بعض مكامن الضعف فيه واستشراف آفاقه، انطلاقا من المقترحات التي نراها ضرورية لاحراز التقدم المنشود.

إننا ننطلق في تصورنا هذه من الإجماع الحاصل حول الأهمية البالغة لهذه الوزارة وبالاهتمام الكبير الذي تحظى به من طرف جميع الفاعلين وهي الصورة التي يعكسها السادة ممثلي الأمة من خلال اهتمامهم، بل وشغفهم بها وبلجنتها، ولربما يرجع ذلك في جزء كبير منه إلى طبيعة أنشطة هذه الوزارة والأدوار الحساسة التي تضطلع بها والتي تضعها في علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين من خلال الدور الذي تلعبه الإدارة الترابية في تنسيق أنشطة المصالح الخارجية لمختلف الوزارات ومن الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية كأداة للتنمية وللديمقراطية والاستثمار العمومي إلى جانب الدولة، علاوة على اهتمام هذه الوزارة بمختلف المستويات الحياة العامة بما في ذلك مساهمتها الملموسة في رسم التوجهات الرئيسية والمعالم الكبرى للمشهد السياسي المغربي.

إنها بهذه الصفة، وهذه الأهمية ومن باب الإنصاف فهي تستحق منا نحن أيضا الاهتمام اللازم، وإذا كنا نثني على هذه الوزارة مجهوداتها وتفانيها في خدمة مصالح الوطن العليا وضمان الأمن والاستقرار فإننا مقابل ذلك نأمل في أن تقوم بتحديث أساليب عملها وتجديد بعض المفاهيم والمنطلقات التي تحكم عملها ذلك نأمل في أن تقوم بتحديث أساليب عملها وتجديد بعض المفاهيم والمنطلقات الذي تحكم عملها ذلك أن التطورات المتسارعة في عالم اليوم اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وأكبرها تطور في الوعي والتغيير في وظائف المؤسسات والأجهزة بحيث لم يعد لوزارة الداخلية في بلاد الدنيا وخاصة في البلدان التي تراعى فيها الحقوق والحريات وفي البلدان التي تحترم نفسها تلك الوظائف التقليدية المبنية على منطق الرفض وهاجس الأمن، بل تحولت إلى وزارات، وزارات تساهم في موقعها في تكريس الحريات وحمايتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو المنحى الذي نرغب في أن تواكبه وزارتنا وإن كنا لا نشك في حنكة السيد وزير الدولة المحترم وقدرته بل ورغبته في ذلك، وفي هذا الإطار فإننا نود المساهمة ببعض المقترحات التي نعتبرها التي نعتبرها أساسية لتطوير هذا القطاع وجعله أكثر فأكثر في خدمة الوطن والمواطنين تبعا للاختصاص الوظيفي لمختلف مديريات الوزارة آملين أن تلقى هذه الأفكار طريقها إلى التطبيق فعلي مستوى الإدارة الترابية نقترح ما يلي :

1. وضع نص يحدد الوضعية القانونية للشيوخ والمقدمين يحدد حقوقهم وواجباتهم وشروط تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم.
2. العناية بالوضعية المادية والمعنوية لرجال الأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية الذين يؤدون أنبل الخدمات للمجتمع، وتحفيزهم لمزيد من البذل والعطاء وتحصين آليات وأنظمة عملهم ضد كل الانزلاقات والانحرافات التي تمس بشرف المهنة وبما يضمن انخراطهم الكامل في التطور السياسي الذي تعرفه البلاد.
3. الاهتمام بترقية موظفي وزارة الداخلية خاصة المصنفين ما بين السلم 2 والسلم 8.
4. توحيد مسطرة إحداث الجمعيات على الصعيد الوطني وإلزام رجال السلطة بذلك في انتظار الإصلاح الشامل لقانون الحريات العامة.
5. رفع كل القيود عن العمل الجمعوي مع الحرص على أن تبقى مدرجات الجامعات فضاءات للتحصيل العمل الثقافي والجد دون أن يعني ذلك الدعوة إلى انتهاك حرمة الجامعات من طرف أجهزة الأمن.

6. إخراج المخطط الأمني الوطني إلي حيز الوجود، وعلى مستوى المالية المحلية ندعو إلى توسيع الوعاء الضريبي عبر مراجعة القانون 89-30 حول الضرائب المحلية.

7. مراجعة معايير توزيع حصة الجماعات المحلية من الإعانة التي تقدها الوزارة الوصية بما يضمن مصالح الجماعات الفقيرة.

8. منح المجالس الجماعية هامشا من الحرية عبر تليين التعامل مع قيد الوصاية فيما يتعلق ببعض القرارات المتخذة.

9. ومن أجل تفعيل أفضل العملية مراقبة الأسعار وحماية المستهلك نقترح إعطاء رجال السلطة المحلية إمكانية ضبط المخالفات المتعلقة بالأسعار، وإشراك الجماعات في عملية توزيع الدقيق الوطني المدعم،

10. منح الصلاحية للبياطرة العاملين بالجماعات المحلية لمراقبة صحة الحيوانات والمنتوجات الحيوانية وإعطائهم صفة ضباط الشرطة القضائية في هذا المجال أما.

فيما يخص أراضي الجموع فإننا نطالب بإخراج التوصيات المنبثقة عن المناظرة الأولى حول أراضي الجموع فإننا نطالب بإخراج التوصيات إلى حيز التطبيق وذلك من خلال إصلاح النظام القانوني لهذه الأراضي من أجل استثمارها فما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني.

إن مباشرة الوزارة لأوراشها الكبرى المتعلقة بإصلاح ميثاق التنظيم الجماعي والنصوص المواكبة له أو المكملة له كمدونة الانتخابات وظهير 1963 حول مجالس الأقاليم والعمالات ستتيح المجال واسعا أمام التغيير في مجالات حيوية ترتبط أيما ارتباط بحياة المواطنين وتؤهل الجماعات المحلية للانخراط بدينامية وفعالية في مسلس التنمية المحلية لما فيه مصلحة بلادنا وشعبنا الذي يطمح إلى العيش الكريم في مغرب الحق والقانون، واحترام الحريات والحقوق وهو لأجل ذلك يعلق آمالا كبيرة على حكومة التناوب التي سنعمل جميعا وسنحرص حرصا شديدا على إنجاح تجربتها كما أراد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، وعن فريق جبهة القوى الديمقراطية المستشار المحترم السيد حميد كوسكس، فليتفضل.

المستشار السيد حميد كوسكس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية في المناقشة العامة لقطاع الداخلية هذا القطاع الحكومي الذي يتميز بحضور خاص وقوي في مختلف جوانب حياتنا الوطنية وفي حياة المواطنين اليومية.

إن الأهمية التي تكتسيها وزارة الداخلية ليست راجعة فقط لأدوارها الأمنية والسياسية التي يتم التركيز عليها عادة بل أن أهميتها نابعة من هذا الحضور المتعدد المستويات ومن الترجمة الميدانية لسياسة الدولة ذات الأبعاد الآنية أو الاستراتيجية، وفي رأينا لا يمكن اختزال دور وزارة الداخلية في الجوانب المثيرة للجدل السياسي بقدر ما ينبغي التفكير فيها من خلال تصور شمولي لوظائفها المتعددة بدئا من تقديم الوثائق الإدارية للمواطنين عبر إدارة الجماعات والسلطات المحلية وحماية أمنهم وإنقادهم من المخاطر من خلال الأمن الوطني والوقاية المدنية مرورا بتوفير التجهيزات الأساسية والمساهمة في التشغيل من خلال الجماعات المحلية وتأطير جانب من الحياة الديمقراطية من خلال تنظيم العمليات الانتخابية والاستفتائية وانتهاء بالمساهمة القوية للحفاظ على وحدتنا الترابية سواء من الناحية السياسية أو الأمنية أو من خلال الإعداد لعملية الاستفتاء في أقاليمنا الجنوبية، ندرك أيها السادة من خلال هذا التصور الشامل لهذا القطاع أهميته القصوى وضرورة توفره على كل الوسائل المادية والبشرية للقيام بكل هذه

المهام والوظائف بالشكل الذي يناسب تطور بلادنا الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات خدمة المواطن والوطن، أيها السادة المحترمون إن طبيعة مجلسنا ونوعية تمثيلهم تحتم علينا الإنشغال أكثر بالجانب المتعلق بالجماعات المحلية، إننا نسجل أولا ميزة القانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته والذي أدمج لأول مرة مالية الجماعات المحلية في إطار الميزانية العامة للدولة وهو ما سيضفي مزيدا من الشفافية على التسيير المالي لهذه الجماعات ويبين أهمية الجماعة في عملية الاستثمار والتنمية المحلية والجهوية، ولا يمكن من جهة أخرى سوى التأكيد على اختيار اللامركزية الذي نهجته بلادنا منذ بضع سنين بإرادة وتخطيط من جلالة الملك حفظه الله وإرادة وتنفيذ من قبل وزارة الدولة في الداخلية، هذا الاختيار الذي طوره ودعمه التعديل الدستوري والذي جعل من الجهة جماعة محلية بكل ما يعنيه ذلك من فعالية التسيير والتنسيق ومن إمكانية التدخل المباشر لتصحيح بعض الإختلالات داخل الجهة الواحدة.

وفي ما يخص الجماعات المحلية فإننا لابد من الإشارة إلى وضعية اللاتكافئ التي نتجت عن التقسيم الجماعي الأخير، فكثير من الجماعات المحدثة مطالبة بإنجاز مشاريع تخص التجهيزات الأساسية لوجودها في ضواحي المدن أو في مناطق قروية نائية وفي نفس الوقت ليست لديها أي موارد مالية حيث احتفظت الجماعات الأم التي تفرعت عنها بأهم هذه الموارد مما خلق اختلالا واضحا وسوء توزيع الموارد داخل نفس المنطقة بل أحيانا داخل نفس الجماعة وهذا يستدعي ضرورة إعادة النظر في هذا التقسيم وإيجاد صيغة للتوزيع العادل للموارد والمهام.

وبالإضافة إلى ذلك نرى أنه من المفيد إنشاء صندوق الموازنة والتنمية الجماعية إضافة إلى صندوق الموازنة والتنمية الجهوية الوارد في مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، كما أنه من الضروري تمكين الجماعات المحلية من ممارسة سلطتها حسب الميثاق الجماعي بعيدا عن كل استغلال سيء من طرف السلطات المحلية التي تريد أحيانا حل كل مشاكلها المالية على حساب مالية الجماعات، وفي هذا الإطار فإنه قد آن الأوان للتخفيف من ضغط الوصاية التي تتحول أحيانا إلى عرقلة نظرا لكثرة الإجراءات المسطرية التي تؤخر تنفيذ المشاريع المقررة والانتقال من الوصاية إلى التعاون وتطبيق المراقبة البعدية، علما أن تطبيق توصيات المناظرات الوطنية حول الجماعات المحلية سيحل كثيرا من المشاكل المطروحة على هذا المستوى، إن الجماعات المحلية مطروح عليها اليوم مهام متزايدة فإضافة إلى مهامها الأصلية في إنجاز التجهيزات الأساسية وتنظيم المجال وقضاء المآرب الإدارية اليومية للمواطنين، أصبح مطروحا عليها إنشاء مؤسسات صحية وتعليمية وملاعب رياضية ودور الثقافة وغيرها من المصالح التي تنجز عن طريق الشراكة مع الوزارات المختصة حتى أصبحت كل مشاكل القطاعات الوزارية الأخرى مطروح على الجماعات حلها أو المساهمة في حلها، ومنها إشكالية التشغيل، حيث أصبحت نسب ميزانيات تسيير بعض الجماعات تقارب 100 %اعتبارا لتضخم عدد الموظفين في هذه الجماعات ، ومن بين المشاكل التي تواجهها الجماعات المحلية مشكلة الأمن وأجهزة التنفيذ خاصة ببعض المراكز التي تحولت من مقرات لجماعات قروية إلى بلديات بمقتضى التقسيم الإداري الأخير دون مواكبة هذا التحول بإجراءات إدارية وأمنية من قبيل إنشاء باشويات ومفوضيات الشرطة، وفي هذا الإطار نعتقد أنه آن الأوان لإنشاء شرطة جماعية على غرار ما هو معمول به في العديد من الدول الديمقراطية، ويمكن بصفة انتقالية وضع وحدات تابعة للأمن الوطني رهن إشارة الجماعات المحلية للتغلب على المشاكل الأمنية المتزايدة في المدن والمراكز الحضارية وتمكينها من وسائل مراقبة مجالها الترابي وتنفيذ قراراتها المتعلقة بتنظيم هذا المجال بتنسيق مع السلطات المحلية.

وهنا لابد من التأكيد على ضرورة تعزيز الوحدات الأمنية لحماية المواطنين من الإجرام والاهتمام بالظروف المادية والاجتماعية لرجال الأمن لحمايتهم من جميع الإغراءات، ونفس الشيء ينطبق على رجال الحماية المدنية الذين يتقاضون تعويضات لا تناسب خطورة المهام التي يقومون بها والتي تهدد حياتهم في كثير من الأحيان ولا تفوتنا الإشارة إلى وضعية أعوان السلطة والتهميش الذي يطالهم خاصة في القرى والبوادي فلابد من تأطير

هؤلاء الأعوان وتحسين وضعهم المادي، وفتح المجال أمام الشباب الحاملي للشهادات لممارسة هذه المهمة وإلغاء الفوارق في التعويضات بين البوادي والمدن، علما أن أعوان السلطة في القرى والبوادي كما جاء في تدخل أحد الزملاء يقومون بمهام مختلفة فيتحولون إلى سعاة البريد ومبلغين للقرارات الإدارية ومساعدين للقضاء وغيرها من المهام إضافة إلى شساعة المناطق التي يغطونها ولا يتقاضون عن كل هذه المهام سوى تعويضات هزيل .

أيها السادة المحترمون،

إننا نسجل المجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية للقيام بالمهام الموكولة إليها والتحسن الذي طرأ على تفكير وممارسات رجال السلطة، غير أن ذلك لا يمنعنا من التنبيه إلى استمرار بعض الممارسات التي لا تنسجم والتطور الديمقراطي لبلادنا التي يقوم بها بعض رجال السلطة خاصة في العالم القروي هؤلاء الذين لم تصلهم بعد معاني دولة القانون وحقوق الإنسان والتي ساهمت وزارة الداخلية في بلورتها على المستوى السياسي وهي في الواجهة لتطبيقها ميدانيا، ووجود بعض العناصر في وسط رجال السلطة تقوم بخرق القانون ولا تحترم الجو الإيجابي الذي تعيشه بلادنا يسيء دون شك لوزارة الداخلية التي تتحمل أخطائهم وتؤدي ثمنها سياسيا وهذه مسألة لابد من معالجتها بالجدية والصرامة المعروفة عن هذه الوزارة. هذه أيها السادة بعض الملاحظات التي أرتأينا الإدلاء بها، علما أن الحيز الزمني المخصص لنا لا يسمح بالتطرق لكل القضايا المطروحة على مستوى هذا القطاع الحكومي المهم نظرا لضخامته وتعدد مستويات تدخله، ونحن على يقين أن السيد وزير الدولة في الداخلية سيأخذ ملاحظاتنا بعين الاعتبار في تطبيق للبرامج المقررة في ميزانية السنة المالية المقبلة وفي المخططات المستقبلية للوزارة.

وفي الأخير وبناء على ما سلف لا يسعنا إلا أن نعبر عن عزمنا على التصويت لصالح الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية انسجاما مع رغبتنا في تطور الديمقراطية المحلية واللامركزية والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار المحترم السيد محمد المرس عن الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد محمد المرس :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية والجماعات المحلية لما لهما من مهام ترتبط مباشرة بمصالح المواطنين، فبخصوص قطاع الداخلية بصفة عامة الموكولة له في جملة من قطاعات الأمن الوطني والوقاية المدنية والقوات المساعدة تقدم خدمات جليلة للشعب المغربي وذلك:

- بالسهر على أمن واطمئنان المغرب والمغاربة،
- الإسهام في حل المعضلات الكبرى كندرة فرصة الشغل واستئصال البطالة وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية،
- الاستمرار في تطويق كل أسباب انتشار الجريمة،
- نشر البنيات التحتية في المناطق التي تنعدم فيها،
- الإسهام بفعالية في حل النزاعات الكبرى في عالم الشغل.

إن تفشي البطالة وغياب السبل والآليات للمؤسسة لتغطية الصحية والحماية الاجتماعية، قضايا ذات أولوية في تقديرنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي قضايا ستستنزم استنفار كل الأرصدة الوطنية وتفجير كل الطاقات الخلاقة التي يزخر بها الشعب المغربي لتدارك المسافة التي تبعدنا عن الركب العالمي بغية الاستعداد الفعلي للانخراط في الألفية الثالثة بثاب وثقة وبإشراك الجميع في صياغة وحماية بلادنا من تحديات العالم الجديد الذي لا جديد فيه، إلا ما تبدل فيه من خطابات وآليات تحافظ على نفس الأهداف القديمة وهي الاستمرار في هيمنة اقتصاديات الدول الكبرى على اقتصاد البلدان المستضعفة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

لا سبيل إلى تحقيق هذه التعبئة الوطنية إلا باعتمادنا بداية على رأسمالنا البشري، لذلك نطالبكم وبإلحاح أن تتعامل وزارتكم على تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين تحت إشرافكم، أطر ومستخدمين وعمالا وتلبية ما هم في حاجة إليه لتحفيزهم على العمل الجاد والرفع من مردوديات الأعمال المنوطة بها، أما بخصوص الجماعات المحلية فإننا نعتبرها من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نواة أساسية في مشروع الصرح الديمقراطي الذي نطمح إلى تشديده ببلادنا وباعتبارها كذلك أداة من أدوات الفعل التنموي والخدماتي محليا وجهويا، فمسؤولية الجماعات والمجالس المنتخبة مسؤولية جسيمة في هذا الباب تعلق الأمر بتقديم الخدمات الضرورية في تعليم و صحة وسكن، أو تعلق الأمر بالحفاظ على البيئة والنظافة وصرف النفايات، فعلى مستوى الخدمات يؤكد الواقع ويوضح بالملموس أن الآلاف من المواطنين لازالوا في وضع العزلة عن غيرهم محرومين حتى من أبسط الضروريات الواجب توفيرها للعيش كالكهرباء والماء الصالح للشرب والمدارس والمستشفيات مما جعل الهجرة إلى المدن في تزايد تصاعد، أغلب المداشر والمجمعات السكنية في الكثير من القرى لا تتوفر على مؤسسات للتعليم، أغلب المدارس والفرعيات في العالم القروي ليست صالحة للتدريس ولا تتوفر علي أبسط اللوازم الضرورية، قليلة هي الجماعات التي تقوم بترميمات ومساعدة طفيفة ومحدودة للمؤسسات التعليمية وما يقال عن التعليم كخدمة عامة، يقال عن الطرق والمستشفيات.

هذا ما حملنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على تنظيم أوراش العمل التطوعي من يوليوز إلى غشت 1998 شارك فيها الآلاف من التطوعات والمتطوعين في عز أيام الصيف بحماس خدمة للوطن والمواطنين، وعلى مستوى الحفاظ على البيئة والنظافة وصرف النفايات نشير إلى أن خطورة التلوث البيئي ومضاعفته بالمدن والقرى والمجمعات السكنية وتأثيره على صحة المواطنين وسلامة الثروة البيئية والحيوانية التي تحتاج إلى رفع العجز عن الجماعات لكي تتحمل العبء اللازم وتتغلب على هذه الآفات، كما نسجل بهذه المناسبة احتجاجنا على التفويت العشوائي والتغييب وإقصاء ممثلي العمال كطرف رئيسي ونعني هنا ملف خوصصة قطاع النظافة، وأوجب الواجبات على الوزارة الوصية أن تفعل آليات المراقبة لصرف الأموال العمومية، هذا المرفق الحيوي لمحاربة تفشي الزبونية والإرتشاء والسرقة فلا أحد ينكر ما تعرفه بعض الجماعات في هذا الباب، والتي تحولت من خدمة الصالح العام للمواطنين إلي مرتع للنصب والفساد والإثراء اللامشروط.

العناية بالعنصر البشري، إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن نجاح التنمية والتطور للرفع من المردودية والإنتاج مرتبط بمدى الاهتمام بالطاقة البشرية والعمل على تحسين أوضاعها المادية والاجتماعية وإشراكها في التدبير والتسيير.

أولا : النظام الأساسي لموظفي الجماعات، كل الأنظمة والقوانين المنظمة لأعمال الجماعات المحلية تغيرت وأدخل عليها تعديل وتحديث وطرحت في شأنها اقتراحات وآراء مختلفة باستثناء النظام الأساسي لأطر وموظفي الجماعات المحلية الصادرة سنة 1977 والذي لم يعد صالحا ولم يتضمن مجموعة من الجوانب المتعلقة بالعمال والموظفين وهو دليل على تهميش الشغيلة الجماعية، بحيث أن هناك مجموعة من التناقضات وتعتريه العديد من الأخطاء والهفوات وينطوي على تمييز وتجزيء الشغيلة الجماعية وننتظر في الكونفدرالية الديمقراطية الشغل صدور إصلاح النظام الجماعي الخاص بالعمال والموظفين وأطر الجماعات .

ثانيا : الترقية والترسيم : رغم أن جانب الترقية في شقيه الداخلي والمهني تخضعان الأنسجة لبعض رؤساء الجماعات المحلية والقروية ولا تحكمها مقاييس واضحة ومعروفة على أرض الواقع رغم أنه هناك مراسيم ودوريات وتعددت في شأن إصلاح هذا الجانب وتسهيل مساطير الترقية وترقية الشغيلة الجماعية والالتزام بتنظيم امتحانات الكفاءة المهنية للعمال والموظفين على السواء لازالت الضغوط المركزية هي المسيطرة في هذا المجال، ولازالت الزبونية والمحسوبية والقرابة جاثمة على ملفات الشغيلة.

ثالثا : الموظفون الجماعيين الحاملين الشهادات، توظيف قرابة 40 ألف عون من حاملي الشهادات سنة 1991-1992 في إطار مجلس الشباب والمستقبل، وإن كانت العملية بالفعل تدخل في إطار التشغيل للمساهمة من التخفيف من حدة البطالة وعطلة الشباب، نسجل ما يعانون منه من إجحاف في حقهم بحيث أن هناك نسبة مهمة تم إدماجهم في إطار أعوان مصلحة أو أعوان التنفيذ السلم 1 أو السلم 2 وهناك من أدمجوا في السلم 7 درجة تقني، وبعدها تم قهقرتهم إلى السلم 5 وتعددت المراسلات الوزارية في هذا الشأن حتى حصلت تناقضات على صعيد أغلب الجماعات.

رابعا : السكن الاجتماعي للشغيلة الجماعية : إننا في الفريق الكونفدرالي متشبتون بما أكدت عليه مركزيتنا في العديد من المناسبات بخصوص السكن الاجتماعي وأثناء التفاوض والحوار الاجتماعي وهو بند من البنود التي يتضمنها التصريح المشترك لفاتح غشت 1996و نعتبر أن مشكل السكن الاجتماعي من أولويات اهتماماتنا وكفاحنا ونؤكد مجددا على توفير السكن لذوي الدخل المحدود بأثمنة معقولة وفي المتناول، والإفراج عن مجموعة من المشاريع المهيئة وذلك بدعمها وتجهيزها من الميزانية الجماعية.

خامسا : التغطية الصحية، لا يخفى عليكم بأن العاملين في بعض المصالح والأقسام الجماعية معرضون لأخطار صحية ومهنية وخصوصا في مصلحة النظافة وجمع النفايات والأشتغال بمواد كيماوية مضرة والتغطية الصحية لعمال وموظفي الجماعات جد ضئيلة رغم أنهم من الفئات الأكثر عددا بالنسبة للقطاع العام بعد رجال التعليم ولا يستفيد جلهم من عائدات التعاضدية العامة بسبب ما يعرفه هذا المجال من تماطل وتلاعب، جزء منهم محروم من التعويض عن الحوادث الشغل وغياب مطلق للمراقبة الصحية والفحوصات الضرورية رغم توفر بعض الجماعات بل أغلبها على أطباء وأقسام صحية بدون جدوى، فما يقال عن التغطية الصحية ينطبق على التغطية الاجتماعية بالنسبة لشغيلة الجماعات، فقد طالبنا ولازلنا نلح على تخصيص منح مالية لتغطية بعض الجوانب المالية لعمال وموظفي الجماعات المحلية وأفراد أسرهم، كتخصيص منح الدخول المدرسي وتنظيم مخيمات صيفية، والرفع من منحة الازدياد، وإحداث منحة للوفيات، وطالبنا بدعم جمعية الأعمال الاجتماعية وتخصيص بعض الموارد الأساسية والقارة لصالحنا.

المنح والتعويضات : رفع الحجز عن التعويضات الخاصة بالساعات الإضافية لعمال الجماعات المصادق على مرسومها سنة 1986،

الزيادة في منح الأوساخ والأعمال الشاقة،

ونطالب بتحديد منحة عيد الأضحى كمساهمة سنوية،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

ستكون آراؤنا وتحليلاتنا أكثر وضوحا وتفسيرا بخصوص الملف المطلبي لقطاع الجماعات في جولة الحوار التي نترقبها مع وزارتكم الوصية على الجماعات والتي طال انتظارها. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، نيابة عن السيد وزير الدولة وزير الداخلية.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس

زملائي السادة المستشارين المحترمين،

نيابة عن زميلي السيد إدريس البصري وزير الدولة وزير الداخلية الذي يوجد في مهمة خارج التراب الوطني، أود أن أشكر بحرارة جميع السادة المستشارين الذين تدخلوا في هذه الجلسة أشكرهم أولا على اهتمامهم الإيجابي وعلى اهتمامهم اليقظ بوزارة الداخلية وذلك من خلال مناقشة مشروع الميزانية الفرعية، وأود

كذلك باسم نيابة عن السيد وزير الدولة أن أشكرهم على تجاوبهم مع ما تقوم به وزارة الداخلية في ظروف كما نعلم جميعا في ظروف جد صعبة على ما تقوم به وزارة الداخلية مركزيا، محليا، إقليميا وجهويا ما تقوم به وزارة الداخلية كرجال السلطة كأمن وطني كقوات مساعدة، وكوقاية مدنية وقد تم تسجيل جميع مقترحات السادة المستشارين.

وباسم السيد وزير الدولة سألتزم و سأبلغه الإلتزام بدراستها لتقديم الأجوبة الضرورية في أقرب وقت ممكن فما يلاحظ، وهنا من الضروري أن نسجل حقيقة سياسية مهمة قد تفرض نفسها، ما يلاحظ انطلاقا من أهمية التدخلات كيفما كان المنطلق ،أهمية التدخلات من خلال المحتوى ،من خلال المشاكل التي طرحت وكذلك من خلال الاقتراحات الملموسة التي تقدم بها السادة المستشارين، كل هذا يؤكد أن الديمقراطية المغربية ديمقراطية حية وإذا كانت الديمقراطية المغربية ديمقراطية حية فلأنها تتفاعل وتبحث عن صيغ جديدة لتتفاعل أكثر مع جميع مكونات الاقتصاد الوطني وكذلك مع جميع مكونات المجتمع المغربي وأحسن دليل على ذلك هي المرحلة التاريخية التي نعيشها جميعا، هاته المرحلة التي هي في الواقع نتيجة للتراكم الديمقراطي الذي عرفته بلادنا في العقود الأخيرة، الحقيقة الأخرى التي تم تسجيلها من خلال ما تفضل به السادة المستشارين وذلك دائما في إطار مناقشة ميزانية وزارة الداخلية فجميع التدخلات أكدت أولا أن وزارة الداخلية هي وزارة الحوار، وأن وزارة الداخلية هي وزارة التحاور، وزارة الحوار وزارة التحاور مع السكان، وزارة الحوار ووزارة التحاور مع من ينوب ومن يمثل السكان في البوادي وكذلك في المدن.

وهنا باسم السيد وزير الدولة وبحضور السيد الكاتب العام وأطر وزارة الداخلية إذ نسجل هذه الحقيقة انطلاقا مما جاء في تدخلات السادة المستشارين ستواصل هذه الوزارة لتقوم بهذه المهمة الأساسية بكيفية متطورة أكثر، وبكيفية متقدمة أكثر لتحسين الأداء دائما خدمة لمصلحة السكان.

وكذلك من خلال ما جاء به وما تفضل به السادة المستشارين نأكد أن وزارة الداخلية هي وزارة الأوراش المتواصلة لا في مجال اللامركزية ولا في مجالات أخرى.

وهنا أسجل كذلك مجموعة من المقترحات التي جاءت في تدخلات السادة المستشارين والمتعلقة بإصلاح ميثاق الجماعات المحلية ديال 76 وكذلك وضع مدونة مرتبطة بجميع قوانين الجماعات المحلية وكذلك المقترح القاضي بإصلاح قوانين الحريات العامة على ضوء تجربة الأربعين سنة الأخيرة.

وتأكد كذلك هناك حقيقة سياسية أخرى من خلال تدخلات السادة المستشارين أن وزارة الداخلية تسهر على أمن المواطنين لكن بمفهوم حديث، قابل للتطور وقابل للتطوير.

وبهذه المناسبة أحيي المجهودات التي يقوم بها عمال وولات صاحب الجلالة وجميع رجال السلطة وكذلك نساء ورجال الأمن الوطني والقوات المساعدة، هاته المجهودات التي في الواقع لا يمكن أن تعطي ثمارها حتى ولو كانت الوسائل المادية متوفرة، لأن مشكل الأمن ليست فقط مرتبط بوسائل تدخل وزارة الداخلية، الأمن هو أولا وقبل كل شيء مرتبط بالدور الإيجابي الذي تقوم به التنظيمات السياسية، وبالدور الإيجابي الذي تقوم به كذلك المركزيات النقابية، بالدور الإيجابي الذي تقوم به مجموعة من المنظمات والجمعيات التي تعمل في مجال ما يسمى بالمجتمع المدني.

فالمفهوم الأمني الذي يفرض نفسه اليوم ونحن في أواخر القرن العشرين هو ذلك المفهوم الذي يخدم الديمقراطية ويوفر الشروط للإسراع بوثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإذا تسلحا جميعا كحكومة وكمنتخبين بهذا المفهوم بدون شك أننا سنكون جميعا مدافعين، سنكون جميعا مدافعين جنود للدفاع عن أمن بلادنا وعن استقرارها. والحقيقة الأخرى التي تجلت من خلال تدخلات السادة المستشارين هو الدور الأساسي، الدور المهم الذي تقوم به وزارة الداخلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي قصد تحسين ظروف عيش السكان خاصة في العالم القروي.

فاسمحوا لي سيدي الرئيس أن أخبركم بأن بعد المصادقة في المجلس الحكومي قبل الأخير المصادقة علي البرنامج الوطني المتعلق بمكافحة آثار الجفاف أننا سنعمل بتنسيق مع الوزارات الأخرى ابتداء من يوم الاثنين القادم إن شاء الله على تطبيق هذا

البرنامج الحكومي والذي يتعلق بتوفير الماء الشروب لصالح تقريبا 300 دوار، وعبئنا الشاحنات والسيترنات ونحن بصدد توفير كل الشروط بتنسيق مع زميلنا السي تغوان وزير التجهيز، لتتوفر هذه الدوارير ابتداء من الأسبوع القادم على الماء الشروب وكذلك نقطة أخرى متعلقة بفتح أوراش في مجال التشغيل، وسننطلق لتوفير في الشهرين المقبلين إن شاء الله ما يقرب من 15 مليون يوم شغل، وبهذه المناسبة تنبغي نشكر زميلي السي فتح الله والعلو الذي يسهر مجندا جميع المصالح التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية حتى نضع مسطرة استثنائية نظرا للظروف الاستثنائية التي تعيشها البوادي المغربية، وفهذا المجال سيتم رصد 30 مليار سنتم للإنعاش الوطني، فبدون شك أن هذه الأوراش ستخفف من وطأة البطالة في العالم القروي.

والنقطة الثالثة تتعلق بإغاثة الماشية، فابتداء من يوم الاثنين القادم، ستنطلق العملية الخاصة بتوزيع الشعير ب 130 درهم لكل قنطار، وستنعطي الأسبقية ابتداء من الأسبوع المقبل للمناطق المتضررة، خاصة المناطق الشرقية والحوز وجنوب أكادير وبعض الجهات الأخرى، وقد خصصنا غلافا ماليا بالنسبة لإغاثة الماشية 30مليار سنتيم كذلك، وسنواصل تتبع هذه العملية نظرا للأهمية الإجتماعية للماشية، والإجراء الأخير، وأذكر السادة المستشارين بهذه النقطة هو أن الحكومة قررت محو ديون صغار الفلاحين، كل فلاح كيتسالو القرض الفلاحي مليون سنتم أو قل من مليون سنتم سيعفى من استرداد دينه، هذا إجراء سيكلف الدولة لكن هذا التزام للحكومة، التزام في إطار التوجهات الأساسية للبرنامج الحكومي بطبيعة الحال.

السيد الرئيس،

زملائي السادة المستشارين،

جميع التدخلات تطرقت إلى الوحدة الترابية وأود هنا أن أؤكد مرة أخرى، أن البناء الديمقراطي وتقوية البناء الديمقراطي، وتعزيز البناء الديمقراطي، هو الكفيل بتحصين وحدتنا الترابية، هو الكفيل بتقوية مناعة الجسم المغربي، فالمغرب بقدر ما هو متشبث بتطبيق المخطط الأممي بقدر ما هو كذلك متشبث بتاريخه في عمقه بقيمه الحضارية بمؤسساته أي متشبث بوحدة شعبه وبوحدة ترابه، وشكرا لكم السيد الرئيس وشكرا لكم السادة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، وزيرالفلاحة والإصلاح الزراعي على هذا التدخل القيم نيابة عن السيد وزير الدولة وزيرالداخلية، تدخل قيم لاننا أصبحنا نتساءل أين تنتهي وزارة الداخلية، وأين تبتدأ وزارة الفلاحة، ولكن ربما السيد وزير الدولة وزير الداخلية كان موفق عندما أسند النيابة للسيد الوزير، وزير الفلاحة فشكرا له على هذا التدخل، وشكرا له على التدابير الموفقة التي اتخذتها الحكومة الموقرة.

بهذه المناقشة ننهي المناقشات المتعلقة بمختلف الميزانيات الفرعية وتنطلق الفقرات الأخرى المتعلقة بعملية التصويت، وأرجو من السادة والسيدات المستشارين عدم مغادرة القاعة، سنشرع بحول الله فورا في التصويت على مواد الجزء الثاني، الجزء الثاني المتعلق بالنفقات من المشروع المالي، ثم التصويت على الميزانيات الفرعية وبعد ذلك التصويت على المشروع القانوني المالي برمته ونختم بحول الله بعملية تفسير التصويت.

فالبداية التصويت على مواد القسم الثاني من مشروع (نقطة نظام للمستشار السيد عمر الادريسي).

المستشار السيد عمر الادريسي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أختي المستشارة،

في إطار المادة 120من القانون الداخلي نطالب المجلس الموقر السماح لنا برفع الجلسة 10دقائق للتشاور مع أعضاء الفريق. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

هذا ممكن ولكن إذا سمحتم ننتظر أن نشرع في العمل لأننا دخلنا في عملية، عملية للتصويت فبمجرد الشروع في هذه العملية لكم الصلاحية في أن تطلبوا الاستشارة القانون الداخلي واضح.

'غير خليونا نقولولكم أشنو غادي نعملوا'نشرع في 'تفضلوا السيد عمر،إذا ابتدأت عملية التصويت لن يبقى لدينا الحق في الانسحاب. أن تعطي لنا هذه 10دقائق قبل ابتداء عملية التصويت إذا سمحت سيدي الرئيس.

شكرا.

طيب أولا نسجل بارتياح عميق الحضور المكثف للسادة المستشارين وحقيقة بالنسبة لعملية كالتصويت على القانون المادي لمختلف الميزانيات الفرعية علينا أن لا نغادر القاعة. هذا أضعف الإيمان إذا كان هنالك توقف فتوقف لمدة وجيزة كما يشير إلى ذلك القانون الداخلي. مدة لتتعدى 10 دقائق مرحبا.

إذن أطلب من والسيدات المستشارين إذ لا يغادروا القاعة ونتوقف الآن السابعة إلا 55 دقيقة.

سنستأنف الأعمال في الساعة السابعة و 5دقائق بالضبط، وأطلب من السادة المستشارين أن يلتحقوا بمقاعدهم، باسم الله الرحمن الرحيم استأنفت الجلسة بطبيعة الحال وقعت الإستجابة لرئيس الفريق الكونفدرالي بناءا على المادة 120من القانون الداخلي التي تقول بصريح العبارة إذا طلب أحد رؤساء الفرق رفع الجلسة قصد التشاور مع أعضاء فريقه يتعين على الرئيس أن يستجيب لذلك الطلب ويرفع الجلسة قصد التشاور مع أعضاء فريقه يتعين على الرئيس أن يستجيب لذلك الطلب ويرفع الجلسة لمدة محدودة، الأمور واضحة استأنفت يجب ....تعالى سير الجلسة من فضلكم طالبتم برفع الجلسة، وقمنا برفعها الآن أقول لكم أنني أشتغل وأقوم بواجبي في نطاق القانون الداخلي ولن أخرج عنه.

تفضل يا سيدي وطلبها منكم السيد عبد السلام بروال.

السيد عبد السلام بروال :

شكرا سيدي الرئيس،

نحن في الفريق الكنفدرالي عندما طالبنا بنقطة نظام في إطار القانون الداخلي لمجلسنا الموقر أريد أن أقول ننا طالبنا نقطة نظام في إطار القانون الداخلي لمجلسنا الموقر أريد أن أقول أننا طالبنا نقطة نظام ليس أن نذهب للبيع والشراء كما قيل من وراءنا داخل الجلسة لأن الذي يبيع ويشتري معروف داخل المجلس.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

تفضل نقطة نظام للمستشار السيد التازني.

المستشار السيد التازني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراءالمحترمين،

إخواني المستشارين،

في الواقع عندما لفتت المعا رضة نظر الرئاسة إلى الموضوع إراء الموضوع إرجاء البث في التصويت حيال القانون الداخلي الفريق الكنفدرالي له الحق في ذلك ولكن كما قلنا عندما تم سحب جميع التعديلات أمام اللجنة وطرحت أمام اللجنة وكان موقفنا واضح في هذا الموضوع لأنها أول مرة في تاريخ برلمان المغرب والبرلمان المغربي له تراكمات فبرلمان السنة الماضية هناك تراكمات من االستينات لم يحصل أن كان السحب بتلك الطريقة بعدما كانت المشاورات بين الحكومة وبين الأغلبية الساندة وبعض في الأغلبية الساندة لها نحن ليس لدينا شك تم إنه الآن داخل اللجنة داخل هذه القبة المحترمة... في التصويت طالبنا الفريق الكنفدرالي وهذا حقه ولكن من حقنا كأغلبية أن نطرح تساؤلات بكل موضوعية، شوف يا السي الإدريسي لم نقاطعك في كلامك وطرح الإخوة في المعارضة تساؤلات التي هي مشروعة ولم نتهمكم بالبيع والشراء هذه ليست جملعة قروية فهذا برلمان ومؤسسة تشريعية، ولكن بمجرد أن تكونوا مع وزير المالية في هذا الوقت أثناء التصويت تكون المشاورات مع وزير المالية، اسمحوا لي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أعلن عن انتهانقطة نظام والرئاسة السلطةالتقديرية عن انتهاء نقطة نظام ومن لم يعجبه الحال فليذهب الى المجلس الدستوري وهذه قلتها على سبيل البسط وستحدف من التسجيل وما قصدناه هو تلطيف قليلا الجو والله يجازيكم، االمواقف تؤخذ وهنا هو البرلمان ولكن في جو من الليلقة والهدوء والسكينة، أنا عندي

وربما لم أعلم هل هو ضعف لا أبق أسمع لما يرفع الصوت ما أسمعه هو الأصوات الهادئة.

ننتقل الآن بإذنكم،السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء السيدة والسادة المستشارون.

ننتقل إلى التصويت على مواد القسم الثاني من مشروع القانون المالي للسنة المالية 2000-99وسائل المصالح وأحكام خاصة نفقات الميزانيات العامة والميزانيتين الملحقتين والحسابات الخصوصية للخزينة.

المادة 45 ورد بشأنها تعديلان مشتركان من فرق المعارضة فريق الحركة الديمقراطية والإجتماعية وفريق الحركة الشعبية للأصالة ، الفريق الدمقراطي وفريق الاتحاد الدستوري . التعديل الأول يحمل رقم 37 ويتعلق بفتح اعتمادات إضافية، الكلمة لأحد السادة المستشارين مقدمي التعديل. الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال

المستشار السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس الحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس أوصانا بالكلام بهدوء لكي يتمكن من السماع فأنا أنضبط مع توجيهات السيد الرئيس.

سيدي الرئيس،

فعلا تقدمنا بتعديلين حول المادة 45 تعديل أولي في ما سميناه الأسبوع الفارط الائحة الأولى وأظن سبق أن اتزمنا معع الأغلبية عندما تبنينا تعديلاتها 61 والتي تعادل نفس العدد للمواد مشروع القانون المالي وبالتالي اعتبرناها تعديلات أو بديل لمشروع القانون الحكومي فالتزمنا بعدم الفحص عليها لكن السيد الرئيس أظن أن التزامنا نفذ صبره وبالتالي يمكن أن نتكلم بكل وضوح في ما يخص الائحتين. الائحة الأولى أي تعديل حول المادة 45 الذي تبنيناه من طرف فرق الأغلبية .

سيدي الرئيس ،

نظرا لتواجد السيد الوزي الأول المحترم عمنا، فنحن نسحبه في ما يخص التعديل الذي تقدمنا به كمعارضة هو تعديل سيدي الرئيس فقط لملائمة المادة 45 كما جاءت في مشروع القانون المالي مع المادة43من القانون التنظيمي للمالية، فالقانون التنظيمي للمالية، المادة 43 تقول : "يمكن في حالة ضرورة ملحة وذات مصلحة وطنية أن تفتح اعتمادات إضافية بمرسوم هذا المرسوم يصدر انطلاقا من المادة 45 من الدستور المشروع الذي أنجزته الحكومة حاجتان إما خلط أو غلط لماذا لأنه المادة 45 من المشروع الحكومي جاءت ودمجت المادتين 42و43 للقانون التنظيمي بإثنتين في المادة 43 التي جاءت في قانون المالية" وهنا أقرأ المادة كما جاء في المشروع القانون المالي وفقا لأحكام المادة 43 من القانون التنظيمي للمالية يؤذن للحكومة في حالة ضرورة ملحة ذات مصلحة وطنية إلى حد الآن هناك انضباط مع المادة 43 من القانون التنظيمي لكن مع الأسف الشديد أضيف شيئا آخر ما أضيف؟ أن تفتح اعتمادات إضافية بمراسيم الحاجيات المستعجلة والغير المقررة، وهذه الحاجيات عير منصوص عليها في المادة 43 من القانون التنظيمي هو منصوص عليها في المادة 42، وأقرأ عليكم المادة 42 من القانون التنظيمي «يفتح فصل غير مرصود لأي مرفق من المرافق تدرج فيه النفقات الطارئة والمخصصات الإحتياطيةفيما يتعلق بالباب الأول من الميزانية العامة، يمكن أن تباشر اقتطاعات عن الفصل المذكور في أثناء السنة للقيام عن طريق اعتماد إضافي بسد الحاجيات المستعجلة والغير المقررة وهنا كما قلت لكم إما وقع خلط أو هناك مادة ملغومة لماذا؟ نحن فهمناها وأكيد بأن المعارضة دائما تفهم بشيء من النقصان، فهمنا بأن الموارد التي يجب أن تخصص للمقتضيات الواردة في المادة 45 أي سد الحاجيات المستعجلة، الحكومة أرادت أن تأخذها من أين؟ من الاقتطاع المنصوص عليه في المادة 42 ولذلك نطلب فقط من الحكومة إما عدم التنصيص فقط على المادة43 لأنها متواجدة وإذا أرادت من جديد أن تكررها والذكرى تنفع المؤمنين أن تأتي بها كمافي القانون التنظيمي،

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية :

أولا أسجل سحب أحد التعديلين وكما نعرف هو من الصنف الأول الذي كانت الحكومة تقدم فيه بعض الاجراءات الدستورية، بالنسبة للتعديل الثاني الذي تقدم به السيد المستشار لن أطيل لأن الأمر يتعلق بالتعديل الأول، قدمت الإثنين وصاحبوا الأول إذن فقط سيدي الرئيس أريد أن أؤكد أن هذه المناقشة كانت طويلة في اللجنة وليس من الضروري إعادتها أمام الجمع العام لأن الأمر لا يتعلق بمقتضيات ملغومة، بل إن الصيغة التي جاءت في المادة45 من المشروع في تقييدات إضافية فالزيادة على الضرورة- وأسطر على الضرورة الملحة ذات المصلحة الوطنية الواردة في المادة 43 من القانون التنظيمي للمالية تمت إضافة-لسد الحاجات المستعجلة وغير المقررة- حين إعداد الميزانية، ولذلك إن هذه الاضافة مرتبطة بشطرين وغير منفصلة عنهما لكل هذه الاعتبارات الحكومة غير متفقة مع التعديل المقترح.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، وباب المناقشة مفتوح،هل من يعارض التعديلين لأنه الآن كنت أحب أن نناقش تعديل ولكن التقديم شامل والجواب كذلك شامل للتعديلين معا هل من يعارض؟ الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري.

المستشار السيد أحمد القادري :

شكرا سيدي الرئيس،

السادة المستشارين،

أعتقد أنه عندما يتعلق الأمر بالخضوع إلى المقتضيات الدستورية أننا في الأغلبية الحكومية الكل ملتزم بالمقتضيات الدستورية التي تضع الشروط لكي تشرع الحكومة في إطار قانون الإذن ولهذا لا أعتقد المقتضيات الدستورية تحتاج إلى فريق يدافع وفريق يعارض، الدستور فوق الجميع ولا معنى أن نتشكك في شيء بمعنى أنه قد يكون مخالف للدستور والفقهاء يقولون ما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، المعارضة لم تثبت أن هناك أي تصرف يخالف مقتضيات الدستور وإنما تقول أن هناك أشياء قد تكون ملغومة وأنها تطلب الايضاح وأنها تطلب المطابقة للدستور، والدستور كما قلتم سيدي الرئيس على سبيل النكتة هناك المجلس الدستوري الذي يحمي كل التشريعات التي تصدر حتى لايكون استبداد الأغلبية أو لغيرها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، على ما أعلم التعديلات الاول طرح أمام اللجنةإذن مهما أنه طرح أمام اللجنة يمكن مناقشته أمام المجلس، الكلمة للمستشار السيد بروال.

المستشارعبد السلام بروال:

الجواب الذي سمعناه من الأغلبية أسف على الطريقة هو نوع من التهديد من أراد فيجب اللجوء لمجلس الدستوري، نعرف هذا السيد المستشار المحترم لاتهديد اسمح لي مع احتراماتي السيد الوزير الأول-

السيد رئيس المجلس :

لايجب أن يكون حوارا ثنائيا، السيد الرئيس المحترم أنا مع الطرح الذي أدلى به الزميل مولاي أحمد القادري لايمكن لنا أن نصوت.

فيما يخص مقتضى دستوري القانون التنظيمي هو امتداد للدستور لايمكن ويجب علينا جميعا أن نقتنع بنفس المقتضى القانون التنظيمي فيه عاد لكن في المادة 42 و 43 - المادة 42 موضوع مستقل وهو الموضوع المتعلق بسد الحاجيات المستعملة وغير المقررة عند إعداد الميزانية هذا هو المقتضى الوارد في المادة 42، المادة43 مستقلة تماما تعالج موضوع مستقل يتعلق بضرورة ملحة ذات مصلحة وطنية، الأمر يختلف فيما يخص الجانب التمويلي فيما يخص المصالح ذات المصلحة الوطنية، الدستور أو القانون التنظيمي أعطى الصلاحيات للسيد الوزير الأول المحترم أن

يفتح اعتمادات إضافية بمرسوم بمعناه، بينما فيما يخص الموضوع المتعلق بسد الحاجيات الضرورية والغير المقررة فالقانون التنظيمي أعطى الصلاحية للحكومة أن تقتطع هذه الضروريات من البند الموجود في الميزانية وسنصل له وبالتالي واضح سيدي الرئيس أنا مع السيد القادري لا يمكن اعتبار أننا أنهينا مناقشة التعديلين.

التعديل على المادة 45- التعديل المتعلق بفتح اعتمادات إضافية. والتعديل رقم 16.

طيب إذن ننتقل إلى المادة 45 متفقين أيها الإخوة.

نعم طيب، المادة 45 هل يمكن طرحها على المجلس كما صادقت عليها اللجنة، إذا سامحتم لي فلنرجع إلى الوراء، التعديلات المطرحة في نظركم .

- وقع سحب التعديل الأول -

طيب التعديل الثاني من فضلكم تتبع المسطرة ما اقترحه عليكم في البداية، اقترحنا عليكم مناقشة تعديل ....

يوجد خلاف في التعديلات لهذا فالرئاسة اقترحت عليكم مناقشة على كل تعديل على حدى، فتعاونوا معنا إذن نسجل أن التعديل رقم 73 سحب وانتهى الأمر .

التعديل الثاني الذي يحمل رقم 16 والذي يقضي بعرض المراسيم التي تفتح الحكومة بموجبها اعتمادات إضافية.

طيب انتهت المناقشة مع العلم أن السيد عبد السلام بروال عمل مناقشة شاملة للتعديلين، أرجوكم تفادي هذه المسطرة وتتبع المسطرة التي تقترحها عليكم الرئاسة المادة 16.

أنهينا المناقشة أعرضها على المجلس.

- نقطة نظام -

تفضل السيد المستشار.

توضيح سيدي الرئيس ...المجموعة الأولى التعديل رقم 16 سحبه، لم يناقش، التعديل المناقش هو رقم 37 في المجموعة الثانية ويجب أن يعرض الآن على التصويت وشكرا -

طيب نعتبر بأن التعديل رقم 16 ... أولا يمكن عرضه على التصويت لأنه لم يطرح في اللجنة.

طيب التعديل رقم 37 أنهينا المناقشة ونعرضه على التصويت. ويبدو للبعض بأن القضية سهلة ولكن أنا شخصيا بدأت في التعديل وأصبحنا في التعديل الثاني ورجعنا للأول فالمرجو منكم تتبع منطق واحد.

أطرح التعديل 37 على التصويت :

- الموافقون 78
- والمعارضون 102
- الممتنعون لأحد.

رفض التعديل.

أعرض المادة 45 كما وافقت عليها اللجنة أعرضها على التصويت :

- الموافقون : 104
- المعارضون 79
- الممتنعون لأحد.

صادق المجلس على المادة 45.

المادة 46 ورد بشأنها تعديل من فرق المعارضة يحمل رقم 38 ويتعلق بالرفع من عدد مناصب الشغل.

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال :

المستشار السيد عبد السلام بروال :

لتسهيل مأمورية الرئاسة وتسهيل مأمورية المجلس نسحب جميع التعديلات الخاصة باللائحة الأولى لكي لانلام كما لمنا أحد الزملاء من الأغلبية في ما تبقى من التعديلات من اللائحة الأولى نسحبهم لتسهيل مأمورية المجلس.

فيما يخص التعديل رقم 38 سيدي الرئيس، يتعلق بإحداث مناصب مالية إضافية، أكيد أن الحكومة أتت في مشروعها بمبلغ أولي هو 9980 بعد ذلك أتت بتعديل حكومي على مستوى مجلس النواب وأضافت 500 منصب وارتفع هذا العديد 11480 نحن تقدمنا بتعديل لنرفع هذا العدد إلى 15 000.

لدي ملاحظة أولى سيدي الرئيس، إذا تذكرتم في السنة الفارطة هذا المقتضى لم يأتِ ففي مشروع القانون المالي وتقدمنا

بتعديل لكي نبرز للجميع عدد المناصب المالية المتوفرة في مشروع القانون المالي، ولكن بالأساس لنبرز التوزيع لهذه المناصب المالية على مختلف القطاعات، أكيد أن هناك وثيقة وزعت علينا في السنة الماضية وثيقة تتضمن توزيع المناصب المالية ولكن الوثيقة في حد ذاتها ليست بوثيقة رسمية فتقدمنا بالتعديل لإدماج كل ما جاء في تلك الوثيقة الإضافية في مشروع القانون المالي لكن قيل لنا السنة الماضية بأن المناصب المالية أو التوزيع للمناصب المالية أو إعادة انتشهر المناصب المالية هي من اختصاصات الحكومة من اختصاصات الجهاز التنفيذي وبالتالي رفض تعديلنا اليوم نستغرب ، نفس التعديل الذي صوتوا عليه هذه 5 أشهر وليس بنسبة في 6 أشهر أو سبعة أشهر صوتوا ضده وقلتم لنا لا اليوم الحكومة تأتي به والتوزيع موجود أنا شخصيا بعد رفض التوزيع ذهبت مع زملائي في المعارضة وراجعنا «سورنا» ووجدنا بأن التعديل في حد ذاته حقيقة ما كنا نتقدم به لكونه يكرس الازدواجية، المناصب المحدثة في مشروع القانون المالي والمنصفة لكل إرادة هي متواجدة في الميزانيات القطاعية التي درسناها قطاع ميزانية التسيير في شقين، الموظفون والمعدات، والموظفون عندما تدارسنا القطاعات على مستوى اللجان تعرفنا بالضبط على عدد المناصب وما هي المناصب الإضافية، وبالتالي التنصيص عليها في مشروع القانون هو «غير ضياع» لافائدة لكون هذه المناصب ونحن سنأتي بالمادة 47 وسنرى الحكومة مل هو الدفع «ديالها».

فيما يخص الازدواجية لذلك السيد الرئيس أردت أن أذكر بهذا المقتضى لماذا سيدي الرئيس تقدمنا ب 15000 نحن في سنة 1999 الدفعة الأولى بالنسبة للمغاربة الذين توظفوا خصوصا في قطاع التعليم، قطاع الشرطة الأمن كلهم وجلهم الحاليين توظفوا 58 و 59 و 60 معناه بأن السنة 1999وفي 2000 أفواج وأفواج من الموظفين سيحالون على التقاعد أكيد بأن السيد وزير المالية صرح لنا بأن عدد المتقاعدين سيبلغ ما بين 5000 و 5500 ولكن نظن بأن هذا العدد سيكون أكثر خصوصا عندما تناقشنا مع السيد وزير الوظيفة العمومية وكان معه المدير المسؤول عليالمكتب المغربي للتقاعد وأشارلنا تقريبا «بواحد» العدد.

ثانيا نعرف أن المناصب المالية المحدثة لاتحدث بالأساس للتوظيف تحدث لعمليتين اثنتين الأولى تمكن الموظفين القائمين العاملين من الترقية لايمكن لأي موظف أن يترقى من سلم ألى سلم أذا لم يكن منصبين السلم الذي هو فيه والسلم فترغ معناه بأن جل المناصب المخصصة لبعض الزطر بعض الفئات معينة لترقيتهم. الصنف الثاني هناك في قانون الوظيفة العمومية عندما نريد أن نرقي موظفا من السلم 10 إلى السلم 11فهناك كوطة للمناصب أي 25% عندك 100 منصب مالي بالنسبة للسلم 10 لذلك % 25 هي يمكن ترقيتها للسلم 11 وبالتالي هناك تسابق الإدارات فيما يخص تجديد المناصب المالية لكي يتمكنوا من ترقية الموظفين لذلك نحن .... نريد موظفون جدد موظفون«لاأقول» موظفون أكفاء لكي نمازس إدارة حديثة نريد هذا النوع من أجل هذا تقدمنا بهذا الاقتراح لإضافة 15000 أكيد بأن السيد وزير المالية سسيجيبنا في الفصل 51 تعودنا عليه في البرلمانات السابقة والزملاء الحاضرين هنا والسيد الرئيس، الفصل 51 و 50 الذي كان سابقا ونادرا ما الحكومة تلجأ إليه الأسبوع الماضي 30أو 40 مرة أكثر من هذا بالإضافة إلى 51 أضافوا لنا 57 والآن 51و57 لانعرف هل 51 أو 57 لذلك أقول بأن السيد وزير المالية سيدافع الفصل 51 من هنا نقول في المعارضة عندما أتت الحكومة بتعديل وإضافة 500 منصب في مشروع القانون الذي عرض على مجلس النواب هل أتت بالفصل 51 وهنا أذكر جميع الزملاء الحاضرين بأن الفتل 51 ليس هو سلاح الحكومة الفصل 51 هو سلاح لنا جميعا والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان عدة مرات شرح هذا المقتضى وهو مقتضى أمر يجب أن نلتزم به جميعا ليس نحن عندما نتقدم بتعديل الحكومة تأتي بالفصل 51 الحكومة عندما تريد أي تغيير وتضيف لاتأتي بالفصل 51، لذلك أطرح السؤال من أين أتتك الأموال لإضافة 500 منصب الذي أتت به الحكومة في إطار التعديل الذي قدم على مستوى مجلس النواب. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية فتح الله والعلو :

أتاسف لأنه لايجب أن يكون مثل هذا النقاش داخل اللجنة لأنه في اللجنة قد أطلنا كثيرا وأعطينا جميع التفسيرلت وكانت المواقف، والسيد المستشار الآن يذكر بالموقف الذي قالته الحكومة ويعيده. المهم أريد أولا من الناحية التشكيلية أن أقول بأنه يجب ألا ننسى أنه عندما قدمنا القانون المالي للسنة الفارطة كنا قدمناه ضمن قانون تنظيمي ولم يبق موجود وجاء قانون تنظيمي جديد الذي جاء بعد القانون المالي للسنة الفارطة وهذا القانون مبني على ضوابط الشفافية والحمد لله وهذه الشفافية هي التي تجعل الآن الحكومة أمام الرأي العام وأمامكم وتقول بأنه مفروض عليها أن تقول عدد المناصب وكذا توزيعها وهذا بالسؤولية ويصفق على الشفافية وإلا لابد أن يكون ضد الشفافية.

النفقطة الثانية مثل ما قال العديد من السادة المستشارين وحتى من المعارضة قضية التشغيل هي قضية تهمنا كلنا وهي تهم كل المغاربة بعد القضية الوطنية وبالتالي لما تأتي الحكومة لإحداث مناصب جديدة فبالأساس لمراعات الحاجيات الإدارية وكل واحد عمل في الإدارة يعرف بأن حاجيات الإدارة يجب أن تكون هي العنصر الأساسي لتحسين تأطير الإدارة كما وبالتالي الأرقام التي أعطيناها هي التالي. طبعا انطلاقا من الدراسة التي كانت لدينا وقع زيادة 500 في قطاع التعليم لأنه دراسة كذلك ووجدنا من طبيعة الحال الموارد الخاصة بها انطلاقا من النفقات الطارئة وهذا ما ذكرناه عدة مرات وليس من الضروري أن أعيد دائما كل ما ذكرته لكل هذه الاعتبارات وكما قال السيد المستشار لأنه يعرف ربما الدستور بأنه الحكومة تدفع بالفصل 51 بل أكثر من هذا سيدي المستشار أعتبربأنه من الدستور بأنه من الضروري كذلك على النواب مسبقاأن يحترم المادة 51 لأنها فوقنا كلنا لا على الحكومة ولا المستشارين والنواب والبرلمانيين بصفة عامة فلذلك باسم الحكومة أدفع بالفصل 51 وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

موقف الحكومة واضح وهو الدفع بالمادة 51 وسبق لنا زن تعرضنا لهذه المادة هي تمنع اللجوء إلى التصويت ولكنها لاتمنع المناقشة بخلاف المادة 57 بالنسبة للتعديل لم يناقش في اللجنة هذه المادة تمنع حتى البحث وللحكومة أن تعارض على بحث كل تعديل لم يعرض على اللجنة فلهذا باب المناقشة مفتوح بالنسبة لهذا التعديل ولكن أقول مسبقا بأن الحكومة تقدمت ودفعت بتطبيق الفصل 51 لن نلجأ إلى عملية التصويت فلهذا أطرح السؤال هل من تدخل لمناقشة هذا التعديل؟معارض ومؤيد للتعديل؟ هل هناك مستشار يعارض التعديل؟طيب الأمر واضح، هل هناك مستشار يؤيد التعديل؟ إذن هنالك رغبة في عدم مناقشة التعديل فلهذا نقف عند هذا الحد مع العلم أن الحكومة طالبت بتطبيق المادة 51 وننتقل إلى المادة 46 لم يرد بشأنها تعديل هنالك ولكنه يقضي بإضافة مادة جديدة 46 مقررة ولكن بالنسبة للمادة 46 لم يرد بشأنها تعديل - يمكن - إذن المادة 46 أعرضها على المجلس للتصويت :

- الموافقون 104،
- المعارضون 79،
- الممتنعون لأحد.

طيب هنالك تعديل بإضافة مادة جديدة تحمل رقم 46 مكررة ورد تعديل من فرق المعارضة حول المساواة بين فئات المتقاعدين.

الكلمة للمستشار السيد بريكة الزروالي:

السيد المستشار بريكة الزروالي :

سيدي الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء،

والسيدة والسادة المستشارين،

تقدم فريقنا، فريق الاتحاد الدستوري بتعديل بتطبيق ردح ومبادئ حقوق الانسان وإقرار العدل والمساواة بين فئات المتقاعدين الذين فرقتهم الإصلاحات التشريعية لسنة 1989 -1997،

سيدي الرئيس ،

لقد عرف قانون المعاشات 11 -71 المؤرخ في 12 ذي القعدة 1391 موافق 30 ديسمبر 1971سيدي تعديلات وإصلاحات كانت لها أهميتها بالنسبة للموظفين المحالين على المعاش ومن جملة هذه

القوانين التعديل رقم 89.6 الذي رفع النسبة من 20% إلى 50% من الأجر الاجمالي وقد طبق هذا القانون اعتبارا من سنة 1990 وقد نص القانون المذكور على إدخال نصف التعويضات القارة في حساب راتب المعاشات بالإضافة إلى الراتب الأساسي والتعويض عن الإقامة، وجاء تعديل آخر بمقتضى القانون التعديلي المؤرخ في 2 غشت 1997 الذي تم بمقتضاه إدخال النصف الباقي من التعويضات في حساب المعاش وعلى الرغم من أهمية هذه التعديلات والإصلاحات التي أدخلت على قانون المعاشات في ظل الحكومات السالفة فقد ترتب عن ذلك تمييز بين ثلاث فئات من المتقاعدين فئة ما قبل 1990 وفئة ما بعد 1990 وفئة ما بعد 1997.

إذن أصبح المحالون على المعاش من الادارات العمومية يتكونون من طبقات ثلاث وهذا التمييز يعتبر مجحفا وغير عادل وكما أنه لا يستجيب لطموحات بلادنا نحو تحقيق عدالة اجتماعية وضمان العيش الكريم لكافة أبناء هذا الوطن الذين خدعوا وضحوا في إدارته طوال سنوات شبابهم وحتى سنوات شيوخهم فإن موظفي وأعوان الدولة المتقاعدين قد أفنوا شبابهم وكهولتهم لبلدهم ولايعقل أن هذا الحيف هو الجزاء المخصص لهذه الطبقة.

ونظرا لهذه الحيثيات ولأسباب أخرى وبهدف رفع الحيف والتمييز بين فئات متقاعدي الادارات العمومية ومنأجل ضمان دخل محترم وموحد لكل الفئات فإن المنطق يقضي بتوحيد التطبيق التشريعي المعمول به خصوصا في مجال المعاشات مع أن هذا مجال حيوي لابد من أخذه بعين الاعتبارفي الناحية الاجتماعية لهؤلاء المواطنين مع اعتبار الاستفادة من نظام المعاشات المطروح اختياريا على أساس شراء المدة المطلوبة بالنسبة للذين لم يستفيدوا من الاصلاحات المشار إليها أعلاه. هذا بخصوص حصة المستفيدين .

أما الحصة التي تلتزم الدولة بأدائها لفائدة صندوق االتقاعد باعتبارها مشغلا فإننا قد اقترحنا رفع نسبة الرسوم والضرائب المفروضة على المواد الكمالية مثل الكحول والتبغ ومواد التجميل والسيارات الفخمة والغلاف المالي المستخلص من هذه الزيادة يخصص لأداء حصة الدولة لقاعدة الصندوق الوطني للتقاعد حتى تتمكن جميع فئات المتقاعدين من الاستفادة من رواتب مريحة وموحدة فليس هناك من خدم الإدارة العمومية أفضل أو أكثر أو أحسن من الآخر، فلماذا هذا التمييز إذا قبلنا أيها السادة المستشارين إذا قبلنا هذا فإننا نقنن الفوارق الاجتماعية بين طبقة المواطنين نعم بين طبقة لها العمل ونفس الكفاءة عملت جنبا إلى جنب مع زملائها الذين ساعدهم الحظ فأصبحوا يتوصلون برواتب محترمة تفي بمتطلباتهم المادية، فنحن نضع هذا التعديل أمام ضمائركم وضمائر السادة المستشارين وأمام ضمير الحكومة من طبيعة الحال لتقولوا كلمتكم النهائية في هذا الموضوع وليس لنا من حاجة إلا الدفاع عن فئات من المواطنين تطالب بحقوقها ونحن كمعارضة بناءة ندافع عن حقوق المواطنين ومن ضمنهم الموظفون المحالون على المعاش قبل قانون غشت 1997 وإذا كان الدستور كما أشار بعض الزملاء قبل هينة يجعل المغاربة سواسية أمام القانون قلا يعقل أن يكون المغاربة فئات ثلاث يعني أن يكون المغاربة طبقة "أ" أو "ب" و"ج" وبضمائركم أضع هذا التعديل وشكرا لكم على انتباهكم، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير المالية والاقتصاد.

السيد وزير الاقتصاد والمالية :

سيدي الرئيس،

لابد أن أذكر ولابد أن يعترف الجميع بأن الحكومة في هذا القانون المالي جاءت في هذا القانون المالي في إجرائين لصالح المتقاعدين أصحاب المداخيل المتواضعة الذين كانوا يأخذون معاشات أحيانا في أرقام مضحكة والآن بفضلكم بفضل المشرع واقتراح الحكومة أن تقرر حد أدنى وهو 500 درهم كحد أدنى لمعاشات المتقاعدين وأعتقد أن هذا الإجراء اجتماعي له أهمية جاء بمبادرة من الحكومة وهذا الإجراء بطبيعة الحال أن الحكومة ستعطي مواد جديدة للصندوق المغربي للتقاعد والإجراء الثاني كان

عن طريق توسيع إعفاءات ضريبية خاصة بالمتقاعدين كلهم الشيء الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى تحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين فلابد أن يعترف الجميع بأنها إجراءات إيجابية أما التعديل الإضافي الطي تقدم به السادة المستشارون المحترمون فهو أولا من الناحية القانونية ليس له مكانة في القانون المالي لأنه يدخل في إطار القانون المحدث لنظام المعاشات المدنية من القانونية لكن بأنهم يتشبثون به يكون في إطار القانون المالي بالرغم من أنه من الناحية العلمية والناحية القانونية، لا يمكن أن يكون مثلا فطبيعة الحال حتما سيؤدي إلى اختلال في توازن الصندوق المغربي للتقاعد وسيؤدي بالتالي إلى اختلال للميزانية نظرا لأن الميزانية كما تعلمون في النفقات المشتركة تسد عجز هذا الصندوق انطلاقا من هذا فإنني أدفع بالفصل 51 من الدستور.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، هل من يريد مناقشة هذا التعديل وطبقا للقانون الداخلي للمجلس لا يمكن أن يتدخل للمنقشة إلا متكلم مؤيد للتعديل.

الكلمة للسيد المستشار باسم الفريق الدستوري،

السيد المستشار باسم الاتحاد الدستوري :

شكرا سيدي الرئيس،

أولا للتصحيح فقط فهذا التعديل مقدم من طرف فرق المعارضة كلها وليس من فريق الاتحاد الدستوري وحده فلابد في الواقع كما جاء على لسان السيد وزير المالية على هذا القانون المالي جاء بإجراءات التي صفقنا لها كمعارضة لأنها جاءت لتطمين طبقة معنية من المتقاعدين أن يتقاضى 100 درهم أو 80 درهم أو 90 درهم وجاء هذا الإجراء الذي هو 500 درهم لأنه لا يمكن أن يكون أقل من 500 درهم وصفقنا له معارضة وأغلبية وقلنا له ولكن الأشكالية ديال وضع هذا المقترح أو التعديل الآن لأن فريق الاتحاد الدستوري كان قد وضع مشروع قانون يحمل 12 المسجل بتاريخ 28 يوليوز 1998 الذي يهدف في مضمونه إلى هذا الموضوع ولكن داخل اللجنة أعضاء الحكومة الذين حضروا في مناقشة هذا المقترح وهذه سنة وهو يناقش ويدور داخل اللجان ولم يبت فيه من الضرورة ومن الممكن أن يتم إدخاله كتعديل داخل القانون المالي ما هو الموضوع ؟ الموضوع بسيط لأن المتقاعدين المغاربة سواء كان أستاذ أو ممرض أو يكون شيء من هذا القبيل عندنا ثلاث فئات.

وهذا غير منطقي وغير معقول ولو يتفاوت بيوم وحتى التفاوت في المعاشات تفاوت جد كبير وليس بتفاوت قليل هناك أناس قبل 1990 ولديهم نسبة معينة من 20% التي تزداد إليهم وآخرون الذين أتوا في هذا التعديل رقم 6-89 ثم جاء قانون التعديل آخر الذي هو 1997 الذي أعطى 50% ثم جاء الآخر الذي يعطي 100%.

إذن عند ثلاث فئات وليس هناك توازن ومنطق وهذه القضية غير مفهومة حيث أن نفس الأساتذة ونفس الموظفين الذين يتوفرون على نفس العمل ونفس المدة ونفس السلم ويتقاضوا تقاعد غير منطقي وغير متوازن وهو فرق شاسع وقلنا لإزالة هذا الحيف لابد من العمل على تعميم نفس المعاش على هذه الفئات كلهم وهذا التعميم هناك الدولة كمشغل تعطي حقها للصندوق الوطني للتقاعد ثم هناك المشغلين المتقاعدين حتى هم طالبنا أن يشتروا النقط الموازية للفرق الذي لديهم فيما يخص هذا الصندوق لن يضيع المتقاعدين حتى هم طالبنا أن يشتروا النقط الموازنة للفرق الذي لديهم فيما يخص هذا الصندوق لن يضيع المتقاعدين سيؤدي ما عليه والدولة كمشغل هي الأخرى ستؤدي واجب الصندوق الوطني للتقاعد وقلنا أن سيكون الإقرار من أجل التوازنات المالية وبإمكان الدولة ووزارة المالية أن ترفع من قيمة بعض المواد الكمالية كالزيادة في ثمن السيارات الفخمة أو مواد تستعملها طبقات معينة نرفع من TVA بالنسبة للسكان 20 و21 لكي ندعم الصندوق بالإمكانات حتى يتم التوازن .

ونطلب وهذه مسألة خطيرة بالنسبة للسكان بالنسبة للموظفين الذين أفنوا حياتهم في خدمة هذا الوطن وفي الأخير الذي يتفاوت بيوم أو بيومين مع القانون يصبح في فئة أخرى مع ذلك الفرق الشاسع فيما يخص المعاشات ونتمنى أن تكون الحكومة تنتبه لهذا الموضوع فإذا لم يحل هذا العام فنتمنى أن يحل العام المقبل والمشكل أن يحل هذا المشكل بطريق أخرى شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

أعتبر بأن المناقشة انتهت ونمر للمادة الموالية تطبيقا للمادة 41 نتقل بإذنكم إلى الجدول "ب" المادة 47 الباب الأول التوزيع على القطاعات الوزارية والفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة برسم سنة 1999-20000.

سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطات الوزارية وتجدون دائما فصلان فصل يتعلق بالموظفين والأعوان وفصل يتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة لأن التجهيز سيأتي في باب آخر، البداية هنالك وعلينا أن نساير الترتيب الذي جاء في القانون المالي في البداية مشروع ميزانية مجلس النواب أعرض للتصويت الفصلين أعفي المجلس من ذكر أرقام الفصلين من الجدول "ب" أحد الفصل يتعلق بالتسيير والموظفين والأعوان والفصل والآخر بالمعدات والنفقات المختلفة أعرض على التصويت .

سيدي الرئيس،

وصنا للمادة 47 أن نناقشها ولما نناقشها نمر للجداول فالمادة 47 لحد الآن أظن أنه لم يوجد من يمنع مناقشتها،

أولا سيدي الرئيس، لدي ملاحظة فيما يخص المسطرة المادة 47 تحدد المبلغ الخاص بالاعتمادات للتسيير المنصوص عليها في القانون المالي أي الاعتمادات المخصصة للموظفين والمعدات هذا المبلغ.

سيدي الرئيس ،

وهنا قلت فيما يخص المسطرة هذا المبلغ الذي هو 63 مليار و438 مليون و425 ألف هذا المبلغ سيدي الرئيس سبق لنا في الفترة السابقة أن صوتنا عليه في إطار الفصل المتعلق بالتوازن هل يمكن أن نصوت مرة ثانية صوتنا عليه وذهب وإلا رجعونا فيما يخص طلبنا هو أن نصوت على الجزء الخاص بالمداخيل ونترك الجزء الخاص بالمصاريف إلى ما بعد، قلتم لنا لا القانون التنظيمي واضح وصريح على الجدول بأرقامه والعبارات الواردة فيه هل يمكن لنا أن نصوت مرة ثانية.

ثانيا سيدي الرئيس، دائما فيما يخص المسطرة، المادة 47 نصوت على المبلغ الإجمالي ولكن كذلك نصوت على الجدول "ب" الذي يوجد في الصفحة 71 الجدول "ب" ما معناه هم الاعتمادات القطاعية الخاصة بالوزارات ميزانية التسيير، الموظفين والمعدات ولاحظت سيدي الرئيس في الجداول أو البرامج الخاص بعملنا سنصوت علي المواد ومن بعد سنصوت عليها في الجدول وبالتالي هل سنصوت مرة أخرى وبالتالي سيدي الرئيس أكرر ما قلته في الجلسة السابقة أن الهيكلة الخاصة بمشروع القانون المالي الحالي لم تأخذ بعين الاعتبار القانون التنظيمي العادي فتابعت الخطة القديمة أكثر من هذا سيدي الرئيس إذ لاحظتم الصفحة 71 المتعلق بالجدول "ب" تتكلم على الباب الأول وعندما نبحث عن الباب الأول قال نجده ولما نذهب للقانون المالي لهذه السنة والسنوات القديمة نجد الباب الأول موجود أغفل الباب الأول لماذا؟ وحيث أن إذا لم يكن الباب الثاني وهناك خليط سيدي الرئيس، ولماذا قلنا لكم وترجيناكم تدريجيا وكان نداء سيدي الرئيس هذه السنة مؤقتا عند عبارة مؤقتا، سيدي الرئيس هناك خليط وبالتالي سيدي الرئيس، أوضحوا لنا هذا المبلغ صوتنا عليه ولما نصوت الجدول سنصوت الميزانية مرات أخرى وبالتالي فعلى سيدي الرئيس أن يبين لنا المسطرة وعندي مناقشة فيما يخص المادة 47.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار قضية التصويت ربما نطلب من السيد الوزير رأيه قضية عملية التصويت يحددها القانون التنظيمي، والقانون التنظيمي بالأخص المادة 39 واضح يجري في شأن النفقات الميزانيات العامة، التصويت عن كل باب وهذا ما سنشرع فيه وعن كل فصل داخل نفس الباب يعني العملية التي اقترحناها عليكم هي أن نصوت علي كل فصل وهذا سيتطلب شيئا من الوقت ومن بعد في النهاية لما تنتهي من التصويت على الفصل نصوت على الباب برمته هل هناك طريق أخرى غير هذه الطريقة التي يشير إليها بوضوح القانون التنظيمي.

سيدي الرئيس، المادة 39 من القانون التنظيمي واضحة وما قلتموه، سيدي الرئيس هو الموجود المادة 39 يجري في شأن نفقات الميزانية العامة والتصويت عن كل باب وعن كل فصل داخل نفس الباب هل معنى هذا سيدي الرئيس سنصوت على الميزانيات القطاعية الميزانيات القطاعية هم الفصول الخاصة بالباب، والسؤال الثاني الذي أطرحه سيدي الرئيس هو سبق لنا أن وتنا علي المبلغ الإجمالي وهل سنكرر.

السيد رئيس الجلسة :

سيدي المستشار، بالنسبة للميزانية الفرعية سنصوت على الفصول فصل فصل، وفي الحقيقة هناك فصلان بالنسبة لكل ميزانية من جهة الموظفين ومن جهة المعدات والنفقات المختلفة، ومن بعد سنقوم بالتصويت على الباب برمته وأظن بأن هذا هو مضمون المادة 39 في القانون التنظيمي، وأعتقد على بركة الله طيب أول ميزانية، ميزانية مجلس النواب سأعرض للتصويت فصلين 1-2-1-1-301 والفصل 1-2-1-2-0-3، فصل متعلق بالموظفين وفصل متعلق بالمعدات.

الكلمة للمستشار السيد الكنفاوي.

السيد المستشار الكنفاوي :

شكرا سيدي الرئيس أظن أننا بصدد مناقشة المصاريف يجب أن نناقشها مادة مادة وأننا بصدد مناقشة المادة 47 فيها الجدول الخاص بها أما فيما يخص الميزانيات الفرعية أما فيما يخص النفقات التي نصوت عليها نحن نصوت عليها في إطار الأسقف وهي كما سترونها آتية بعد المادة 47 فنحن نصوت علي الأسقف فقط فيما يخص التدقيقات والتفصيلات فذاك من التصويتات التي وقعت في الميزانيات الملحقة، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار السيد عبد السلام بروال.

المستشار السيد عبد السلام بروال :

نود من الحكومة أن نتكلم ما كنا أن نثير هذا الموضوع لولا تدخل السيد الوزير المحترم في الجلسة السابقة إلا جادنا فيها بوثيقة وعلمنا كيف نصوت فهنا كذلك هناك إشكالية مطروحة نريد من الحكومة أن تأخذ الكلمة في الموضوع وأذكر في الفصل 29.

سيدي الرئيس ،

لم يحترم في القانون التنظيمي للمالية تجمع نفقات الميزانية العامة في ثلاث أبواب الباب الأول نفقات التسيير الباب الثاني، نفقات الاستثمار، الباب الثالث: النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي والجدول "ب" سيدي الرئيس ينص على الباب الأول كما جاء في القانون التنظيمي، فمع الأسف الشديد الهيكلة الخاصة بالميزانية، لم تحترم القانون التنظيمي، السيد الوزير قال لنا لا لما تقدمنا بالتعديل قال لنا هذا قد تجاوز المناصب المالية هذا مرتبط بالقانون 1992 وكذلك سيدي الرئيس كنا نود في هذه البداية فالقانون التنظيمي... لكي لا نؤاخذ من سنة إلى سنة نستحسن الأداء ولكن نؤاخذوه .... وثيقة وتسلم إلي الرئاسة وتقول أيها النواب والبرلمانيين، انظروا كيف تصوتوا ونحن نحتج ولو من حيث الشكل الهيكلة الخاصة كالميزانية لم تحترم القانون التنظيمي للمالية، أود من السيد الوزير أن يقول لي الباب الأول أين يوجد ؟ بحث عنه في الجزء الثاني لم أجده تماما وجدته فقط في الجدول "ب" الصفحة 71 أما في الباقي لا يوجد الجزء الثاني عادة يكون مقسم إلي أبواب وهنا لدي القانون التنظيمي للسنة الحالية 98-99، فيه الباب الأول والباب الثاني، وبالتالي سيدي الرئيس نود أن نعرف موقف الحكومة فيما يخص المادة 29 من القانون التنظيمي للمالية الذي أذكر مرة أخرى أن القانون التنظيمي للمالية هو مشروع حكومي وليس خاص بنا صوتت عليه الأغلبية ونددنا ... أن هذا عمل برلماني هذه حقوق تهضم ولم تصغوا إلينا والآن الأغلاط ترتكب وفي الغد السيد وزير المالية كما قيل لنا في الأسئلة الشفوية عندما طرح أحد الزملاء سؤال شفوي فيما يخص الزيادات، قال لنا لا القانون صادر عن البرلمان والمشروع حينما نصوت عليه مليء بالأغلاط وصادر على البرلمان، فإن البرلمانيين هم الذين يرتكبونها فلا نريد أن نندد ... من حيث الشكل وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس :

طيب الكلمة للمستشار السيد أحمد القادري وننهي هذا الخلاف والرئاسة، ستقترح عليكم مخرجا لهذا الخلاف، والكلمة للسيد القادري.

المستشار السيد أحمد القادري :

سيدي الرئيس،

أعتقد أننا نناقش أحد المساطر المحددة في القانون الآن هناك مناقشة عامة بعيدة تمام البعد على المقتضيات الخاصة بالقانون الآن لأن الفصل 264 من النظام الداخلي تجري المناقشات حول مشروع قانون المالية طبقا لمقتضيات الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين،

سيدي الرئيس،

طالعتم على المادة 39 طريقة التصويت على القانون المالي في قانون تنظيمي مكمل للدستور والمسطرة هي تقريبا دستورية فماذا نريد نحن في هذه المناقشة هل نغير هذا القانون الدستوري الذي نعمل في ضوئه، الآن نناقش القانون المالي مادة مادة ونصوت الإشكالية التي تناقش الآن لم نفهمها نحن هل بناء القانون المالي يجب أن يكون مقسم إلى أبواب أولا يكون هذه أشياء نلتمس منكم سيدي الرئيس في إطار هذه المناقشة المادة 39 واضحة، ولو أنكم سيدي الرئيس طبقتم هذه المادة 39 التي تسيرون عليها ونسرتموها سنربح وقتا طويلا لأن المسطرة الدستورية لا تتطلب مناقشة وبالتالي ستكون هذه المناقشة خارج القانون وخارج إطار الدستور لأننا نناقش شيء قائم ومحدد وليس بحاجة إلي اجتهاد وإلى ملئ الفراغ فلهذا نلتمس من الرئاسة أن نتقدم في عملنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا -ننهي - السيد الجوهري نريد أن نتقدم

المستشار السيد الجوهري :

شكرا سيدي الرئيس.

القصد من هذه المناقشة وإثارة هذه الإشكالية هو أن الحكومة لم تلتزم القانون التنظيمي للمالية عندما وضعت أو أعدت فصول قانون المالية، هذا هو المقصود منها الالتزام بالقانون التنظيمي للمالية ليس مسألة شكلية ولكنه يترتب على الالتزام به حقوق من جهة والتزامات من جهة أخرى، حقوق ماذا؟ حقوق المشرعين والبرلمان لكي لا تسطوا عليها الحكومة من جهة ومن جهة ثانية كي لا يقع العبث فيما يخص عملية التشريع وعملية التصويت نعطي مثال المادة 40 أحكام تتعلق بتوازن الموارد والتكاليف كما قال السيد عبد السلام بروال، صوتنا على الباب الأول نفقات التسيير 63 مليار و438 مليون و425 درهم نفس المبلغ يوجد في المادة 47، الفقرة الأولى ... يحدد مبلغ الاعتمادات المحدد للسنة المالية 99-2000.

فيما يتعلق بنفقات التسيير في الميزانية العامة ب 63 مليار ... إلى آخره وتوزع الاعتمادات الآن الإشكالية التي ينبغي حلها هو أن لا نصوت مرتين الإشكالية ألا نصوت على المادة 47 سنصوت فقط على الجدول الملحق بالمادة 47 ولما ذكر السيد بروال المشكل الخاص بالباب الأول لأن الترتيب غير موجود، فالآن يجب علينا حل الإشكالية ليس فقط أن نصادق ونستمر في الأخطاء وفي إشكاليات أخرى إذن نقترح ألا نعيد التصويت مرة ثانية على النفقات كلها لأننا سبق أن صوتنا عليها الخاص ب 63 مليار و438-425 ونصوت بالجدول الملحق بها والأبواب بالباب الأول والفصول المرتبط بالباب الأول فصلا فصلا طبقا للمادة 39 من القانون التنظيمي.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية :

سيدي الرئيس ، في الواقع مستغرب من هذه المناقشة تماما وربما هذه المناقشة ناتجة بصراحة عن عدم تدخلنا، فلما أرى أن القانون يطبق من طرف رئيس الجلسة، لا داعي أن أتدخل وهذا احتراما لكم واواحتراما للمسطرة، ولكن المرة الأولى والثانية والمرة الثالثة تتكرر للحكومة، سأضطر للتدخل دون أن أطيل، هذا كله مرتبط بالتصويت للمرة السابقة الخاص بالفصل 40 بالأساس الإخوان لم يقتنعوا بأن التصويت، يجب أن يتم في ذلك الوقت في إطار المادة 40 تم التصويت على الجدول "أ" ثم التصويت على كل

فئات المداخيل وتم التصويت على التوازن ولما نصوت علي المداخيل والتوازن نكون قد صوتنا على الأسقف الخاصة بالنفقات في إطار بطبيعة الحال الحقوق التي يتوفر عليها الإخوة في البرلمان التي هي محترمة ولا يمكن إلا أن تحترم الأسقف التي لا يمكن أن تغير لأنها مرتبطة بالتوازن وهذا قمنا به وليس لدينا ما نرجع إليه وهذا هو المهم الآن وصلنا إلى الباب الأول هو الذي يخص ميزانية التسيير وندخل كما تفضلتم سيدي الرئيس ونبدأ بالتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات وبما أننا صوتنا على بعض القطاعات كذلك التي كان عليها الإجماع وهي متعلقة بالسيادة صوتنا عليها والآن نمر لمجلس النواب وبعده الموظفين والأعوان ثم المعدات والنفقات المختلفة فأرجوكم سيدي الرئيس، نحن نعمل في إطار القانون وطريقة التصويت على قانون المالية، الآن واضحة من طرف القانون التنظيمي المواد 36-37-38-39 من القانون التنظيمي وليس من الضروري أن أعيد قراءة ما قرأته في المرة الأخيرة هذا تطبيق لمقتضيات قانونية وبطبيعة الحال يجب علينا أن نحترمها والحقوق في المرة الأخيرة هذا تطبيق لمقتضيات قانون وبطبيعة الحال يجب علينا أن نحترمها والحقوق الخاصة بالسادة المستشارين فهي فوق الرأس ويجب أن تحترم دائما والحكومة هي أول من سيدافع عليها دفاعا على القانون وعلى الدستور وعلى الشفافية في هذه البلاد وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس :

خلال الجلسة المنصرمة الرئاسة لم تزد أن تتسرع تتذكرون أيها الإخوة أننا كنا وهذا المشكل أثير في اللجنة بأن المسطرة والتصويت على القانون المالي والمناقشة يطرح في اللجنة وفي الجلسة العلنية واستخلاصنا موقفنا قلنا سنعهد إلى لجنة المالية بدراسة هذا الموضوع الموقف الذي أخذناه لن يشكل سابقة التسجيل موجود ولكن كان كان لابد للمجلس أن يتخذ موقفا للخروج من هذه الإشكالية القانونية الآن نجد نفس الإشكالية وهي قضية الترتيب التي جاءت به المادة 29 بالأخص وهذه القضية سنحيها على لجنة المالية ونطلب منها بإلحاح أن تدرس الموضوع وترفع إلى المجلس تقرير ونعرضه على المجلس للمصادقة واستسمح السيد وزير المالية لا يمكن أن ننبني أعمالنا علي مذكرة حررتها مصالح وزارة المالية مع احترامنا لهذه المصالح التي هي ذات كفاءة وتجربة واسعة ولكن السيادة للمجالس بلجنه الدائمة التي توجه أعمال المجلس أرجوكم ملاحظة سجلتموها البارحة واليوم نتجاوز هذه الملاحظة وأقترح عليكم أن نطبق المادة 39 سنصوت على الفصول المسطرة التي اتبعت داخل لجنة المالية ...يكون لنا أجرا ن وإذا أخطأنا سيكون لنا أجر واحد سنتبع هذه المسطرة ويصوت على الفصول فصل فصل ومن بعد نرجع للتصويت على الباب ولكن هذه المسطرة ونصوت ليطمئن السادة المستشارين أن السيادة للمجلس وللجانه الدائمة.

السيد الرئيس :

شكرا، الكلمة للمستشار ولو أن المتكلم المعارض أن يبدأ هو الأول.

السيد المستشار:

سيدي الرئيس، هذه المناقشة لأنه في الواقع إذا سمحت لي نتأسف تمام الأسف لأنه لم نعرف هل نتمسك بالمبادئ الدستورية أو نتمسك بأشياء خارج الدستور، الحكومة مؤسسة دستورية لا يوجد فيها وزراء ينتمون لهذا الحزب أو وزراء يشكلون حكومة متضامنة، حكومة جلالة الملك وهي مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان، وليس من المقبول ولا من المنطق ولا من احترام المبادئ الديمقراطية أن نناقش الحكومة في تمثيلها السياسي لأن هذه القضية بث فيها البرلمان عندما منح للحكومة الثقة ولهذا لا يمكن وأنا ألتمس من زميلي المحترم الذي يدافع ويعمل أن يدافع على المبادئ الدستورية ويقول لي في أي دولة تناقش الميزانية كقاعدة وحدة الميزانية، وفي أي دولة تناقش الحكومة الخاصة بوزراء منتمين لهذا الحزب والوزراء المنتمين لهذا الحزب هذا مس بالديمقراطية ومس بالممارسة الديمقراطية وهو خروج على التوجيهات التي نريد أن نحترمها جميعا الخاصة بصاحب الجلالة الملك، أننا يجب أن نناقش مواضيع وطنية ومنها الميزانية بنوع من البيداغوجية وليس بغيرها وشكرا

السيد الرئيس :

شكرا، ابتعدنا شيئا ما عن موضوع التعديل، نرجع إلى التعديل هل يمكن طرحه على المجلس وما رأيكم ؟

أطرح التعديل على المجلس،

- الموافقون : 79

- المعارضون : 104.

رفض التعديل

أعرض المادة 51 كما وافقت عليها اللجنة :

- الموافقون 104،

- المعارضون 79،

- الممتنعون لا أحد.

الجدول "د" المادة 52 الباب الثاني، التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة لخدمة الدين العمومي برسم 99-2000، مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية هناك فصلان :

- الموافقون 104،

- المعارضون 79.

صوت المجلس على الفصلين بالأغلبية.

أعرض الجدول "د" على التصويت :

- الموافقون 104،

- المعارضون 79،

المادة 52 :

- الموافقون 104،

- المعارضون 79.

الجدول "هـ" المادة 53 توزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات الاستغلال الخاصة للميزانيتين الملحقتين برسم سنة 99-2000 هناك 1234 و5 هناك خمس فصول يصادق المجلس بالأغلبية على هذه الفصول هناك فصول أخرى 11-2-3-4 و5 المتعلقة بالجدول "هـ" تتعلق بنفقات الاستغلال الخاصة بالميزانية الملحقة برسم 99-2000 لإدارة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائط خمسة فصول صادق المجلس بالأغلبية .

أعرض الجدول "هـ" على التصويت :

- الموافقون: 104،

- المعارضون 79،

المادة 53 نفس الشيء الجدول "و" المادة 54 توزيع على الفصول الاعتمادات لنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية الملحقة لدار الإذاعة والتلفزة المغربية صادق المجلس بالأغلبية هناك فصل من الجدول "و" نفقات الاستثمار تتعلق بإدارة المحافظة على الأملاك العقارية :

- الموافقون 104،

- المعررضون 79،

أعرض الجدول "و" على التصويت المجلس صادق بالأغلبية، المادة 54 نفس الشيء المادة 55 والمادة 56 نفس الشيء المادة 57 تكاليف الحسابات الخصوصية للخزينة ورد بشأنها تعديل أظن هو الأخير من فرق المعارضة، الكلمة لأحد السادة أصحاب التعديل، التعديل الأخير يتعلق الأخير بالمادة 57 الجدول "ز" الحسابات الخصوصية للخزينة وبالضبط صندوق النهوض بتشغيل الشباب .

الكلمة للسيد المستشار باسم المعارضة.

السيد المستشار :

سيدي الرئيس، نسحب لتعديل المادة 57 ولكن ألفت النظر، سيدي الرئيس فالمادة 56 لم تعرض على التصويت.

السيد الرئيس :

طيب، سحب التعديل، المادة 57 الجدول "ز" تكاليف الحسابات الخصوصية للخزينة أعرض للتصويت الحسابات المرصدة لأمور خصوصية . صوت المجلس بالأغلبية.

أعرض للتصويت حسابات الانخراط في الهيئات الدولية صوت المجلس بالأغلبية، حسابات العمليات النقدية صوت المجلس

بالأغلبية، حسابات النفقات والمخصصات نفس الشيء أعرض الجدول "ز" للتصويت صوت المجلس بالأغلبية المادة 57 نفس الشيء المادة 58 كذلك والمادة 59 والمادة 60 والمادة 61 كلها هذه المواد صوت عليها المجلس بالأغلبية،

أعرض القسم الثاني برمته للتصويت :

- الموافقون 104،

- المعارضون 79،

- الممتنعون لا أحد،

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون المالي رقم 26-99 للسنة المالية 99-2000 .

وأخيرا أخبر السادة المستشارين بأن مصالح المجلس ستقوم بإعادة ترقيم مواد مشروع القانون المالي انطلاقا من المادة 8 المكررة.

ننتقل الآن إلى آخر عملية في جدول الأعمال وأطلب من السادة المتدخلين الالتزام على الأقل بالمدة التي يحددها القانون الداخلي عملية تفسير التصويت، الكلمة للمستشار السيد المعطي بن قدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، الجلسة لم تنتهي بعد وأطلب من السادة المستشارين تكريم السادة ممثلي ورؤساء الفرق والاستماع إليهم، تفضل السيد المستشار.

<u>المستشار السيد المعطي بن قدور :</u>

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة حول القانون المالي في إطار تفسير التصويت لتأكيد حقيقة تعرفونها وهي أن التجمع الوطني للأحرار الذي أطلق باسمه عبر عن الإتزان والمرونة والنظر البعيد فقد صوتنا لصالح القانون المالي الحالي ودعمنا ووقفنا إلى جانبه ولم تتغير سياستنا وتوجهاتنا الرامية إلى التجاوب مع الأجهزة التنفيذية ومساعدتها على تخطي الصعاب وهي سياسة نابعة من تفهمنا لأوضاعنا وظروفنا وطاقتنا وقدراتنا على مواجهة المنافسات والصراعات والتقلبات العالمية، كل هذا كان حاضرا في تصورنا ونحن نقرأ المشروع يوم عرضه علينا ونعاود قراءته بتجرد وموضوعية، لقد درسناه من جميع زواياه وأركانه وبنوده الثابتة والمحتملة كأول مشروع للحكومة الحالية بعد الميزانية الانتقالية وتساءلنا لماذا تعطي تفسيرات وتوضيحات لبعض أساسياتنا ويشير إلى غيرها باقتضاب وتعمقنا في جوانبه المالية والاقتصادية الصرفة وباهتماماته الاجتماعية وكذلك بالتوجهات التي توفق بها الحكومة وتنسق بين أنواتها كوزارات ومؤسسات ومرافق وأوراش وتخطيط لإنعاش الحياة بالأقاليم والمدن والعالم القروي.

إننا بصدد حكومة هي الأولى من نوعها وهي القاطرة التي ستأخذها إلى رحاب التناوب الكامل ويجب أن نعترف عليها ليس عن طريق تصريح أو مشروع وإنما عن طريق التطبيق والتنفيذ، وعندئذ سيسهل علينا الحكم لها أو عليها والنقطة الأولى التي أريد أن أتطرق إليها هي المجتمع المدني، لقد كان له في تصريح الوزير الأول مقاما وجاء القانون المالي ومن خلال سطوره نظهر الرغبة في الانفتاح عليه وإدراكه وهي الخطورة الموالية لهذا القانون.

يسعدني أن أقول أن ما عاشته الساحة الوطنية منذ سنة أو يزيد سواء في الحوار على صفحات الجرائد أو في الشاشة أو الاجتماعات المشتركة بين المسؤولين والفعاليات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والعمالية والشبابية والنسائية، شيء يوحي ويبشر بالأمل ولذلك فهو الوجه الجديد للعمل الحكومي فعلى الحكومة مواصلة هذا العمل بالجدية ذلك أن إشراك الناس والسماع لهم وتحسيسهم بالمسؤولية هي اللبنة الأولى في حكومة التغيير والنقطة الثانية فقد وعدت الحكومة بانطلاقة اقتصادية رسمت معاليمها بأسلوب يوافق العصر سعيا إلى استعادة الثقة والعمل على انتشار القطاع العام في موازاة مع تنشيط القطاع الخاص وتفعيل الحياة الاجتماعية ورفع غطاءالتعامل والتضامن والتعبئة الشعبية وتحريك الأساسيات التشريعية والتنفيذية والإدارية والمؤسسات المنتخبة ومن الحكمة أن تكون موافقتنا مبنية على التجربة والعطاء وحصيلة تطبيق المخططات وواقع الخريطة السياسية الجديدة التي سيفرزها عهد

التناوب والتغيير وأيضا على مدى استعدادنا للحوار والرأي الآخر، وترسيخ مقوماتنا المختلفة في مواجهة محيطنا المتوسطي إفريقيا وعربيا وأوربيا وصمودنا سياسيا واقتصاديا أمام العولمة، والاتفاقيات المتبادلة التي تتحكم في الأسواق الدولية وقد تقدمنا بطبيعة الحال بمجموعة من التعديلات بتنسيق مع فرقنا بمجلس النواب ونحن نؤمن أن دورنا في منطلق بتجربتنا وتواجدنا في الساحة السياسية يفرض علينا النواب ونحن نؤمن أن دورنا في منطق تجربتنا وتواجدنا في الساحة يفرض علينا الإدلاء بآرائنا أولا داخل أحزابنا وثانيا في نقاشاتنا ثالثا في قراراتنا، ومن الموضوعية أن يكون لمجلس المستشارين وللسادة المستشارين تأثير داخل أحزابهم وبالتالي في سلطة القرار في المؤسسات التي ينتمون إليها وفي اعتقادنا أن فرق مجلس المستشارين وفرق مجلس النواب وقيادات الأحزاب هي وحدة متكاملة يصدر القرار عنها بعد حوار ونقاش وقناعة.

حضرات السادة،

إن الحكم المؤهل أكثر من غيره هو المجتمع المدني الذي يتتبع أعمالنا في حصص الأسئلة، ومراقبة الحكومة وفي الجلسات العامة باهتمام كبير ولاشك أنه بقدر موافقنا الصريح ومصادقتنا على المشروع المالي وينتظر من اليوم وغدا المزيد من النضال والوفاء ومزيدا من العمل الذي يحقق التقدم والإزدهار وللحكومة نقول إن القانون المالي جاء لخلق نوع من الثقة والثقة شعور وقد يذهب البعض إلى فهم النصوص ومذكرات التطبيق فهما يخالف الهدف الذي يسعى له المشروع لقد عرف المغرب نصوصا وقوانين وقرارات لكنها حين التطبيق وعندما يتقدم المواطن أمام الإدارة يجد تفسيرا آخر ومراقيل أخرى فتكون الخيبة وعليه وجب الحرص على حسن التطبيق والتدبير والمراقبة والصرامة هذه هي المبادئ التي جاء بها التصريح الحكومي في حكومة التغيير.

حضرات السادة،

إن خير الكلام ما قلناه أثناء مناقشة القانون المالي حين تنبنا الا يسجل التاريخ في صفحاتنا إلا ما تفتخر به الأجيال القادمة ويضيف للنضال ملحمة جديدة من الملامح التي يبدعها الشعب المغربي تحت القيادة الملكية السامية وفي ظل الملحمة الحسنية الرائدة وما نرمي إليه من مضاعفة العطاء الذي سيعزز نسيجنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد أولخيار من فريق الحركة الديمقراطية والاجتماعية فليتفضل.

المستشار السيد محمد أولخيار :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم باسم الحركة الديمقراطية والاجتماعية لأبدي وجهة نظرنا وموقفنا من التصويت على مشروع القانون المالي في هذه الجلسة العامة المخصصة لتفسير التصويت انطلاقا من مبادئنا وتوجهاتنا السياسية القاضية بالصراحة في القول والأخذ بسبل الحوار الديمقراطي البناء والشفاف وانسجاما مع منظورنا الاقتصادي والاجتماعي في إطار العدالة الاجتماعية وفي إطار دولة الحق والقانون وتمشيا كذلك مع رأينا في المشروع المالي لسنة 99-2000 وهو الرأي الذي أبرزناه في المداخلات العامة وفي مداخلات الميزانيات الفرعية وانطلاقا من موقعنا في المعارضة الوطنية البناءة ولقد حاولنا من خلال دراسة هذا القانون من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وبعده التنموي وأثره على الحياة المعيشية للمواطنين، آخذين بعين الاعتبار الظرفية التي أعد فيها هذا القانون ومختلف الإكراهات التي تطبع حياتنا الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الرئيس،

إن القانون المالي لهذه السنة لا يتضمن آليات التغيير الذي بشرتنا به هذه الحكومة في برنامجنا ولا يستجيب لآمال عريضة

التي يعلقها الشعب المغربي بصفة عامة والشباب العاطل حاملي الشهادات بصفة خاصة، سيدي الرئيس المحترم، إن السياسة المالية المتبعة حاليا لا تتعارض ولا تختلف عن ما كان سابقا خاصة وأن مبلغ الاستثمار لم يتغير بالشكل المطلوب وقد انطوى هذا المشروع على مقاربة سياسية ليبرالية لحل بعض المشاكل التي لم يتغير بالشكل المطلوب وقد انطوى هذا المشروع عل يمقاربة سياسية ليبرالية لحل بعض المشاكل التي تعوق التنمية كما أن هذا القانون لا يمكنه تحقيق إلا إصلاحات المنشودة أو تلبية حاجيات المواطنين كإصلاح الإدارة والعدل وتحقيق النمو وإحداث مناصب الشغل وتأهيل تنافسية الاقتصاد والتحكم في التوازنات وإصلاح النظام البنكي والمالي وتسهيل حصول المقاولات على موارد تمويل متنوعة بشروط مشجعة والسكن الاجتماعي إلى غير ذلك.

سيدي الرئيس المحترم،

إن الحكومة التي كانت تندد بالتعامل مع المؤسسات النقدية الدولية انصاعت في هذا القانون بتوجيهات صندوق النقد الدولي ونسيت كل وعودها الاجتماعية سواء فيما يتعلق بفرض الشغل أو بالأجور أو بالسكن الاجتماعي أو بالعالم القروي والمناطق النائية وقد تقدمنا في فريقنا بتعديلات نطمح من ورائها إلى تحسين أفضل إلا أن الحكومة وأغلبيتها تعاملت مع هذه التعديلات من منطلق الرفض من أجل الرفض وأحيانا الدفع ببعض فصول الدستور حينما استشعرت عزلتها أو تنكر بعض أغلبيتها لها ناسية مبادئها وبرامجها التي أثقلتها بها في الماضي القريب.

سيدي الرئيس المحترم،

لقد مارسنا خلال أشغال هذه الدورة معارضة بناءة في تعاملنا مع هذا القانون وأبرزنا سواء في تدخلنا العام أو في تدخلاتنا القطاعية، ما رأيناه صائبا لتحقيق التغيير الذي يتوق إليه الجميع خاصة إصلاح الإدارة والعدل وآليات الاستثمار والدفع بالتنمية والتشغيل وفك العزلة عن العالم القروي حتى يساهم كل قطاع حكومي على حدى في العملية الشمولية في التنمية الاقتصادية في إطار خطة محكمة وذات استراتيجية ملموسة من حيث الوسائل والمدة الزمنية بغية القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية تماشيا مع مبادئنا الوسطية التي ترتكز على مقدساتنا وأصالتنا في جو من الحوار الديمقراطي بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية، وفي إطار احترام متبادل من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسير بالديمقراطية الحسنية إلي الأمام خدمة لمصالح البلاد العليا ومصالح المواطنين

سيدي الرئيس المحترم،

إن هذا القانون لم يأخذ كذلك بعين الاعتبار تساؤلاتنا واستفهاماتنا التي أدلينا بها في مناقشة التصريح الحكومي وكذلك في مناقشة القانون المالي السابق كما أن الحكومة لم تترجم بالملموس مختلف الإنشغالات التي عبرنا عنها والتي عبرت عنها مختلف الهيئات السياسية والنقابية والفعاليات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية ومكونات كافة المجتمع المدني، لذلك صوتنا ضد هذا القانون المالي انطلاقا من الاعتبارات الآتية، إنه يعتبر مطبوعا بضعف الاستثمار وضآلة فرص الشغل وبالتالي فإن جدوى الاعتصامات والاحتجاجات والإضرابات ستظل قائمة إلي أجل غير مسمى، لأنه يقلص من القدرة الشرائية للفئات المتوسطة والضعيفة ويساهم في تفقير الجماهير لأنه يكرس الجهود في الميادين الاجتماعية والاقتصادية لأنه يهمش العالم القروي ولا يقترح حلولا ملموسة للتخفيف من وطأة الجفاف الهيكلي والأزمة الخانقة التي يعيشها القطاع الفلاحي مع ما يرتبط به من عجز في استمراره في مزاولة نشاطه كأحد الروافد الأساسية في الاقتصاد الوطني، لأنه يكرس التراجع في النشاط الاقتصادي وتقليص معدل النمو وبالتالي التراجع في حجم عجز الميزانية لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار تنمية المناطق الشمالية ونقلها من مستوى الشعار إلي مستوى التطبيق الرقمي الملموس.

سيدي الرئيس المحترم،

إننا كوسط ديمقراطي اجتماعي نثمن المجهودات التي حققها المغرب في كل الميادين بفضل حنكة وتبصر وبعد نظر جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ونتمنى أن تكون هذه الحكومة في مستوى تطلعات الشعب المغربي حتى نكون جميعا عند حسن ظن ملكنا

الهمام جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد اليولمي عن فريق الديمقراطي والعمل فليتفضل

المستشار السيد محمد السولمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي أتناول الكلمة في إطار تفسير التصويت حول القانون المالي برسم السنة 99-2000.

في البداية نذكر الحكومة بأن فيقي عبر بكل شفافية عن موقفنا من القانون المالي، إلا أن عملية التصويت تقتضي منا مخاطبة الرأي العام الوطني لتبيان أسباب رفضنا لهذا القانون الذي لم يكن في مستوى طموحات المواطن المغربي سواء في البوادي أو الحواضر، وأكدنا من خلال اختياراتنا على أن قانون المالي لهذه السنة جاء مخالفا لاحتياجات شعبنا الذي يعلق الآمال على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بمستوى العيش وتهيىء الظروف الاقتصادية والمالية لاستقبال الألفية الثالثة التي ستعرف تكتلات اقتصادية إلى جانب المنافسة الدولية في المجال التجاري كل ذلك يقضي منا أن نخاطب الحكومة من خلال ما أعدته من إجراءات لتكون في مستوى القرن المقرن المقبل لذلك فإننا نعتبره تخليا عن الالتزام الحكومي لذلك رفضنا التصويت على هذا القانون الذي سميتموه بالقانون المالي الارتقائي للأسباب التالية :

- **أولا :** مشروع القانون المالي مثل سابقية لم يأتي بجديد ولم يسجل أي تغيير ملموس

ثانيا : إنه بعيد عن الواقعية لأن ميزانية التسيير لازالت تستنزف أكثر من نصف الميزانية العامة وتلتهم فيه مصاريف الدين الثلث 1/3 على حساب الاستثمارات.

ثالثا : التخفيضات الضريبية التي جاء بها القانون المالي هي تخفيضات لتلبية بعض مراكز الضغط فقط.

رابعا :

- مشروع القانون المالي لم يأت بإجراءات ملموسة لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي لازالت تصطدم بتعقيد المساطير الإدارية وارتفاع فائدة القروض البنكية وأسعار الطاقة وضعف البنيات التحتية.

- مشروع القانون المالي لم يتضمن إجراءات فعالة لتطويق معضلة البطالة التي تستفحل بشكل خطير في الوسطين الحضري والقروي بصفة خاصة، وكذا ضعف التغطية الصحية أن لم تكن منعدمة بالنسبة لفئات عريضة من المجتمع المغربي.

- مشروع القانون المالي لم يخصص الاعتمادات الكافية والضرورية للجهة باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق اللامركزية.

رفضنا القانون المالي على صيغته الحالية لأن الحكومة لم تستجب لتعديلاتنا البناءة والهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك بسبب واحد وهو تسلح السيد الوزير بدفوعاته بالفصل 51 من الدستور والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للمستشار، والكلمة للمستشار السيد أحمد البنا عن فريق الاتحاد الدستوري فليتفضل

المستشار السيد أحمد البنا عن فريق الاتحاد الدستوري :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إننا في فريق الاتحاد الدستوري، نناقش بصراحة الوطنيين الواقعيين الحريصين على مصارحة الشعب المغربي ومناقشته لأن مستقبل البلاد ليس مستقبل حكومة أو حزب أو تيار سياسي هو مستقبل شعب برمته فعند مناقشته لأن مستقبل البلاد ليس مستقبل حكومة أو حزب أو تيار سياسي بل هو مستقبل شعب برمته فعند مناقشة المشروع المالي الذي أصبح قانون المالية بعد تصويت لأغلبية العددية عليه بكل مكوناتها سواء أصحاب المساندة النقدية أو الأعوان إلى مبدأ "أنصر أخاك ظالما أو مظلوما" أغلبية ناقشت داخل اللجان بالجلسة العامة بلغة ونبرة تناقض ومواقفها في التصويت لصالح القانون المالي».

إن هذا القانون الذي صوتنا ضده أي حزب الاتحاد الدستوري وكذا حلفائنا في الوفاق والمعارضة صوتنا ضده أي أعلنا فشل الشعارات والأحلام التي وعد ثم بها الشعب المغربي عندما كنتم في المعارضة وقد كنتم تقولون عنا أننا نرتجل في السياسة المالية وها أنتم ويا للأسف تزتجلون في السياسة بمجملها، وكذا بمصلحة البلاد، فالشعب كان ينتظر حكومة قوية منسجمة تقترح حلولا عملية وواقعية لا .. مع الشعارات والترددات والاختفاء وراء المبررات الفارغة من قبيل الإكراهات المالية والإرث الثقيل ولوبيات مقاومة التغيير إلا أننا نقول للشعب المغربي أن أقوى أخطر على التغيير هم الذين كانوا يحملون الشعارات بدون برنامج بديل فماذا تقولون للشعب عن هذا التحول المفاجئ الذي طالكم بدون إيمان فليس كل من يصلي مسلما إذا كانت صلاته بدون إيمان فالإيمان يسبق الإسلام، لقد لجأتم إلى التقليد وتبنيتم الليبرالية والخوصصة والامركزية والتبني حرام ولكنه تقليد سيء ومشوه، صوتنا ضد هذه الميزانية ونحن نتذكر أقطاب هذه الأغلبية المعارضة القديمة منهم أصبح سفيرا على صفحات الصحف فقط ومنهم من أصبح وزيرا فعلا لازلنا فعلا لازلنا نتذكر صيحاتهم من هذا المنبر ومطالبتهم بتقليص أجور الوزراء وكذا أجور الوزارء وكذا أجور الموظفين الساميين والبرلمانيين، ومحاربة الرشوة والتعفن الإداري، وتشغيل الشباب العاطل من الدكاترة وحاملي الشهادات وما إلي ذلك في الشعارات الفضفاضة وها أنتم تأخذون بزمام الأمور فأين أنتم من شعارات فأنتم تكونون حكومة تميزت سابقاتها بأنها مكونة من وزير أول وكاتب أول لحزب أحد أعمدة هذه الحكومة حظيت بدعم صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله ضامن التناوب فكل الفرص مواتية لتحقيق المعجزات فهل أنستكم مصالحكم شعاراتكم أم جهلكم التسيير الشأن العام أو نقصكم الجرأة والواقعية لمصالحة الشعب أمنا بأنكم تقلدون بغير قناعة وخير دليل على ذلك قضية الجهة اختيار استراتيجي لا رجعة فيه بل إنها الإطار العلمي والمناسب للتنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الفوارق بين الجهات ومختلف الفئات الاجتماعية.

إن الجهة هي الأداة الأساسية لحل كل المشاكل الاقتصادية والتنموية ولها أبعاد أخرى لا يعرفها إلا العارفون بمصلحة البلاد لكي نتساءل السيد الوزير لماذا تتعامل الحكومة مع الجهة بالامبالاة، هذا التراجع الخطير عن الامركزية والديمقراطية المحلية فبالإضافة إلى هزالة ونزاهة وضآلة الرصيد المالي المخصص للجهات ما نعتبره صدقة من الحكومة، ونعلن بكل موضوعية ونزاهة رفضنا فإن الجكومة لم تصدر بعد المراسيم التنظيمية المتعلقة بالمجالس الجهوية وهذا يعتبر تعطيلا لهذه المجالس الجهوية وخنقا لها فهل هذا التهميش الذي فرضته الحكومة يثير التساؤلات الثالية تضحي بما هو اقتصادي واجتماعي لأن هذا التهميش الذي فرضته الحكومة يثير التساؤلات الثالية، إن أحزاب الحكومة لم تتوفر على أغلبية داخل المجالس الجهوية هذا صحيح أمن أجل هذا تضحي الحكومة بمصلحة عامة في سبيل التطلعات الحزبية الضيقة، هل يعتبر هذا هو التيسير المعقلن لحكومة التغيير أليس ذلك رغبة في سيادة وهيمنة الرأي الوحيد وإقصاء الرأي الآخر. هل التراجع الذي سجلته الحكومة عن الجهة نابع من إيمانها بالتجربة، أم هو إقصاء تدريجي للجهات،

سيدي الرئيس، لقد أصيب المنتخب الجهوي بالخيبة والتقاعس لعدم توفير الاعتمادات المادية والمعنوية لظروف العمل وتحقيق الهدف المنشود والمتوخى، إننا نعتبر أن الحكومة تريد إجهاض هذه التجربة، وما مورس على الجهات يمارس على مجلس المستشارين من العمل اللامعقول واللامنطقي فكيف يعقل أن تغيب عن جلسات

الأسئلة السفوية أكثر من 17 وزيرا من الوزارات الحساسة والأدهى من ذلك الغياب المستمر للسيد الوزير الأول. بحيث يأتي مستشار من أوصى المملكة لطرح المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المواطنون على الصعيد الوطني أو على صعيد دائرته الانتخابية ويفاجئ باعتذار الوزير في آخر لحظة فهل من المنطق أن يشتغل المادة المستشارون كانوا من الأغبية أومن المعارضة وأن يتقدموا بتعديلات تدعم مشروع القانون المالي دون أن تتجاوب معها الحكومة لقد تقدمنت المعارضة بأربعين تعديلا ولم يقبلمنها إلا اثنان وقع فيها إجماع فالحكومة إذن مسؤولية بالدرجة الإولى عن ظاهرة الغياب وقد لجأ السيد وزير المالية إلى استعمال الفصل 51 من الدستور ثمان مرات لمواجهة التعديلات التي تقدمت بها المعارضة وذلك لفك عزلة وصيانة دم وجه الأغلبية لأنها كانت مقتنعة بالطابع الاجتماعي لتلك التعديلات وعلى سبيل المثال لا الحصرالمادة 16 مكرر:إعفاء المنعشين العقاريين من الضريبة حيث زعفت الحكومة كل المنعشين من أداء جميع الضرائب بدعوى تشجيع المنعشين الذين انجزوا ما يفوق 3500 سكن في إطار البرنامج الوطني للسكن الاجتماعي وما هو في الحقيقة إلا تشجيع للمضاربة العامة وتقدمنا بتعديل نابع من روح المقاولة الليبرالية المواطنة كبديل لهذه الاعفاءات المجانية التي لاتفيد المواطن الضعيف المحدود الامكانيات في شيء واستهدفنا من وراء هذاالتعديل تحقيق النتائج التالية: تجاوز الصعوبات التي يتعرض لها ذوي الدخل المحدود في توفير التسبيق على أساس أن تقدم الدولة دعما بخمسة ملايين سنتيم لفائدة كل مواطن يرغب في الحصول على مسكن اجتماعي، تخفيض تكلفة الشقة المعدة للسكن الاجتماعي من 20 مليون إلى 15مليون سنتيم. تخفيف ثقل القروض التي يتم استيرادها خلال 25 سنة وتخفيض المدة إلى 15 سنة مما يساعد الدولة على استيراد مساهمتها في القرض في مدة قصيرة ويخلص ذمة المواطن من ثقل الذين بسرعة. خلق فرص الشغل الفائدة 150 ألف مواطن مغربي في السنة إلا أنه ومع كامل الأسف هنا يكمن النقص حيث يجيبنا السيد الوزير بأنه يؤيد التعديل ويضعه تحت الدراسة وبالمقابل تصوت الاغلبية بموقف الرفض بل وتعاود الكرة في موضوع حذف الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لمن يبني مسكنا لنفسه كيف يعقل أن يؤدي االمواطن الضريبة على القيمة المضافة على مسكن بناه لنفسه مع العلم أن يؤدي هذه الضريبة أثناء شرائه لجميع مواد البناء باستثناء الرمل واليد العاملة سيدي الرئيس وفيما يخص المعاشات والمغرب يتأهل الدخول الألفية الثالثة توجد به ثلاثة طبقات من المواطنين في نفس الدرجة وفي النفس المستوى واحد يتقاعد بنسبة 20% والآخر بـ 50% واالثالث 100% فنحن سواسسية أمام القانون سواسية في الواجبات ويجب أن نتساوى في التعويضات التقاعدية فكيف للوزير أن يشهر عنا الفصل 51 من الدستور للمرة التاسعة تحت ذريعة المس بالموازة وقد طاالبنا منه الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المواد الكمالية وقد تمادت الحكومة وأغلبيتها في التشبث بسياسة الأذان الصماء والتصدي الآخر دون تقديم بديل لهذه التعديلات صحيح أن المعارضة قد أحرجت الحكومة وأغلبيتها لأنها تقدمت ببديل علمية ومدروسة وواقعية ذات طابع اجتماعي بعيد كل البعد عن المزايدات والمغالطات التي تشنها صحفها فنحن نمارس تغييرا حقيقيا في خطاب المعارضة معارضة بناءه وعملية تقترح برامج بديلة تماشيا مع روح الخطاب الملكي السامي في هذا الشأن والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري عن فريق الحركة الشعبية الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية فليتفضل.

المستشار محمد الجوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

يعتبر هذا تفسير التصويت مثل صلاة الشفع والوتر لايصليهم إلا المقيم والمؤمن لذلك نتاسف لأن المجلس فارغ ولذلك يخص نظام آخر من أجل الاستفادة لأن تفسير التصويت هو تتميم أوإصلاح أو استدراك مايمكن أن يكون قد فات في التدخلات العامة

وتوضيح المواقف، من بين السنن الحميدة للمجالس التشريعية هو فتح المجال لتبرير التصويت أو تفسيره وهي عملية يتم من خلالها توضيح المواقف التي يعبر عنها بواسطة ما تنص عليه المادة8 من القانون الداخلي المواقفة المعارضة الامتناع إو عدم المشاركة وإن معارضتنا أو التصويت ضد هذه الميزانية أسس على قناعتنا الناتجة ليس فقط من موقعنا كمعارضة ولكن من دراستنا وتفحصنا لبنود المشروع وأيضا من عرض وزير المالية وعروض السادة الوزراء في الميزانية القطاعية لم نقتنع لأنه:

أولا : الحكومة لم تستطع اقناع رغلبيتها ولا الموالين لها ولا أنصارها السياسيون ولاحتى مجاملوها في المرتكزات النقابية ولم تقنع المعارضة من الداخل أي من داخل الحكومة التي لم تتوان في تسديد القول الجارح أحيانا إلى ميزانية الحكومة وموقفها وسلوكها، ناهيك عن الانتقاد والمحاسبة بدون هوادة.

ثانيا : لم نقتنع لزن البطالة قد ارتفعت بوثيرة حادة بل مزعجة خلال 12 شهرا الماضية في ظل الحكومة الحالية ستظل في تزايد جراء الخريجين وبطالة البادية.

ثالثا : لم نقتنع بالميزانية لأنها لم تحرك عجلة الاقتصاد ولم تخلق فرص الشغل بل تكرست ظاهرة الاعتمادات والاحتجاجات والاغلاقات المتواليةللمعامل وعجلة الاقتصاد تدور بوثيرةتبين صدها وتاكلها. لم نقتنع لأن الاستثمارات الأجنبية تراجعت مثال على ذلك شركة DAEWO التي ستستثمر 500 مليار درهم والتي وعدت ولكنها يبدو قد غادرت، لم نقتنع لأن الحكومة لجأت إلى الاقتراض وارتمت من جديد في أحضان المؤسسات المالية الدولية وليس لدينا من قول نقوله في هذا الموضوع سوى قول الشاعر :

" لاتنه عن خلق وتأت مثله "

لم نقتنع وكما أننا لا نقلل من أهمية وعملية التضامن ضد الفقر والتي يرجع الفضل في إنجاحها إلي سمو الأمير ولي العهد حفظه الله، لم نقتنع لأن الأولويات لم تحترم ولأنكم دأبتم على المثل القائل :"قولوا ما تشاؤون ونفعل ما نشاء"، لم نقتنع لأن الحكومة اعتقدت بأجوبتها وتحاليلها وجدلها الدقيق وخطابها الرسمي أنها قد حللت من مشكلة التعليم لأن أمر التعليم بيدي اللجنة الوطنية وتحللت من مشكلة التشغيل إثر ندوة مراكش الشهيرة، لم نقتنع أخيرا لأن أغلبيتكم قدمت 31 تعديلا على مشروع قانون المالية أي بعدد فصول المشروع والذي يعتبر في الحقيقة مشروعا بديلا ولولا استجابة لأغلبية على مضض لسحب التعديلات بالجملة لكنتم وأغلبيتكم العددية في موقف لا تحسدون عليه، لم نقتنع لأن قداسة القانون المالي أي أورثدكسية القانون المالي مهددة ذلك أن الحكومة وبفضل قواعد التأهيل والترخيص والإذن طبقا لمقتضيات المواد 43و18 من القانون التنظيمي للمالية7/98 يمكن للحكومة إذا لم يقع احترام وتقديس الفواصل القائمة بين ما هو تنظيمي وتشريعي أن تفعل بالقانون المالي ما تشاء سواء في الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو فتح اعتمادات جديدة خلال السنة وهي تدابير التي كنا شددنا على إحكام قيودها في السنة الماضية عند مناقشة القانون التنظيمي للمالية التي بنيت عليه هذه الميزانية إلا أن الأغلبية منحت للحكومة سلطة، وسيفا ذو حدين وعلى سبيل المثال فإنه حينما نتحدث عن الافتراض الخارجي أوالداخلي معناه إمكانية الاقتراض ولذلك قدمنا تعديلا على إرجاع المادتين 43و44 من المشروع لأنهما تتعلقان بمجالات مالية والمجالات المالية كلها من اختصاص البرلمان فالتدبير النشيط للدين الخارجي وكذا تبديل أسعار الفائدة هما مجالان كانا منظمين بموجب المادتين 43 و 44 في المشروع الأول لأنه من اختصاص البرلمان وأن حذف الفصلين معناه إعطاء الصلاحية للحكومة في أن تشرع في مجالات هي من اختصاص البرلمان وبتعبير آخر امتصاص اختصاصات البرلمان وحينما تتضح الصورة وتعطي مساعيكم الثمار المطلوبة وتتحقق الجهود التي تزعمون أنكم تقومون بها في إطار الجهود المرصودة عندئذ فإننا لن نتردد في الإشارة بما تنجزه الحكومة. والسلام عليكم.

" السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد عبد الحق التازي عن الفريق الاستقلالي والوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبدالحق التازي :

سيدي الرئيس ،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

قد صادق مجلس المستشارين على مشروع القانون المالي الجديد بعد مناقشات لم تخلو من الفائدة لاسيما وأن الحوار مجدي مع الحكومة الذي طبع المشروع في لجنة المالية وباقي اللجن الدائمة وفي الجلسة العامة، وقد فصلنا باسم الفريق الاستقلالي القول والتحليل في التدخل العام لمناقشة المشروع كما تعرض إخواني أعضاء الفريق للقضايا القطاعية الاساسية التي يثيرها بحث الميزانيات الفرعيةلمختلف الوزارت وقد كان موقفنا إيجابيا حيث صوتنا لفائدة مشروع القانن المالي وأولا وقبل كل شيء انسجاما مع موقف الثقة الذي يربطنا بالحكومة وقد ساندنا برنامجها المعلن عند تصريح السيد الوزير الأول أمام البرلمان في شهر أبريل 1998يم وسجلنا التزامات بأن هذه الميزانية تتوخى المرور ألى الإرتقائية بالاقتصاد الوطني بعد أن كان القانون المالي السابق ذا أولية لترجمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تضمنها التصريح الحكومي واعتمدتها توجهات المشروع المخطط الاقتصادي والاجتماعي والذي سيعرض على انظارنا في الدورة المقبلة. وصوتنا بالايجابيات على هذا القانون المالي لأنه يأخذ بالاعتبار دور الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة والجهات كحلقة أساسية في خلق السياسة الحكومية، صوتنا بالايجاب على القانون المالي لأنه يفتح السبيل بعد تعزيز مكتسبات القانون المالي الانتقالي لترسيخ الظروف المواتية لتنشيط الاستثمار والاقلاع الاقتصادي وتحسين الوضعية الاجتماعية والتقدم في إنجاز الأوراش الكبرى للاصلاح التي تضمنها التصريح الحكومي، صوتنا بالايجاب على القانون الملي لأن من أهدافه الرئيسية رفع التنمية الاقتصادية إلى المستوى الذي يتيح إيجاد الحلول المناسبة والدائمة لمشكل التشغيل الذي يورق بال كل الاسر المغربية ويؤثر على نفوس وتطلعات شبابنا وفي مقدمتهم خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا. ونحن نؤمن مع الحكومة بأن الحلول، بأن الحلول الحقيقية لهذه المعضلة رهينة بالتدابير الجريئة للإقلاع الاقتصادي تتضافر لإنجاز جهود الدولة وكذلك القطاعات الاجتماعية والنهوض بالعمل الاجتماعي ككل للرفع من مستوى عيش المواطنين المحتاجين خاصة في الوسط القروي وشبه الحضاري لتمكينهم من الخدمات والتجهيزات الأساسية وكذا محاربة الفقر وتوخي العدل لتوزيع الثروة ونتائج النمو وصوتنا بالإيجاب على هذا القانون المالي لأن الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية يشكل أحد سماته الرئيسية، لقد تجاوبت معنا الحكومة في حوار جاد ومسؤول وأخذت بعين الاعتبار مجمل الأفكار والمقترحات التي عبرنا عنها خلال تعديلاتنا الهادفة إلى إغناء التوجه الاجتماعي للمشروع وتسهيل مأمورية المقاولة المغربية أمام الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد ونحن في الفريق الاستقلالي وفي الأغلبية نعتبر بأن هذا التجاوب أثمر في المدى المباشر مكتسبتين هامين كافيين لتبرير إيجابيات تصتصويتنا أما الأول فهو التعديل الذي يدعم الاتجاه نحو تشجيع السكن الاجتماعي ولا أحد يجهل أهمية الإشكاليات التي تطرحها قضية السكن في بلادنا حيث يمدد القانون المالي الجديد الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمنعشين العقاريين الذين يتعاقدون مع الدولة لإنجاز برامج اجتماعية مضمونة بشروط تحددها المادة 16 المكررة بعدما تم تعديلها.

أما المكسب الثاني : في نظرنا والذي لا يقل أهمية فهو هذا الأمل الذي يفتحه القانون المالي من خلال المادة المحدثة 16 مكررة مرتين في وجه العديد من شبابنا المقاولين الذين اعترضتهم صعوبات مادية فتأخروا عن أداء ديونهم وتراكمت عليهم الفوائد وفوائد التأخير وقد أتى التعديل الذي قبلته الحكومة بإعفائهم من فوائد التأخير فيما يتعلق بحصة الدولة مع إمكانية إعادة جدولة الديون بناء على طلب يقدمونه قبل فاتح يناير 2000 كما أصبحت نسبة الفائدة بمقتضاها التعديل في حدود 5٪ بدل من 7٪ بالنسبة لحصة الدولة في القروض المشتركة، إنه مكب جزئي بدون شك ولكننا اعتبرناه مؤشرا كافيا لإلتزام الحكومة بإيجار حلول ملائمة وشمولية متجاوبة في ذلك مع المقترحات الموضوعية المقدمة إليها

وفتح أبواب الأمل المقاولين الشباب، وهكذا يبدو واضحا أننا وكما أكدنا ذلك في تدخلنا العام نصوت لفائدة القانون المالي كأغلبية فاعلة إيجابية تساهم في تعزيز الحوار الضروري مع الحكومة التي تساند برنامجها على قدر ما نراه صالحا لمباشرة الإصلاحات الاجتماعية واستعادة روح التعبئة الوطنية القصوى حتى يكون تنفيذ الميزانية إسهاما فعليا في إيجاد حلول ملائمة للمشاكل اليومية التي يجابهها شعبنا بإصرار وبأمل منفتح على المستقبل ذلك هو العهد الذي يربط الأغلبية بالحكومة عهد الثقة والتعبئة من أجل التغيير وتحضير البلاد للتناوب الحقيقي، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد محمد الفاضلي عن فريق الحركة الوطنية

المستشار السيد محمد الفاضلي :

شكرا سيدي الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتناول الكلمة في إطار شرح التصويت باسم فريق الحركة الوطنية انطلاقا من المبادئ الثابتة التي على أساسها تشكلت الحركة الوطنية الشعبية وفي مقدمتها التشبث بمقدساتنا العليا للبلاد كالدفاع عن وحدتنا الترابية واحترام حقوق الإنسان والتعددية وحرية التعبير واحترام الرأي الآخر والموضوعية في التعامل مع جميع الملفات التي تطرح وإذا كان طبيعيا أن ندعم كل الخطوات الحكومية لحكومة صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله، لا لكوننا من المساهمين في إرساء التناوب والمشاركة بفعالية في حكومة التغيير ولكن أيضا لامسنا إرادة صادقة وواضحة واجتهادا متواصلا من طرف كل أعضاء الحكومة وعلى رأسهم المناضل الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي الوزير الأول وانطلاقا من التصريح الحكومي الذي يعتبر بحق وثيقة تاريخية لما تضمنه من أرضية ستبقى صالحة لعدة سنوات مرورا بالقانون المالي الانتقالي 98-99 الذي جاء بعدة تدابير استفادت منها شرائح عريضة من المجتمع خصوصا في الميدان الاجتماعي وصولا إلي القانون المالي الإرتقائي الذي صوتنا لصالحه قبل قليل والذي يسير في اتجاه ترجمة البرنامج الحكومي على أرض الواقع دون أن ننسى طبعا التدابير المصاحبة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهكذا صوتنا في فريق الحركة الوطنية على مشروع القانون المالي 99-2000، لأنه أتى بالجديد في عدة مجالات منها مجال الاستثمار ولذلك صوتنا لصالح تشجيع المقاولة وتأهيلها لمواجهة تحديات العولمة وصوتنا بالأيجاب لصالح التخفيف من المديونية الداخلية والخارجية وهنا لا يمكن ألا أن يتم لولا الثقة الكبيرة التي تحظى بها حكومة صاحب الجلالة في المحافل الدولية.

سيدي الرئيس،

جاء الدستور بالجديد في مجال الحل التدريجي لمعضلة البطالة التي أصبحت لا تفرق بين حاملي الشهادات والذين لم يتمكنوا من متابعة دراستهم في البوادي وضواحي المدن لذلك صوتنا لصالح المناصب المحدثة وصوتنا لصالح المقاولين الشباب والإجراءات التي تضمنها المشروع بإعفائه من فوائد التأخير ابتداء من حدود سنة 1987 إلى حدود سنة 2000 ومدهم بالقروض التي يحتاجونها لدعم مقاولتهم، ولقد تقدمنا بالتعديل في هذا الميدان وقابلية الحكومة مشكورة ونتمنى أن يبدأ عما قريب في التطبيق، صوتنا لحل مشاكل جرادة ومواصلة الحوار الاجتماعي صوتنا لتحسين وضعية العالم القروي ومده بالتجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وطرق ومسالك ومستوصفات ومدارس، صوتنا لصالح دعم الجهات حتى تتمكن من القيام بالدور المنوط بها وأداء الجماعات المحلية وتحسين وتطوير أدائها، كما صوتنا لهذا القانون وللميزانيات التي خصصت للجهات انطلاقا من تخصيص 1٪ من الضريبة على الشركات و1٪ من الضريبة على الدخل العام صوتنا لفائدة الفلاحين الكبار والصغار قصد التخفيف من معاناتهم ثم

التخفيف من مديونية القرض الفلاحي وآثار الجفاف وإعفاء الفلاح الذي في ذمته أقل من مليون سنتم وهذا إجراء مهم جدا سمعناه من الحكومة هذا المساء :

صوتنا لصالح توفير الكلاء والماء للماشية التي لا محيد للفلاح عنها،.

صوتنا لصلح تمكين المستثمرين الشباب من أرض بعد استصلاحها لأقامة مشاريعهم لتوفير الأمن الغذائي والمساهمة في التسويق والتصدير لتوفير العملة الصعبة ببلادنا. قلنا نعم، لتدعيم دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان ودعم الأمن والاستقرار لبلادنا فهذه أول مرة لا يتضمن التقرير الأمنستي انتهاك حقوق الإنسان بالمغرب عكس ما يقع في دول أكثر تقدم منا.

صوتنا لفائدة الاستمرار في الإصلاحات في القضاء والإدارة والتعليم والصحة، والمسيرة ستتواصل في ميدان الإصلاحات.

صوتنا كذلك في الميدان المتعلق بالنقل والاتصالات والسكن والشبيبة والرياضة والصناعة التقليدية والمياه والغابات والتجهيز ومختلف القطاعات الأخرى،.

صوتنا لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج من أجل تأمين عودتهم إلى أرض الوطن والرجوع إلى البلدان المضيفة في أحسن الظروف حاملين معهم أحسن الذكريات صوتنا لصالح المجهودات التي تبذلها الحكومة في إحياء دور المغرب الكبير والانفتاح على إفريقيا وآسيا وأمريكا الاثينية فضلا عن علاقات طيبة مع أوربا وأمريكا.

وهنا لابد مرة أخرى أن نذكر بالزيارة التاريخية والناجحة التي قام بها السيد الوزير الأول والوفد المرافق له إلى عدة دول إفريقية ومن الواجب ... الأراضي بعد استصلاحها لإقامة مشاريعهم لتوفير الأمن الغذائي والمساهمة في التسويق والتصدير لتوفير العملة الصعبة لبلادنا، قلنا نعم لتدعيم دولة الحق والقانون وصيانة حقوق الإنسان ودعم الأمن والاستقرار ببلادنا، فهذه أول مرة لا يتضمن التقرير الأمنستي انتهاكات لحقوق الإنسان بالمغرب عكس ما يقع في دول أكثر تقدما منا.

صوتنا لفائدة الاستمرار في الإصلاحات في القضاء والإدارة والتعليم والصحة، والمسيرة ستتواصل في ميدان الإصلاحات، صوتنا كذلك في الميدان المتعلقة بالنقل والاتصالات والسكن والشبيبة والرياضة والصناعة التقليدية والمياه والغابات والتجهيز ومختلف القطاعات الأخر.

صوتنا لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج من أجل تأمين عودتهم إلى أرض الوطن والرجوع إلى البلدان المضيفة في أحسن ظروف حاملين معهم أحسن ذكريات.

صوتنا لصالح المجهودات التي تبذلها الحكومة في إحياء دور المغرب الكبير والانفتاح على إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتنية فضلا عن علاقات طيبة مع أوربا وأمريكا.

وهنا لابد مرة أخرى أن نذكر بالزيارة التاريخية والناجحة التي قام بها السيد الوزير الأول والوفد المرافق له إلى عدة دول إفريقية، ومن الواجب على دبلوماسيتنا أن تتحرك أكثر لاستثمار تلك النتائج الإيجابية والتتبع في هذا الميدان.

صوتنا لصالح تخليق الحياة العامة، وتخليق الحياة السياسة.

ويمكن أن نستمر في سرد الإيجابيات رغم قصر تواجد الحكومة رغم سنة من العمل الحكومي، فقد عملت هذه الحكومة في هذه السنة ما لم تعمل الحكومات السابقة في عدة سنوات، ولنا حجج كافية ودامغة، الوقت لا يسمح بذلك. فيمكن أن أستمر في سرد إيجابيات هذه الحكومة التي تحظى بثقة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله ودعم الشعب المغربي لهذه الحكومة، ولكن كيفما كان الحال سيبقى طموحنا أكبر لما تأتي به الحكومة، وهذا ما سيحفزنا جميعا بالعمل أكثر لذلك لن نبخل عليها بملاحظاتنا وافتراحاتنا وأحيانا انتقاداتنا البناءة.

السيد الرئيس،

لقد قام فريقنا على مستوى اللجنة الدائمة وفي الجلسات العامة بواجبهم. وسنستمر في الحركة الوطنية في تنشيط العمل السياسي والبرلماني بكل صدق وبكل موضوعية بدون ديماغوجية وبدون تهريج وبدون تيئيس الشعب المغربي الذي ينتظر من هذه الحكومة الخير الكثير وهو مؤمن بذلك.

السيد الرئيس،

لابد أن أقول كلمة للمعارضة لأنها توجهت إلينا عدة مرات توجهت بالأغلبية، أن أقول لها قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لما تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾

فقد كنتم في الحكومة ولم تفعلوا شيئا، والشعب المغربي شاهد بالمشاكل التي تتخبطها هذا اليوم في هذه الحكومة شاهدة عليكم وأقول للحكومة : ﴿ولا تهينوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنون﴾ صدق الله العظيم. والسلام عليكم.

(تصفيقات)

<u>السيد الرئيس :</u>

شكرا السيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد عمر بومقص عن الفريق الاشتراكي.

<u>المستشار السيد عمر بومقص :</u>

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد صوت الفريق الاشتراكي لصالح مشروع ميزانية 1999-2000 وهذا الموقف الإيجابي الذي اتخذه فريقنا ليس موقفا اعتباطيا بل هو موقف أملته علينا دراسة عميقة، متأنية، ومسؤولة لمضامين وتوجهات القانون المالي الذي عرضه السيد وزير الاقتصاد والمالية على مجلسنا، وهي دراسة استغرقت أكثر من 3 أسابيع وقد وجدناه من جهة مختلفا عن قوانين مالية لحكومات سابقة اعتمدت في بنائها وتصورها وحتى عند تطبيقها على توازنات داخلية بعيدة كل البعد عن متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولم تتمكن بذلك من إخراج البلاد من وضعية الجمود لتخطي وتجاوز المآزق التي عاشها المغرب.

ووجدناه، أي هذا القانون المالي، من جهة أخرى متطورا ومتقدما ومتضمنا لإيجابيات جديدة وذلك بالنسبة للقانون المالي الذي عارضته الحكومة في السنة السابقة واعتبرته أداة من أدوات الانتقال المالي والاقتصادي.

لقد وجدنا القانون المالي لسنة 1999-2000 منسجما أكثر مع مضمون التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، والذي كان من الخطوات الموجهة، المدشنة للتناوب، فهو أي مشروع القانون المالي، يعمل على تحقيق جزء لا يستهان به من المرامي والأهداف التي سطرها هذا التصريح، ويفتح آفاقا لتحقيق الأجزاء الأخرى وبهذا سيكون وسيلة لبناء الحاضر جاعلا منه مرتكزا ولبنة لبلورة المستقبل.

وإن كنا لا نشاطر كلية الرأي القائل بأن هذا القانون المالي قد أحدث قطيعة مع الماضي، فإننا نعتبره مع ذلك بداية إيجابية ثمينة وواعدة لتدشين قطيعة مع ما اتصفت به القوانين السابقة من نظرة ضيقة لا تدمج المالي في الاقتصادي ولا تنظر لهذا الأخير في أبعده الاجتماعية، وبالتالي فإن موقفنا الإيجابي الذي عبرنا عن بتصويتنا لصالح القانون المالي الحالي ينبع في الحقيقة من مساندتنا لتجربة التناوب كوسيلة ديمقراطية تضع بلادنا في طريق التغلب على الرهانات التاريخية التي نواجهها في نهاية هذا القرن وبداية الألفية الثالثة.

إن هذا المبرر الجوهري الذي كان مدخلا وإطارا لموقفنا اتجاه القانون المالي تعززه مبررات أخرى تتعلق من جهة بالبنية الداخلية لهذا القانون ومن جهة أخرى بما يتصف به من تفتح على المجال الاجتماعي، رابطا في وحدة ملتحمة ومتكاملة الاقتصادي بالاجتماعي، والاجتماعي بالسياسي فبالنسبة للبنية أو الهيكلة إن القانون المالي في تصوره الجوهري جاء كوسيلة وكغاية في نفس الوقت، وكجميع الوسائل التي تعتمد البناء فإنه ارتكز على توازن ليس من السهل تحقيقه ولم يتحقق إلا نادرا ويقوم هذا التوازن على التوفيق الديناميكي بين ثلاث مستويات هي :

<u>أولا</u> : التغلب على الصعوبات المالية المحلية الموروثة من الماضي.

<u>ثانيا</u> : التخفيف المستمر والمنهجي للمفعول السلبي والملتف للمديونية الموروثة التي هي أيضا من سنوات التسيير السابقة والتي مازالت تثقل كاهل المغرب.

ثالثا : التوجه بالوسائل المالية من أجل الحد من تقهقر الخدمات الاجتماعية، والتدهور المستمر لمستوى معيشة الجماهير الشعبية والانكباب على مواجهة المشاكل التي تعاني منها الجماهير في ميدان الشغل والصحة والتعليم والسكن وغيرها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد أفلح مشروع القانون المالي لسنة 1999-2000 في التوفيق المبدع بين هذه الضغوطات الثلاث دون أن يخل بالالتزامات التي يتضمنها التصريح الحكومي، وهكذا تمكنت حكومة التناوب من خلال هذا المشروع من وضع استراتيجية جديدة لمداخيل الدولة، استراتيجية لا يمكن أن نقول عنها إلا أنها تتميز بالمرونة والابتكار، فإذا كان هناك تقلص في بعض المداخيل الكلاسيكية المألوفة لخزينة الدولة، خاصة الجمركية منها من جراء التحضير لإلغاء الحواجز الجمركية المفروضة في إطار إجراء التجارة الدولية الجديدة، فإن ذلك لن يؤدي إلى الزيادة في الضرائب .

إن هذا الأمر لا يعد حقيقة مؤشرا قويا على تصور جديد وعلى تسيير جديد لمداخيل الدولة، وبالنسبة للتحكم في تسيير الدين الخارجي سبق للحكومة من خلال تصريحها أن أكدت على إرادتها في تحقيق الاستقلال المالي للبلاد وقد تجلى ذلك من خلال التحكم في العجز في الحدود الذي سطرها التصريح الحكومي، أما الرهان الثاني التي أرادت الحكومة من خلال مشروع القانون المالي ربحه رغم هذه الضغوطات والإكراهات فهو الرهان الاجتماعي، إن الإجراءات المتضمنة في المشروع ومستوى ونسب الميزانيات المرتبطة بكل ما هو اجتماعي وكذا المؤسسات الاجتماعية المزمع خلقها في هذا الإطار، والوسائل والآليات المبرمجة إن كل هذا يجعلنا في الفريق الاشتراكي نطمئن إلى أن مشروع قانون المالية المعروض علينا اليوم قادر على تحقيق الأهداف التي سطرها التصريح الحكومي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا مقتنعون بأن مشروع القانون المالي الحالي يشكل بداية إيجابية وواعدة لقطيعة ضرورة مع التصور المحاسبتي الصرف والضيق، لأنه من حيث المضمون له بعد اجتماعي وتنموي، ولأنه من حيث الشكل تبلور في إطار تشاوري مع كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين من نقابات ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني.

إن من شأن هذا القانون أن يخلق ويطور دينامية جديدة في بلادنا هدفها تحقيق النماء، أداتها عقلنة تدبير المال العام إطارها التشاور والحوار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد رحال الزكراوي عن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي. تفضلوا.

المستشار رحال الزكراوي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السادة الكرام،

إن تصويتنا على مشروع الميزانية يرجع في المقام الأول، إلى كون هذا القانون يستمد فلسفته من التصريح الحكومي شكلا ومضمونا، فهو مشروع يعمل على التركيب بين ضرورة ضبط التوازنات المالية والهيكلية من جهة وتدعيم المحيط المؤسسي التي ترتكز إليه السياسة المالية من جهة أخرى، ويندرج المشروع كذلك ضمن التوجه السياسي العام للتصريح الحكومي بتقديمه لحسابات موطدة شملت المؤسسات العمومية والمؤسسات ذات التسيير الذاتي والجماعات المحلية.

كما أنه يسعى رغم محدودية الموارد إلى تكثيف العلاقة بين الاستثمار والتشغيل عبر تفعيل آليات الاستثمار العمومي، وتشجيع الاستثمار الخاص دون الإخلال بالتزمات المغرب الدولية، إنه كذلك قانون ينخرط ضمن تطبيق التزامات التصريح الحكومي في المجال الاجتماعي ومحاربة الفقر ويواصل التعبئة في مجال النهوض بالعالم

القروي، كما أنه قانون متشبع في العديد من إجراءاته وامتداداته بثقافة حقوق الإنسان .

وتصويتنا على هذا القانون ينبع كذلك من موقفنا السياسي ومن التجربة فنحن طرف مشارك في حكومة التناوب ليس من موقع الانخراط الأوتوماتيكي الظرفي أو التكتيكي، وإنما بقناعة وبرؤية استراتيجية واضحة عبرنا عليها قبل قيام التجربة وبعد انطلاقها. وقد اعتبرنا ولازلنا نعتبر أن المغرب رغم الإكراهات والصعوبات وثقل الإرث، قد دخل عهدا تاريخيا جديدا ومليئا بالأمال إثر القرار الذي اتخذه صاحب الجلالة عندما كلف المناضل عبد الرحمن اليوسفي بتشكيل الحكومة.

واعتقادنا هذا لم يزد إلا رسوخا منذ انطلاقة التجربة أمام هذا الزخم السياسي والمدني الذي تفرزه التجربة يوما بعد يوم وأمام هذا الحماس الشعبي والتعاطف الدولي المتزايدين.

وبالإضافة إلى مشاركتنا في الحكومة فنحن نساندها داخل البرلمان إلى جانب إخواننا في الأغلبية، ومنذ تصويتنا على التصريح الحكومي ونحن نعمل جاهدين على مآزرتها بمواكبة أعمالها، وبالمشاركة الدؤوبة في العمل التشريعي مناقشة واقتراحا، كما نعمل على تحسيسها بقضايا الناس وبهمومهم اليومية ولا نتردد إلى تنبيها كلما لاحظنا أن إجراء أو سلوكا ما قد يضر بمشروعنا وأدائنا جميعا.

وفي هذا الإطار نرى أنه من واجبنا أن نقدم بعض التوضيحات للرأي العام حتى لا تنال منه بعض التأويلات والقراءات المغرضة التي تهدف إلى عزل الحكومة عن سندها الشعبي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السادة،

لقد ادعى البعض أثناء المناقشة العامة أن الأغلبية بمفهومها الواسع، نواب ومستشارون، نقابات وجمعيات وجرائد مسؤولة على ما أسموه ببدعة سياسية ومؤسساتية بحيث أصبحت هذه الأغلبية حسب رأيهم تتطلع بدور المعارضة للحكومة بدل مساندتها.

إن أصحاب هذا الطرح ينسون أو يتناسون المعطيات التاريخية التالية :

إن الأحزاب المنضوية اليوم تحت ما يسمى بالمعارضة، مدينة لتجربة التناوب ولحكومة التناوب بكونها تعيش أول فرصة حقيقية للتحول من أداة انتخابية إلى كيان سياسي حقيقي، فعلى هذه المعارضة ألا تعمل على تضييع الفرصة التاريخية. لأن القوى الوطنية والديمقراطية لم تعارض يوما لأجل المعارضة، ولا تساند الحكومة اليوم بمنطق الامتثال للأوامر والتوجيهات كما كان يفعل البعض في الماضي.

إن الرأي العام يعلم ويتابع جيدا زخم وغنى العلاقات بين الحكومة وأغلبيتها سواء في البرلمان أو داخل الأحزاب أو غيرها، فنحن جسم حي يغني التجربة ويؤسس للمستقبل بالحوار الديمقراطي وبالاقتراح والتنبيه والتصحيح، وهذه ثقافة سياسية نؤسس لها في هذه التجربة.

إن الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات والجرائد التي ناضلت من أجل التغير والديمقراطية تشكل اليوم مختبرات رائعة لتجديد الآراء وإبداع المقترحات وتكييف الأفكار، من صلب هذا الواقع الحي صنعنا أدوات فكرية وسياسية لتهييء تجربة التناوب والانخراط فيها، ومن هذا الواقع نستوحي اليوم أفكارنا ومقترحاتنا لدعم التجربة وإنجاحها وبه نستعيظ لتهييء المستقبل وتصحيح الأخطاء وكلنا فخر وشرف أن تغرف أحزاب المعارضة من هذا المنبع وكلنا أمل أن تقتدي بروحه الديمقراطية والشعبية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السادة،

إن الأغلبية تمثل الشعب، وحكومة التناوب من صلب هذا الشعب وإن إخواننا ورفاقنا المناضلين في الحكومة يعون جيدا أن مساندتنا لهم تحمل من التكليف أكثر ما تعنيه من التشريف.

والسلام عليكم.

(تصفيقات)

السيد الرئيس :

شكرا لسيد المستشار، الكلمة للمستشار السيد رحو الهيلع عن فريق جبهة القوى الديمقراطية، فليتفضل.

المستشار السيد رحو الهيلع :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لقد صوتنا في فريقنا، فريق جبهة القوى الديمقراطية بإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 1999-2000، وكما أشرنا إلى ذلك في تدخلاتنا خلال المناقشة العامة للمشروع، فإن تعاملنا مع قانون المالية انطلاقا من كوننا جزءا من التحالف السياسي المكون والمساند للحكومة، وموقفنا منه هو موقف من حكومة التناوب، ومن المرحلة السياسية الجديدة التي دخلتها بلادنا بإرادة من جلالة الملك نصره الله، والمعبرة عن الإرادة عميقة للشعب المغربي في التغيير والإصلاح.

لقد اختارت جبهة القوى الديمقراطية التي نمثلها في هذا المجلس الموقر الانخراط في هذا المسار الجديد بدون تردد عن اقتناع تام لأن لا بديل عن حكومة التناوب واقتناع بالتحالف السياسي الذي إفرزته المعطيات الحزبية والسياسية حسب ما أتاحه التطور العام لبلادنا.

ونحن نعتبر هذا القانون المالي ليس بالقانون الأمثل، وإنما هو ما كان ممكنا وضعه نظرا لعدة إكراهات ،وما القانون المالي إلا أداة من أدوات العمل الحكومي وأن المواقف التي يتضمنها يمكن تعويضها ولو نسبيا بإجراءات أخرى لا تتطلب أموالا معتمدة في بنوده، ولكن تتطلب إرادة سياسية واجتهادا وإبداعا واستثمارا لكل الطاقات المتوفرة للحكومة، والتي نحن علي يقين أنها لا تستثمر بالكامل لحل الآن.

كما أننا أخذنا بعين الاعتبار المجهود التشريعي الذي قامت به الحكومة من خلال تهييء مجموعة من مشاريع القوانين، سواء تلك التي تم التصويت عليها في مجلسنا أو التي ما زالت تحت الدراسة في لجان البرلمان أو التي أعلنت الحكومة رسميا أنها بصدد تهييئها، وهذه النصوص التي تأخذ وقتا حتى تصل إلى مرحلة التنفيذ هي جزء من العمل الإصلاحي للحكومة، ونحن نعتبر أن تحقيق مكتسبات كبرى وملموسة لا يمكن أن يتم قبل استكمال أدوات قانونية لهذا الإصلاح خاصة منها إصلاح الإدارة والقضاء والمؤسسات العمومية.

ولابد أن نؤكد على بعض الإجراءات ذات الأبعاد الاستراتيجية والتي لا يمكن أن تظهر نتائجها فوريا، بل قد تكون نتائجها الآنية مضرة بخزينة الدولة للسنة المالية المقبلة، لكن نتائجها الإيجابية ستظهر فيما بعد بالتأكيد مثل قرار عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوربي، والتخفيف من الاقتراض الخارجي، وهناك معطى أخر أخذناه بعين الاعتبار، وهو ربط قانون المالية بالمخطط الخماسي بإنجاز الإطار الماكرواقتصادي للتطور الاقتصادي خلال الخمس المقبلة، ونحن نراهن على هذا التطور اعتبارا للإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها بلادنا، والإمكانيات السياسية للحكومة والتي ينبغي استثمارها بالكامل ومصداقيتها أمام المؤسسات الدولية والحكومات، والسمعة التي تحظى بها بلادنا على الصعيد الدولي نظرا لحكمة جلالة الملك حفظه الله وحضوره الوازن والفاعل في معالجة وتسوية كثير من القضايا التي تشغل الرأي العام الدولي.

لكل هذه الأسباب والاعتبارات صوتنا عن قناعة وتفاؤل على قانون المالية، بعد أن سجلنا ملاحظات وقدمنا اقتراحات ستدرجها الحكومة دون شك ضمن مخططاتها المستقبلية، والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيقات)

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد عمر الإدريسي باسم الفريق الكونفدرالي، لكلمة للسيد المستشار فليتفضل.

المستشار السيد عمر الإدريسي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيد المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

إنها لسنة حميدة أن يجامل الإنسان المغربي الأصيل تاريخه الوطني ورجالاته، وإنها لرذيلة أن يجامل الأشباح وصنائع الإدارة وأعضاء الحزب السري، فبالأحرى أن يسير في فلكهم فكل هذا مرفوض من طرفنا وليس من شيمنا، ومع ذلك السيد الوزير المحترم، لن نجاملكم لأن موقعكم في تسيير الشأن العام يقضي الإنصات لصوت الحق، صوت الكفاح والنضال دفاعا عن حقوق كل المغاربة، ولأنكم تعرفونها حق المعرفة، فإننا واثقون أنكم ستنصتون بإمعان لكلمتنا، كلمة المعارضة الحقيقية داخل مجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

انطلاقا من فعلنا كمركزية نقابية مناضلة لطبيعة المرحلة التي تجتازها بلادنا، بالاستناد إلى تحليلاتنا وارتباطنا الفعلي بهموم وتطلعات هموم العمال والجماهير الشعبية الكادحة، واستنادا إلى ما عرفه المشهد السياسي من تغيرات أدت إلي تسلم أصدقاء لنا من بالأمس من الصف الديمقراطي لمقاليد الحكم وإدارة الشأن العام.

وما شهدته الساحة الاجتماعية من تصاعد في الحركات الاحتجاجية، نطرح مرة أخرى وبهذه المناسبة جملة من الأسئلة لوضع الجميع أمام مسؤوليته التاريخية حول ما يشغل بالنا وبال أمة الفقراء في بلادنا:

ما هي السمات العامة لأوضاع المغرب؟ وما هي المشاكل والانتظارات الكبرى التي تتطلب المعالجة الجدية والمسؤولة؟ وكيف تعاملتم كحكومة مع هذه الأوضاع لحد الآن نهجا وأسلوبا ؟

السيد الرئيس،

إن العناوين البارزة التي تميز الوضع ببلادنا : استفحال البطالة، ندرة فرص الشغل، تفاحش الفوارق الطبقية، خنق الحريات العامة والحريات النقابية، النزاعات الكبرى في عالم الشغل، ضعف القدرة الشرائية، التزايد المضطرد للفقر، فهل يرضيكم استفحال ظاهرة البطالة التي طالت حملة الشواهد المعطلين من أبناء وفلذات أكباد جل الأسر المغربية، مما حملهم علي الاعتصام أمام مقر هذا البرلمان، نتيجة اليأس الذي هيمن عليهم؟، هل يرضيكم الهروب الجماعي لأبنائنا على متن قوارب الموت رغبة في إيجاد حد أدنى للعيش في أوطان الغير وما يتعرضون له من موت محدق يضر بسمعة المغرب وبكرامة كل المغاربة؟ هل يرضيكم الاستمرار في التوزيع الغير العادل للثروات التي يزخر بها وطننا؟ هل يرضيكم تفشي الرشوة والزبونية والمحسوبية والفساد الإداري الذي يمتد حتى إلى أجهزة الدولة؟ هل يرضيكم استمرار السلطات الحكومية في التستر على المفسدين؟ هل يرضيكم غياب البنيات التحتية في الكثير من المناطق التي توجد بها تجمعات سكنية والتي تنعدم فيها أبسط الشروط الضرورية للعيش، من كهرباء وماء صالح للشرب وطرق وتغطية صحية وخدمات اجتماعية؟ هل يرضيكم الاستمرار في التضييق على الحريات العامة والحريات النقابية إذ وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى الاعتقالات والمحاكمات الصورية للعمال، بطبخ الملفات كمحاكمة المسؤولين النقابيين بمكناس والحكم بأربعة أشهر سجنا نافذة وغرامة خمسة مائة درهم على عمال «إسيك» و«أسمنيك» عشية التصويت على القانون المالي، لا لشيء فقط لأنهم اعتصموا طلبا لحقهم في الأجر الذي لم يتوصلوا به منذ ماي 1998 إلي نهاية السنة.

وهناك مشاكل مماثلة معروضة على أنظار المحاكم، ونشير أيضا إلى ما حدث في ضيعة «أربور»، وإلى ما تعرفه الساحة العمالية بالكثير من المدن المغربية كالدارالبيضاء التي تبلغ فيها حالة الطرد والتوقيف التعسفي في القطاع الخاص 30 ألف حالة سنويا، وما تعرفه فاس ومكناس وكذلك وادي «زم التي يحاكم عمال معمل كوز» بها على الديون التي تسبب فيها توقيف معملهم المخوصص، وفي نفس السياق ونفس المنحنى نستحضر النزاعات الكبرى الخاصة بعالم الشغل والتي مازالت معلقة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

هذه الأوضاع وهذه المشاكل وطبيعة التعامل معها بدءا بالتصريح الحكومي والقانون المالي 98-99و 99-2000 يحملنا على طرح سؤالنا العريض : أين نحن من حكومة التغيير؟

إن اجتهادكم في التطبيق الحرفي لتوجيهات المؤسسات المالية العالمية، وجعل أسلوب التفويت والخوصصة كأولوية، ومغازلة أرباب العمل وتقديم التنازلات لهم على حساب الجانب الاجتماعي، وبناء الميزانية الحكومية على قاعدة التوازنات المالية.

كل هذا نعتبره استمرار لنفس النهج الذي صارت عليه الحكومات السابقة وهو نهج لن يمكن مطلقا بلدنا من توفير شروط الاستعدادات الازمة لتأهيله وحله على مواجهة التحديات الواردة في سياق العولمة.

لذلك اختلفنا معكم بمناسبة مناقشة التصريح الحكومي الذي لم يرق إلى طرح الأسئلة والإيجابات التي تمكن البلاد من امتلاك الرؤيا المستقبلية وتحديد آليات وسبل الفعل الوطني لربح الرهانات الكبرى، والآن وبعد القانون المالي السابق والحالي باعتباره تدبيرا عمليا للسياسات والتوجهات التي تحكمكم، وبعد تحليل هذه التدابير ورصد خلفياتها وأبعادها الآنية والمستقبلية، نستطيع القول وبدون تردد: "لم تستطيعوا أن تنجزوا ما تعاقدتم عليه مع الشعب المغربي، بل وحتى الشروع فيه لافتقادكم سيرا على نهج سابقيكم إلى الإرادة السياسية الشجاعة ولكونكم لم تلتقطوا الكثير من إشاراتنا القوية".

كنا ننتظر منكم تأسيس مشروع مجتمعي متكامل مؤسس على التوزيع العادل لثروات البلاد، وتقليص الفوارق الطبقية بإنصاف الطبقة العاملة، وهموم المأجورين، والجماهير الشعبية الكادحة التي قدمت ما يكفي من التضحيات طوال أربعة عقود، وبدلا من ذلك استمر الهجوم على الطبقة العاملة وحقوقها ومكتسباتها في عهدكم.

كنا ننتظر منكم أن تحققوا التوازن المطلوب بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات التنمية الاجتماعية، بتحسين أوضاع الشعب المغربي وتحسين قدراته الشرائية وتوفير سبل العيش الكريم والمواطنة الحقة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن الميزانية المعروضة علينا اليوم إذا ما تعاملنا معها بمنطقنا الداخلي وفقا رسالاتنا وانسجاما مع هويتنا كممثلين حقيقيين لمصالح الطبقة العاملة وأمة الفقراء، سنكون في وضع مريح، وسيكون من السهل علينا تحديد موقف من الميزانية، ليس فقط بالتصويت ضدها، بل بتقديم ملتمس للرقابة على هذه الحكومة، ما دامت حكومتكم لم تحدد بعد مكانا لملفنا الاجتماعي، لا ببرنامجها ولا في مشروع قانونها المالي، وما دام التفاوض الاجتماعي لازال يراوح مكانه، إلا أن مركزيتنا النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تمتلك الرؤية المستقبلية للأوضاع الداخلية والخارجية، والتي تحسب بدقة لمواقفها في إطار استحضار كل ملابسات المرحلة وما تستوجبه من قرارات، تصوت إيجابا على مشروع القانون المالي 99-2000، ذلك أن العبرة ليست بلا أو نعم لأن السؤال أو المسألة ليست تقنية.

إن تصويتنا اليوم لصالح هذه الميزانية هو تصويت لصالح الوطن، أما ما يتعلق بملفنا المطلبي، ملفاتنا المطلبية، فلن نجعل منها موضوع مساومة، وسننتظر ما سيسفر عنه الحوار الاجتماعي مع بداية شهر يوليوز، وإلا فموعدنا خارج قبة البرلمان لتنفيذ قرارات المجلس الوطني لمنظمتنا الذي انعقد يوم 3 أبريل 1994، وذلك لخوض كل أشكال الكفاح والصيغ النضالية، دفاعا عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وهموم الجماهير الكادحة، لجعل ملفنا المطلبي أولوية الأولويات في التدبير السياسي الحالي باعتباره بداية ونهاية المدخل الفعلي للتعبئة الشاملة، إذا ما أردنا لبلدنا دولة، ومؤسسات، ومجتمعا مدنيا، لمواجهة التحديات الكبرى وكسب رهانات التأهيل للألفية الثالثة. والسلام عليكم ورحمة الله.

(تصفيقات)

السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار،

بهذا التدخل نكون قد استمعنا إلى جميع السادة رؤساء وممثلي الفرق البرلمانية ، ونكون بالتالي قد أنهينا دراسة جميع مواد هذه الجلسة، الجلسة التي رغم النقاش اللي طال بالنسبة لبعض المسائل المسطرية، اتسمت رغم ذلك بالحيوية .

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن المجلس والحمد لله كما سبق الذكر يتوفر على أطر وطاقات هائلة، والحوار هذا دائما شيء إيجابي.

المجلس يواصل أعماله إلى نهاية الدورة التي ستنتهي بحول الله في الموعد المعتاد بحول الله أي بعد مرور ثلاث أشهر حسب المقتضيات الدستورية لأنه خلافا للسنة المنصرمة الآن دخلنا في يعني في دورات عادية تبتدئ ثاني جمعة في أكتوبر وأبريل وستنتهي بعد مرور ثلاثة أشهر.

لست بصدد التقييم ولكن فقط لأقول بأن المجلس سيواصل أعماله إلى نهاية الدورة، وأمامنا مجموعة أخرى من المشاريع علينا أن نتناولها بالدرس، ويبث فيها المجلس، واقتناعي أن هذه الدورة ستكون بحول الله حافلة بالمشاريع إن لم نقل دورة مثالية.

شكرا للجميع .

ورفعت الجلسة.